وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم :القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التنظيم القانوني للعقوبات الدولية بين القانون الدولي و حقوق الإنسان

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة حقوق

التخصص : قانون دولي عام

من إعداد الطالبة:

حراث يمينة

تحت إشراف الأستاذ :

جلطي اعمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....بن صابر.....رئيسا

الأستاذ جلطي اعمر مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).....بن قارة عائشة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت يوم:2025/06/23

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: حراث يمينة الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1100112002017 والصادرة بتاريخ: 13/09/2023

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية 09 0001 قسم: القانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التنظيم القانوني للحقوق الدولية بين القانون الدولي وحقوق الإنسان

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 23/06/2025

إمضاء المعني

رئيس المجلس العلمي للكلية
و بالتفويض منه

حراث يمينة
ب.ت. 40.69.33621
الصادر في 13.09.2023
مستغانم (سنعه24) في: 09 JUIL 2025

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى أعظم النعم التي وهبها الله لي، إلى منبع الحنان والحب الصادق،

والديَّ الحبيبين

يا من تعبتم وسهرتم لأجلي، وكان رضاكم عني غايتي وسعادتي.

أهدي إليكما هذا العمل المتواضع، فهو ثمرة دعمكما وتضحياتكما. أسأل الله أن يحفظكما، ويمنّ عليكما بالصحة والعافية، ويقر عيني بكما دائمًا.

إلى أختي الغالية، توأم روحي ورفيقة دربي، التي كانت معي في كل لحظة، مساندة ومشجعة، ولم تبخل عليّ بحبها ودعمها، أقول لكِ: هذا الإنجاز لكِ كما هو لي، وأسأل الله أن يديم بيننا المحبة والمودة، ويحقق لكِ كل أمنياتكِ.

إلى كل من كان له أثر جميل في مسيرتي، إلى من ساندني، ودعمني، وآمن بقدراتي، أهدي لكم جميعًا هذا العمل، وأسأل الله أن يوفقكم، ويرزقكم الخير والنجاح في كل خطوة تخطونها.

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف

جلطي اعمر

الذي كان لي نعم الدليل والمرشد في هذه الرحلة العلمية، فقد منحني من علمه ووقته، ووجهني بحكمته وصبره، فله مني كل الامتنان والتقدير، وأسأل الله أن يبارك في علمه وعمله، وأن يجعله منارة تنير دروب طلابه دائمًا.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى **جميع أساتذتي الأفاضل** الذين كان لهم الفضل الكبير في تكويني العلمي والفكري منذ بداياتي الدراسية وحتى هذه اللحظة. ل

قد تعلمت منكم الكثير، واستفدت من علمكم وخبرتكم، فكنتم لي قدوة ومصدر إلهام. أسأل الله أن يوفقكم، وأن يجعل ما قدمتموه في ميزان حسناتكم، ويزيدكم علمًا ونورًا.

ولا أنسى زملائي و زميلاتي ، الذين كانوا معي في هذه الرحلة، دعمًا وسندًا، نشدّ أزر بعضنا البعض، ونتشارك لحظات الجد والاجتهاد، والفرح والإنجاز. بوجودكم، كان المشوار أكثر متعة وأقل مشقة، أتمنى لكم مستقبلًا مشرقًا مليئًا بالنجاح.

إلى كل من وقف إلى جانبي، ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، لكم مني أسمى آيات الامتنان، وأسأل الله أن يوفقكم ويحقق لكم كل ما تتمنون.

قائمة
المختصرات

ص : صفحة

م.أ.م: ميثاق الأمم المتحدة

م.ج.د: المحكمة الجنائية الدولية

ق.د.ح.إ :القانون الدولي لحقوق الإنسان

ط : طبعة

ع.ذ: العقوبات الذكية

ع.ا :العقوبات الاقتصادية

ع.ع: العقوبات العسكرية

م.د: منظمات دولية

SWIFT : Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication

OCHA : United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

Amnesty : Amnesty International

HRW：Human Rights Watch

مقدمة

ان العقوبات الدولية من أبرز القضايا التي شغلت المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خصوصًا مع التطورات المتلاحقة التي شهدها النظام الدولي على المستويات السياسية والاقتصادية والحقوقية. فقد أصبحت العقوبات أداة مركزية بيد المجتمع الدولي لفرض الالتزام بأحكام القانون الدولي، ولردع الانتهاكات الجسيمة للسلم والأمن الدوليين، سواء عبر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو من خلال تحركات إقليمية ودولية أخرى من قبل منظمات أو تجمعات إقليمية كالاتحاد الأوروبي، أو من خلال إجراءات أحادية تتخذها بعض الدول بشكل مستقل.

لقد تطور استعمال العقوبات مع مرور الزمن ليشمل مجالات مختلفة، متجاوزًا الطابع العسكري التقليدي، ليشمل العقوبات الاقتصادية والمالية والدبلوماسية والقضائية وغيرها. ومع أن العقوبات غالبًا ما تُطرح كوسيلة سلمية بديلة عن التدخل العسكري المباشر، فإن تطبيقها العملي كشف عن تحديات ومآزق قانونية وإنسانية خطيرة، خاصة عندما يكون تأثيرها غير المباشر موجهًا ضد السكان المدنيين الذين لا يتحملون مسؤولية السياسات الحكومية، مما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى توازن العقوبات مع احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

إن العقوبات الدولية، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية أو قضائية، تهدف في ظاهرها إلى الضغط على الدول والكيانات أو الأفراد المنتهكين للقانون الدولي، بغرض دفعهم إلى الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. غير أن الواقع العملي أبان عن انعكاسات سلبية خطيرة لهذه العقوبات، لاسيما على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمدنيين في الدول المستهدفة، إذ تؤدي العقوبات الاقتصادية مثلًا إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وانهيار الخدمات العامة الأساسية، بما فيها القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والغذاء. كما أن العقوبات العسكرية أو الحصار قد تتسبب في كارثة إنسانية حقيقية، كما هو الحال في عدة مناطق نزاع معاصر.

ولمواجهة هذه التحديات، بدأ المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في تطوير مجموعة من المبادئ القانونية التي ينبغي أن تحكم فرض العقوبات، وعلى رأسها مبدأ التناسب الذي يفرض أن تكون العقوبات متناسبة مع الهدف المراد تحقيقه، ومبدأ الضرورة الذي يشترط ألا تُفرض

العقوبات إلا كخيار أخير بعد استنفاد الوسائل السلمية الأخرى. وترافق ذلك مع محاولات لإصلاح نظام العقوبات الدولية عبر تطوير مفهوم "العقوبات الذكية" أو "العقوبات المستهدفة"، التي ترمي إلى تقليل الأثر الإنساني للعقوبات عبر استهداف المسؤولين المباشرين عن الانتهاكات بدلًا من معاقبة الشعوب بأكملها.

في هذا السياق، يحتل ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 مكانة مركزية، باعتباره المرجعية القانونية الأساسية لتنظيم العقوبات الدولية، لا سيما في إطار الفصل السابع الذي يخول لمجلس الأمن اتخاذ تدابير قسرية لحفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أن غموض بعض أحكام الميثاق، وصلاحيات مجلس الأمن الواسعة، أثارت نقاشات واسعة في الفقه الدولي والقضاء الدولي حول مدى تقيد المجلس بالمعايير الإنسانية والحقوقية عند فرض العقوبات، ومدى خضوعه للرقابة القانونية.

وإلى جانب الميثاق، نجد أن القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشكل إطارًا إضافيًا لتقييم مشروعية العقوبات. فهذه الاتفاقيات تفرض التزامات دولية تتعلق بضمان الحقوق الأساسية للأفراد، مما يثير التساؤل حول مدى توافق العقوبات الدولية مع الالتزامات الحقوقية التي تتحملها الدول والمنظمات الدولية على حد سواء.

وإذا كانت النصوص القانونية تشكل الأساس النظري لتنظيم العقوبات الدولية، فإن الممارسة العملية أظهرت فجوة بين النص والتطبيق، حيث أن العديد من العقوبات فُرضت دون مراعاة كافية للتأثيرات الإنسانية المصاحبة لها. وقد نتج عن ذلك موجات نزوح واسعة، وانتشار للأمراض، وزيادة معاناة الفئات الضعيفة مما أدى إلى دعوات متزايدة داخل الأمم المتحدة وخارجها لإصلاح منظومة العقوبات، وضمان انسجامها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

في هذا الإطار، لعب القضاء الدولي دورًا متزايد الأهمية في ضبط مشروعية العقوبات الدولية، وتفسير قواعد القانون الدولي ذات الصلة. فقد تناولت محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات القضائية قضايا تتعلق بتأثير العقوبات على الحقوق

الأساسية، وحاولت في بعض الأحيان فرض معايير قانونية إضافية على ممارسات الدول والمنظمات الدولية. كما أن تطور مفهوم المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن العقوبات عزز من أهمية البعد الحقوقي في تقييم مشروعية هذه التدابير.

بناءً على هذه المعطيات، تبرز أهمية دراسة موضوع "التنظيم القانوني للعقوبات الدولية بين القانون الدولي وحقوق الإنسان"، لما له من صلة مباشرة بتطور النظام القانوني الدولي وتوازناته المعاصرة. فهذه الدراسة تهدف إلى تفكيك الإطار المفاهيمي للعقوبات الدولية، وتحديد أنواعها وأهدافها، وتحليل الأساس القانوني الذي تستند إليه، مع تقييم مدى احترامها لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

اهمية الدراسة:

*تسليط الضوء على الإطار القانوني للعقوبات الدولي.

*إبراز التداخل بين العقوبات وحقوق الإنسان.

*تحليل التحديات التي يطرحها تطبيق العقوبات الدولية.

*إبراز آليات التوازن بين الأمن الدولي وحماية الإنسان

دوافع و اسباب اختيار الموضوع:

-الأهمية المتزايدة للعقوبات الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة.

-الرغبة في فهم التفاعل بين القانون الدولي وحقوق الإنسان.

-الاهتمام الشخصي بالقضايا الدولية والحقوقية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

-توضيح الإطار المفاهيمي والقانوني للعقوبات الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام
-تحليل مدى توافق العقوبات الدولية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
-دراسة التحديات القانونية والعملية التي تواجه فرض العقوبات، خاصة من قبل مجلس الأمن

الاشكالية :

كيف يحقق التنظيم القانوني للعقوبات الدولية التوازن بين فرض القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان ؟

و مع ذلك تم تقسيم البحث الى فصلين :

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للعقوبات الدولية

الفصل الثاني : تأثير العقوبات الدولية على حقوق الانسان

و للإجابة على هذه الاشكالية اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، منه المنهج الوصفي يساعدنا في وصف الأنظمة والآليات القانونية المتعلقة بالعقوبات الدولية، بينما المنهج التحليلي يتيح لنا فحص أثر هذه العقوبات على حقوق الإنسان وتحليل التحديات التي قد تواجه تطبيقها.

الفصل الأول
الاطار المفاهيمي للعقوبات الدولية

إن العقوبات الدولية تمثل إحدى الوسائل التي يعتمدها المجتمع الدولي لمواجهة الإنتهاكات الجسيمة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. فمنذ تطور القانون الدولي، أصبحت العقوبات مسارًا أساسيًا يُستخدم للضغط على الدول والكيانات غير الملتزمة بالقواعد الدولية، سواء من خلال إجراءات إقتصادية، سياسية، دبلوماسية، أو حتى عسكرية، بهدف دفعها إلى تعديل سلوكها بما يتوافق مع المبادئ القانونية الدولية. وتختلف هذه العقوبات في طبيعتها وشدتها وفقًا لدرجة الإنتهاك وطبيعة التهديد الذي تشكله الجهة المستهدفة على الإستقرار الدولي.تنوع العقوبات الدولية يعكس تطور أساليب التعامل مع المخالفات الدولية، فبينما كانت العقوبات في الماضي تتخذ طابعًا شاملًا يؤثر على الدول بأكملها، أصبح التركيز اليوم ينصب على العقوبات الذكية، التي تستهدف الأفراد والمؤسسات المسؤولة عن الإنتهاكات دون الإضرار بالمدنيين. هذا التحول جاء نتيجة للإنتقادات التي وُجهت للعقوبات الشاملة بسبب تأثيراتها السلبية على الشعوب، مما دفع المجتمع الدولي إلى البحث عن طرق أكثر فعالية وإنصافًا في فرض العقوبات. إن الجانب القانوني لفرض العقوبات الدولية يستند إلى أسس قانونية واضحة في القانون الدولي، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة. فمجلس الأمن الدولي، باعتباره الجهة المخولة بحفظ السلم والأمن الدوليين، يمتلك صلاحيات واسعة لفرض العقوبات وفقًا للفصل السابع من الميثاق، الذي يمنحه سلطة إتخاذ تدابير ملزمة ضد الدول والكيانات التي تشكل تهديدًا للسلم العالمي. كما أن هناك قواعد قانونية تنظم عملية فرض العقوبات، لضمان إنسجامها مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، مما يثير العديد من التساؤلات حول مدى شرعية العقوبات الأحادية التي تُفرض خارج إطار الأمم المتحدة[1].

بناءً على ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: مفهوم العقوبات الدولية وأنواعها، حيث سيتم التطرق إلى تعريف العقوبات الدولية وفق القانون الدولي، بالإضافة إلى أنواع العقوبات المختلفة التي تُستخدم في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: الأساس القانوني لفرض العقوبات الدولية، الذي سيُناقش العقوبات المفروضة وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب القواعد القانونية التي تنظم فرض العقوبات وتحدد مشروعيتها وفق القانون الدولي .

[1] محمد سعيد عبادي، القانون الدولي والعقوبات الاقتصادية: دراسة في الشرعية والمشروعية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 45

المبحث الاول : مفهوم العقوبات الدولية

يُعتبر مفهوم العقوبات الدولية من أبرز القضايا التي أثارت نقاشًا واسعًا في ميدان العلاقات الدولية والقانون الدولي العام، لا سيما مع التحولات العميقة التي شهدها النظام العالمي عقب نهاية الحرب الباردة. فقد أصبحت العقوبات أداة محورية تعتمد عليها الدول والمنظمات الدولية في فرض احترام الشرعية الدولية، وردع الجهات التي تخرق قواعد القانون الدولي، سواء تعلق الأمر بانتهاكات لحقوق الإنسان، أو بالإستخدام غير المشروع للقوة، أو بتهديد الأمن والسلم الدوليين.

لم تعد العقوبات تُعتبر مجرد إجراءات عقابية تقليدية، بل تطورت لتأخذ أشكالًا متنوعة. فبعضها شامل يستهدف دولة بأكملها، بينما يُعرف البعض الآخر بـ"العقوبات الذكية" أو "الموجهة"، التي تستهدف الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن الانتهاكات بشكل مباشر، وذلك لتفادي الآثار الكارثية التي كانت تتركها العقوبات الشاملة على الشعوب. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج العقوبات القضائية كجزء من الآليات المعتمدة على الصعيد الدولي، خاصة مع تزايد دور القضاء الدولي في محاسبة الأفراد على الجرائم الدولية.

تتميز العقوبات الدولية عن تلك التي تفرضها الدول على المستوى الداخلي بأنها تستند إلى إطار جماعي وتوافق دولي، وغالبًا ما تصدر عن هيئات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة. يتطلب تنفيذ هذه العقوبات تعاونًا دوليًا لتحقيق النجاح المنشود. ومع ذلك، ورغم طابعها القانوني وأهدافها المعلنة، تثير العقوبات الدولية العديد من التساؤلات، أبرزها مشروعية هذه العقوبات وفعاليتها في ردع الانتهاكات، بالإضافة إلى مدى احترامها للمبادئ الإنسانية. يتجلى ذلك بشكل خاص عندما تتسبب في أضرار جانبية كبيرة تؤثر على السكان المدنيين، مما يؤدي إلى تدهور الظروف الإقتصادية والمعيشية للدول المستهدفة.

تبرز أهمية دراسة العقوبات الدولية من منظورين رئيسيين: الأول قانوني، يهدف إلى توضيح الأسس التي تستند إليها هذه العقوبات في إطار النظام الدولي، والثاني سياسي، يسعى لفهم دورها وتأثيرها في العلاقات الدولية الحالية، وما إذا كانت تحقق الأهداف المعلنة أم تتحول إلى وسيلة ضغط تخدم مصالح القوى الكبرى[1].

إستنادًا إلى هذه الإشكاليات، سنقوم بتقسيم بحثنا إلى مطلبين رئيسيين كما يلي:

المطلب الأول: تعريف العقوبات الدولية

المطلب الثاني: أنواع العقوبات الدولية

[1] خليل سمير، العقوبات الدولية في القانون الدولي العام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2018، ص 22

المطلب الاول : تعريف العقوبات الدولية

إن تحديد مفهوم العقوبات الدولية أمرًا أساسيًا لفهم دورها في النظام القانوني الدولي، حيث تُعد إحدى الوسائل التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية لضمان الإلتزام بالقانون الدولي. فالعقوبات لا تقتصر على كونها تدابير عقابية فحسب، بل تهدف أيضًا إلى ردع الإنتهاكات، وتعديل السلوكيات الدولية، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونظرًا لأهميتها، تطور مفهوم العقوبات ليشمل مجموعة متنوعة من التدابير الإقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم مشروعيتها وفعاليتها على الصعيد الدولي[1].

الفرع الاول : تعريف العقوبات الدولية في القانون الدولي

إن مفهوم العقوبات الدولية من الآليات التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لفرض الإلتزام بالقانون الدولي وضمان إحترام قواعده. وقد تطورت العقوبات الدولية كآلية قانونية تُستخدم للضغط على الدول أو الكيانات التي تنتهك القواعد الدولية، سواء من خلال العقوبات الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية.

يعتمد تعريف العقوبات الدولية في القانون الدولي على عدة إعتبارات، أبرزها دورها في تحقيق الإمتثال للقوانين الدولية وردع الانتهاكات، بالإضافة إلى آثارها المتنوعة على الدول والمجتمعات. من هذا المنطلق، سنقوم في هذا الفرع بتحديد مفهوم العقوبات الدولية، مع التركيز على دورها كوسيلة لضمان الإلتزام بالقانون الدولي[2].

[1] Hurd Ian. International Organizations: Politics, Law, Practice. Cambridge University Press, 2017, p. 234.

[2] عمر السعداوي، *العقوبات الدولية في القانون الدولي العام*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص. 103

أولا : كاداة لضمان الالتزام بالقانون الدولي

تُعتبر العقوبات الدولية من الوسائل الأساسية التي يستخدمها المجتمع الدولي لتعزيز الإلتزام بالقوانين الدولية دون الحاجة إلى إستخدام القوة العسكرية. فهي تمثل وسيلة ضغط فعّالة تهدف إلى تحقيق الردع العام والخاص، وتساهم في دفع الدول المخالفة لتعديل سياساتها وسلوكها بما يتوافق مع المبادئ القانونية الدولية. يتم تعزيز إحترام القانون الدولي، وتبرز أهمية دور المنظمات الدولية في الحفاظ على النظام العالمي، بالإضافة إلى قدرتها على التأثير في السياسات الداخلية للدول المستهدفة وتشجيعها على تبني تغييرات تحترم القيم القانونية والإنسانية[1].

1 – دور العقوبات في تحقيق الامتثال للقانون الدولي :

ع.د وسيلة فعّالة يستخدمها المجتمع الدولي للضغط على الدول التي لا تلتزم بالقوانين والإتفاقيات الدولية. فهي تتيح للدول والمنظمات فرض قيود إقتصادية أو سياسية أو حتى عسكرية، دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر. ومن خلال ذلك، تساهم العقوبات في تعزيز النظام القانوني الدولي من خلال ردع الإنتهاكات وتحفيز الدول على تعديل سياساتها[2].

ا–تعزيز الامتثال للقواعد الدولية:

تُفرض ع.د بشكل أساسي على الدول التي تخالف المعايير الدولية، بهدف دفعها لتعديل سياساتها والإمتثال للقانون الدولي. من خلال تطبيق قيود إقتصادية وتجارية، أو حتى فرض

[1] عبد العزي زعلي. النظام القانوني للعقوبات الدولية في إطار الأمم المتحدة. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019، ص. 115 .

[2] اللحام علي. العقوبات الدولية: دراسة في القانون الدولي العام. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.2018.ص51

حظر على الموارد الأساسية، يمكن للمجتمع الدولي التأثير على قرارات الحكومات المخالفة، مما يدفعها لتغيير سلوكها.

تُعتبر العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي نموذجًا واضحًا لاستخدام العقوبات كوسيلة ضغط. فقد شملت هذه العقوبات قيودًا صارمة على تصدير الفحم والمعادن، التي تُعد مصادر رئيسية للدخل القومي، بالإضافة إلى تقييد استيراد الوقود وتجميد أصول شخصيات بارزة.

وقد أثرت هذه العقوبات بشكل مباشر على الإقتصاد الكوري الشمالي، مما دفع النظام هناك إلى الدخول في مفاوضات مع القوى الكبرى لمناقشة برنامجه النووي[1].

ب-الردع العام و الخاص :

تؤدي العقوبات دورًا مزدوجًا في عملية الردع. من جهة، ترسل رسالة واضحة إلى جميع الدول مفادها أن أي إنتهاك للقانون الدولي سيترتب عليه عواقب وخيمة، وهو ما يُعرف بالردع العام. ومن جهة أخرى، تمارس العقوبات ضغطًا مباشرًا على الدول المخالفة، مما قد يدفعها إلى تعديل سياساتها لتفادي المزيد من العزلة الاقتصادية والسياسية، وهو ما يُعرف بالردع الخاص[2].

مثال بارز على ذلك هو العقوبات التي فُرضت على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014. حيث قام الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بفرض عقوبات إقتصادية إستهدفت مسؤولين روس بارزين، كما قيدت قدرة روسيا على الوصول إلى الأسواق المالية الغربية وفرضت قيودًا على تصدير التكنولوجيا المتقدمة. نتيجة لذلك، شهد الإقتصاد الروسي تراجعًا

[1] أبوزيد سامي. القانون الدولي والعقوبات: دراسة في آليات الامتثال الدولي. المركز القومي للدراسات القانونية، ط1، القاهرة،2020.ص112

[2] حمدي فؤاد. العقوبات الدولية في القانون الدولي العام. دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية،2019.ص176

في قيمة الروبل وانخفاضًا في الإستثمارات الأجنبية، مما زاد من الضغوط الداخلية على الحكومة الروسية.

ج-الردع غير العسكري من خلال العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية:

تعتبر العقوبات وسيلة دبلوماسية فعالة لحل النزاعات الدولية، حيث يمكن للمجتمع الدولي إستخدام الضغوط الإقتصادية أو السياسية لإجبار الدول على تغيير سلوكها، دون الحاجة

إلى تدخل عسكري مباشر. وبالتالي، تُعد العقوبات خيارًا أقل تكلفة وأقل خطورة من الحرب، وفي الوقت نفسه تحقق الأهداف المرجوة منها.

من الأمثلة البارزة على ذلك العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي. فقد فرضت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، قيودًا إقتصادية صارمة على إيران، شملت تجميد أصول الحكومة الإيرانية، ومنعها من التعامل مع الأنظمة المصرفية العالمية، بالإضافة إلى فرض قيود على صادراتها النفطية. أدت هذه العقوبات إلى أزمة إقتصادية حادة داخل إيران، مما دفعها إلى الدخول في مفاوضات مع القوى الكبرى، وأسفر ذلك عن توقيع الإتفاق النووي في عام 2015، الذي نص على تخفيف بعض العقوبات مقابل إلتزام إيران بقيود معينة على برنامجها النووي[1].

د-دعم سلطة القانون الدولي وتعزيز دور المنظمات الدولية:

تساعد العقوبات في ترسيخ سلطة القانون الدولي، حيث تؤكد أن انتهاك القوانين والمعايير الدولية لن يمر دون عواقب. وعندما تُفرض العقوبات عبر قرارات مجلس الأمن الدولي أو منظمات إقليمية مثل الإتحاد الأوروبي، فإنها تُظهر إلتزام المجتمع الدولي بتطبيق القوانين

[1] Joyner Daniel H., Iran's Nuclear Program and International Law: From Confrontation to Accord Oxford, University Press, 2016, p. 142.

بشكل عادل ومنهجي. مثال بارز على ذلك هو العقوبات التي فُرضت على جنوب إفريقيا خلال فترة نظام التمييز العنصري المؤسسي.

فقد قام المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بفرض عقوبات إقتصادية وتجارية، شملت حظر الاستثمارات الأجنبية، ووقف التعاون العسكري، ومنع تصدير الأسلحة إلى البلاد. ونتيجة لهذه الضغوط، واجهت جنوب إفريقيا عزلة دولية وتدهورًا اقتصاديًا، مما دفع الحكومة هناك إلى إتخاذ قرارات إصلاحية، أدت في النهاية إلى إنهاء نظام التمييز العنصري المؤسسي عام 1994 [1].

و-التأثير على سياسات الدول المستهدفة وتحفيز التغييرات الداخلية:

إحدى النتائج المهمة للعقوبات الدولية هي قدرتها على إحداث تغييرات داخلية في الدول المستهدفة، حيث تؤدي إلى زيادة الضغوط الداخلية على الحكومات، مما قد يدفعها إلى تغيير سياساتها إستجابة للضغوط الإقتصادية والسياسية.

نموذج على ذلك هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على السودان خلال فترة حكم عمر البشير، بسبب إتهامات بارتكاب إنتهاكات لحقوق الإنسان ودعم الإرهاب. أدت هذه العقوبات إلى تراجع الإقتصاد السوداني وعزل البلاد عن النظام المالي العالمي. ومع تصاعد الإحتجاجات الشعبية، أُطيح بالبشير عام 2019، وبعدها بدأت الحكومة الإنتقالية العمل على تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي، مما ساهم في رفع بعض العقوبات المفروضة على السودان[2].

[1] الزيات أحمد. القانون الدولي وتطبيق العقوبات. دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية،2019.ص145

[2] المرجع نفسه .ص 149

2- العقوبات كوسيلة ردع للمخالفة الدولية

تُعتبر العقوبات الدولية من أبرز الوسائل التي يستخدمها المجتمع الدولي للحفاظ على النظام القانوني الدولي ومنع الدول أو الجهات الفاعلة من إنتهاك القوانين والإتفاقيات الدولية. فهذه العقوبات لا تقتصر على معاقبة الدول المخالفة فحسب، بل تُستخدم أيضًا كوسيلة ردع لمنع تكرار الإنتهاكات، سواء من قبل الدولة المعنية أو من دول أخرى قد تفكر في ارتكاب إنتهاكات مشابهة. وتعتمد فعالية العقوبات على طبيعتها، ومدى تعاون الدول في تنفيذها، وقدرتها على إحداث تأثير ملموس على الدولة المستهدفة.

ا-مفهوم الردع في إطار العقوبات الدولية:

يقصد بمفهوم الردع في القانون الدولي إستخدام العقوبات كوسيلة ضغط لمنع الدول أو الكيانات من ارتكاب مخالفات للقوانين الدولية. ويعتمد الردع على فكرة أن العقوبة المفروضة على الدولة المخالفة ستكون كافية لجعلها تعيد النظر في تصرفاتها المستقبلية، وفي الوقت نفسه، ستشكل رسالة تحذيرية للدول الأخرى، مفادها أن أي إنتهاك للقانون الدولي سيؤدي إلى عواقب وخيمة[1].

ويُصنف الردع إلى نوعين أساسيين:

الردع العام: ويعني التأثير غير المباشر للعقوبات، حيث تُدرك الدول أن أي خرق للقانون الدولي سيواجه برد قوي من المجتمع الدولي، مما يدفعها إلى الإمتناع عن ارتكاب المخالفات خوفًا من التعرض لعقوبات مشابهة.

الردع الخاص: ويُقصد به التأثير المباشر للعقوبات على الدولة المستهدفة، حيث تؤدي الضغوط الإقتصادية والسياسية إلى إرغامها على تغيير سلوكها أو الإمتثال للقوانين الدولية[2].

---

[1] الزيات احمد .المرجع السابق .ص151

[2] منصور سامي. أثر العقوبات الدولية على السياسة الخارجية للدول. المركز العربي للنشر، ط1، القاهرة،2020.ص114

ب-أمثلة على العقوبات الدولية كأداة للردع:

- **العقوبات على روسيا بعد ضم القرم (2014):**

أحد أبرز الأمثلة على استخدام العقوبات كوسيلة ردع هو ما حدث عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا في عام 2014، حيث اعتبر المجتمع الدولي هذا الفعل إنتهاكًا واضحًا لسيادة أوكرانيا وخرقًا للقانون الدولي، خاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع إستخدام القوة للإستيلاء على أراضي دول أخرى.

وردًا على ذلك، فرضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من العقوبات الإقتصادية على روسيا، شملت:

- ❖ تجميد أصول شخصيات ومسؤولين روس بارزين.
- ❖ فرض قيود على البنوك الروسية ومنعها من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية.
- ❖ حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لقطاعي الطاقة والدفاع الروسيين.

هدفت هذه العقوبات إلى الضغط على روسيا لإجبارها على التراجع عن ضم القرم، وكذلك لمنعها من محاولة التوسع في مناطق أخرى من أوكرانيا أو دول أخرى مجاورة. كما أنها كانت رسالة واضحة لبقية الدول بأن أي إنتهاك مماثل للقانون الدولي سيواجه بعقوبات صارمة[1].

- **العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي:**

تُعتبر كوريا الشمالية من الدول الأكثر تعرضًا للعقوبات الدولية نتيجة لبرنامجها في تطوير الأسلحة النووية وإجراء تجارب صاروخية بعيدة المدى، وهو ما اعتبره المجتمع الدولي تهديدًا للأمن والإستقرار على مستوى العالم.

[1] خالد ناصر ،القانون الدولي والعقوبات الاقتصادية ،دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية،2019.ص223

وقد فرض مجلس الأمن الدولي عدة جولات من العقوبات عليها، تضمنت:

- ❖ فرض حظر شامل على تصدير الفحم والمعادن، وهما من أهم مصادر الدخل للدولة.
- ❖ منع إستيراد الوقود والمواد الأساسية الأخرى التي يعتمد عليها الإقتصاد الكوري الشمالي.
- ❖ تجميد أصول شخصيات وشركات لها صلة بالبرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية.

كان الهدف من هذه العقوبات هو عزل كوريا الشمالية إقتصاديًا، مما يجبرها على التخلي عن برامجها النووية والعودة إلى طاولة المفاوضات. كما أنها أرسلت رسالة تحذير إلى الدول

الأخرى التي قد تفكر في تطوير أسلحة نووية دون إذن دولي، مفادها أن مثل هذه الخطوات ستواجه بإجراءات عقابية قاسية[1].

- **العقوبات على إيران وبرنامجها النووي:**

مثال آخر على دور العقوبات في الردع هو العقوبات التي فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي، حيث فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عقوبات اقتصادية صارمة شملت:

- ❖ حظر التعاملات المصرفية مع البنوك الإيرانية الكبرى.
- ❖ فرض قيود على صادرات النفط الإيراني، مما أثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد[2].
- ❖ منع تصدير التكنولوجيا والمواد الحساسة التي يمكن إستخدامها في تطوير البرنامج النووي.

[1] يون كيم ،العقوبات الدولية والردع النووي في شرق آسيا ،المعهد الكوري للدراسات الاستراتيجية، ط1، سيول،2020.ص88

[2] عبد الله أحمد ا،لعقوبات الدولية والإقليمية: دراسة في الحالة الإيرانية. مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمّان،2019.ص141

وقد أدت هذه العقوبات إلى ضغوط إقتصادية هائلة على إيران، مما دفعها في نهاية المطاف إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، وأسفر ذلك عن توقيع الإتفاق النووي عام 2015، الذي نص على تقليص إيران لأنشطتها النووية مقابل رفع تدريجي للعقوبات.

ج–مدى تاثير العقوبات الدولية في تحقيق الردع :

تعتبر العقوبات الدولية وسيلة أساسية لفرض الإلتزام بالقانون الدولي ومنع الدول من ارتكاب الانتهاكات. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد على عدة عوامل، مثل مدى إلتزام المجتمع الدولي بتطبيقها، وشدتها، وقدرة الدولة المستهدفة على التكيف معها. في بعض الحالات، أثبتت

العقوبات نجاحها في تحقيق الردع وإجبار الدول على تغيير سياساتها، بينما فشلت في حالات أخرى بسبب الإلتفاف عليها أو عدم تأثيرها الكافي على القيادة السياسية[1].

- **التعاون الدولي في تنفيذ العقوبات ومدى تأثيره:**

تزداد فعالية العقوبات عندما يكون هناك إجماع دولي على تنفيذها، كما حدث في حالة العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي.

فقد فرض كلٌّ من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول أخرى قيودًا اقتصادية صارمة، شملت حظر التعاملات المصرفية وتقييد صادرات النفط، مما تسبب في أزمة اقتصادية دفعت إيران إلى توقيع الاتفاق النووي عام 2015. لكن عندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018 وأعادت فرض العقوبات، لم يلتزم بها جميع الأطراف، حيث استمرت الصين وروسيا في التعامل مع إيران، مما خفف من تأثير العقوبات وجعلها أقل ردعًا[2]. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي غياب الإجماع الدولي إلى إضعاف العقوبات، كما حدث مع العقوبات المفروضة على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في 2014. فقد فرضت

[1] يون كيم ،المرجع السابق .ص117

[2] يوسف خليل ،تأثير العقوبات الاقتصادية على القرارات السياسية للدول. دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 2017.ص92

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية تستهدف البنوك الروسية، وقطاع الطاقة، وكبار المسؤولين، إلا أن استمرار بعض الدول في التعاون التجاري مع روسيا، مثل الصين والهند، ساهم في الحد من التأثير الاقتصادي للعقوبات، ما جعلها غير كافية لإجبار روسيا على تغيير سياستها الخارجية.

- **شدة العقوبات وتأثيرها المباشر على الدولة المستهدفة:**

تؤدي العقوبات القوية والشاملة عادةً إلى إضعاف الدول المستهدفة اقتصاديًا وسياسيًا، كما حدث في جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري. فقد فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية ورياضية، مما أدى إلى عزلة النظام سياسيًا وضغط اقتصادي كبير، ساهم في إنهاء نظام التمييز العنصري المؤسسي في أوائل التسعينيات.

أما في حالة كوريا الشمالية، فقد فرض مجلس الأمن الدولي عدة جولات من العقوبات تشمل حظر صادرات الفحم والمعادن، وتقييد وارداتها النفطية، وتجميد أصول بعض الشخصيات، إلا أن هذه العقوبات لم تنجح في ردع النظام عن الاستمرار في تطوير برنامجه النووي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها الطبيعة المغلقة للاقتصاد الكوري الشمالي، واعتماده على التجارة غير المشروعة، والعلاقات القوية مع دول مثل الصين التي تساعده على تفادي العقوبات جزئيًا[1].

- **قدرة الدولة المستهدفة على التكيف مع العقوبات:**

تمتلك بعض الدول استراتيجيات فعالة للالتفاف على العقوبات، مما يقلل من فعاليتها في تحقيق الردع. فعلى سبيل المثال، عندما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران، لجأت الأخيرة إلى تطوير طرق بديلة لتصدير نفطها، مثل استخدام السوق السوداء

[1] حمدان فؤاد ،العقوبات الدولية وتغيير الأنظمة السياسية ،دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،2016.ص211

والتحايل على أنظمة الدفع الدولية[1]. كما أن كوريا الشمالية استخدمت العملات المشفرة وعمليات التهريب لتجنب العقوبات الاقتصادية. أما في حالة العراق في التسعينيات، فقد أدت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بعد غزو الكويت إلى انهيار الإقتصاد العراقي ومعاناة واسعة بين السكان، لكنها لم تحقق الردع المطلوب، حيث استمر النظام الحاكم في رفض الإمتثال للمطالب الدولية. وبالتالي، عندما تؤدي العقوبات إلى معاناة المدنيين دون التأثير المباشر على صناع القرار، فإن فعاليتها في تحقيق الردع تكون ضعيفة.

- **التأثير على القيادة السياسية مقابل الشعب:**

تكون العقوبات أكثر ردعًا عندما تستهدف مباشرةً النخب السياسية والإقتصادية بدلاً من الإضرار بالسكان العاديين. ففي حالة فنزويلا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شخصيات بارزة في النظام الحاكم، مما أدى إلى زيادة العزلة السياسية لبعض القادة.

ومع ذلك، فإن العقوبات الإقتصادية الأوسع تسببت في أزمة إنسانية أثرت بشدة على المواطنين، دون أن تؤدي إلى تغيير كبير في سياسات الحكومة.وفي المقابل، فإن العقوبات التي استهدفت نظام التمييز العنصري المؤسسي في جنوب أفريقيا أثرت بشكل مباشر على الإقتصاد والنخبة الحاكمة، مما زاد من الضغوط الداخلية لإنهاء سياسات الفصل العنصري، وهو ما يُعد مثالًا على نجاح العقوبات في تحقيق الردع[2].

3 – اثار العقوبات الدولية على الدول و المجتمعات

تُعتبر العقوبات الدولية من أهم الوسائل التي يستخدمها المجتمع الدولي لمواجهة المخالفات الجسيمة للقانون الدولي، مثل إنتهاك سيادة الدول، أو تهديد السلم والأمن الدوليين، أو إنتهاكات حقوق الإنسان. ورغم أن هذه العقوبات تهدف في المقام الأول إلى إجبار الدول المستهدفة على

[1] النخلي عبد الله، التحايل على العقوبات الاقتصادية: دراسات الحالة. مركز الدراسات الاقتصادية، ط1، طهران، 2018.ص122

[2] بلوم ماري، العقوبات والدور الدولي في إنهاء الفصل العنصري. دار النشر الدولية، ط3، لندن، 2016.ص65

تغيير سياساتها، إلا أنها غالبًا ما تؤدي إلى آثار جانبية عميقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وقد تساهم أحيانًا في تفاقم الأوضاع بدلاً من تحسينها[1].

يمكن تصنيف آثار العقوبات إلى عدة مستويات، تشمل التأثيرات الاقتصادية التي تضرب القطاعات الحيوية للدولة، والآثار السياسية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو تعزيز قوة

الأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى الآثار الإجتماعية والإنسانية التي تؤثر على معيشة السكان وتساهم في أزمات طويلة الأمد. كما أن للعقوبات أبعادًا دبلوماسية واستراتيجية، حيث قد تؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية أو تصعيد النزاعات بدلًا من حلها.

ا-الآثار الاقتصادية للعقوبات الدولية:

تعتبر العقوبات الإقتصادية أكثر أنواع العقوبات شيوعًا، وتشمل قيودًا على التجارة، وتجميد الأصول، ومنع التعاملات المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد الوطني للدولة المستهدفة.

- **تراجع النمو الاقتصادي وركود الأسواق**

عندما تُفرض العقوبات الإقتصادية على دولة ما، فإنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، وتراجع الإستثمار، وركود الأسواق المحلية. على سبيل المثال، العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي أدت إلى انخفاض صادرات النفط بشكل حاد، حيث كانت تعتمد عليه كأحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية. هذا التراجع تسبب في انخفاض قيمة العملة الإيرانية، وارتفاع معدلات التضخم، وركود الأسواق، مما أثر بشكل مباشر على حياة المواطنين[2].

وبالمثل، عندما فرض الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014، تضررت قطاعات واسعة من الاقتصاد الروسي، خاصة قطاع الطاقة

[1] سميث جون، العقوبات الدولية والتأثير على الشعوب، دار النشر الأكاديمي، ط1، نيويورك، 2015.ص102

[2]. الزعبي حسن، العقوبات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الإيراني، دار العلوم الاقتصادية، ط2، بيروت، 2020.ص141

والبنوك، حيث انخفضت قيمة الروبل الروسي وتراجع ال،ستثمار الأجنبي. ورغم أن روسيا تمكنت من التكيف مع العقوبات عبر تعزيز التعاون مع الصين ودول أخرى، إلا أن الإقتصاد الروسي لا يزال يعاني من ضغوط شديدة.

- **ركود القطاعات الإنتاجية في ظل العقوبات الاقتصادية**

تؤثر العقوبات بشكل مباشر على القطاعات الإنتاجية، حيث تؤدي إلى نقص المواد الخام والمعدات والتكنولوجيا الحديثة. فعلى سبيل المثال، العقوبات التي فرضت على فنزويلا حدّت من قدرتها على استيراد المعدات الزراعية والمواد الصناعية، مما أدى إلى انهيار القطاع الزراعي وزيادة الاعتماد على الواردات، وهو ما تسبب في نقص الغذاء وارتفاع أسعاره بشكل كبير.وفي كوريا الشمالية، أدت العقوبات المفروضة على المواد البترولية والآلات إلى ضعف القدرة الإنتاجية في مختلف الصناعات، مما جعل الاقتصاد أكثر هشاشة وغير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

- **تراجع الاستثمار الأجنبي وهروب رؤوس الأموال**

عندما تواجه دولة ما عقوبات اقتصادية، فإن المستثمرين الأجانب غالبًا ما ينسحبون خوفًا من الخسائر، وهو ما يؤدي إلى تراجع حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، بعد فرض عقوبات صارمة على إيران، انسحبت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل "توتال" و"رينو"، خوفًا من التعرض لعقوبات أمريكية ثانوية. كما شهدت روسيا موجة خروج رؤوس الأموال بعد العقوبات الغربية، حيث سحبت الشركات الأجنبية استثماراتها، وتم تجميد أصول روسية في الخارج، مما أثر على النظام المالي الروسي وزاد من صعوبة تمويل المشاريع الجديدة[2].

[1] بيير إدوارد. أثر العقوبات الاقتصادية على التنمية الزراعية في فنزويلا. مركز دراسات أمريكا اللاتينية، ط1، مدريد، 2021.ص112

[2] بوحسين فؤاد. أثر العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني. دار مجدلاوي، ط1، عمان، 2020.ص172

- **زيادة معدلات الفقر وتفاقم الأزمات الاقتصادية**

تؤدي العقوبات الاقتصادية غالبًا إلى ارتفاع معدلات الفقر، بسبب فقدان الوظائف وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية[1]. في العراق خلال التسعينيات، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية قاسية بعد غزو الكويت، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد العراقي وزيادة معدل الفقر إلى مستويات قياسية. كما تأثرت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، مما أدى إلى معاناة واسعة بين السكان.

ب- الآثار السياسية للعقوبات الدولية:

لا تقتصر العقوبات الدولية على الجوانب الاقتصادية أو القانونية فقط، بل تمتد تأثيراتها بشكل واضح إلى الساحة السياسية للدول المستهدفة. فعادةً ما تترك العقوبات أثرًا مباشرًا على استقرار الحكومات؛ حيث يمكن أن تؤدي أحيانًا إلى إضعافها وزيادة الضغوط الداخلية عليها، بينما قد تسهم في أحيان أخرى في تعزيز قبضتها على السلطة من خلال استغلال الخطاب القومي وتحفيز التعبئة ضد "العدو الخارجي". كما تهدف بعض العقوبات إلى التأثير على توجهات الدول في علاقاتها الدولية، مما يدفعها إلى إعادة تقييم سياساتها الخارجية، سواء من خلال التقارب أو التراجع عن تحالفات وسياسات تُعتبر مناهضة للشرعية الدولية. لذا، تُعتبر الآثار السياسية للعقوبات عنصرًا أساسيًا لفهم فعاليتها وواقعيتها كأداة ضغط في العلاقات الدولية[2].

- **إضعاف الحكومات أو تعزيز قبضتها على السلطة**

في بعض الحالات، تؤدي العقوبات إلى زعزعة استقرار الحكومات وإجبارها على تقديم تنازلات، كما حدث مع جنوب أفريقيا في فترة الفصل العنصري، حيث أدت العقوبات الدولية

[1] حسن سميّة. العقوبات الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية في إيران. دار الهدى، ط1، بيروت، 2020.ص211

[2] منصور أحمد. أثر العقوبات الدولية على التغير السياسي الداخلي. دار الفكر الجامعي، ط1، القاهرة، 2020.ص134

إلى زيادة الضغوط الداخلية، مما ساهم في إنهاء نظام الفصل العنصري.لكن في حالات أخرى، قد تؤدي العقوبات إلى نتائج عكسية، حيث تستغل الحكومات المستهدفة العقوبات لتبرير سياساتها القمعية وزيادة تماسكها الداخلي. ففي كوريا الشمالية، ساعدت العقوبات في تعزيز الدعاية الرسمية التي تصور النظام على أنه يحارب "أعداء خارجيين"، مما زاد من دعم الشعب للقيادة[1].

- **تغيير السياسات الخارجية للدول المستهدفة**

في بعض الحالات، تؤدي العقوبات إلى تغيير سلوك الدول المستهدفة. على سبيل المثال، العقوبات المفروضة على إيران أجبرتها على التفاوض والتوصل إلى الاتفاق النووي عام 2015، حيث أدركت القيادة الإيرانية أن العقوبات تضر بالاقتصاد إلى درجة تهدد استقرار البلاد.

ج- الآثار الاجتماعية والإنسانية للعقوبات :

تُعتبر العقوبات الدولية وسيلة سلمية للضغط على الحكومات، ولكن آثارها تتجاوز الأنظمة السياسية والاقتصادية لتؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والمجتمعات في الدول المستهدفة. تؤدي العقوبات، وخصوصًا الشاملة منها، إلى تفاقم الأزمات الإنسانية بسبب نقص الغذاء والدواء وتدهور الخدمات الأساسية، مما يزيد من معاناة الفئات الضعيفة. كما تدفع هذه الظروف العديد من الأشخاص إلى مغادرة بلدانهم بحثًا عن الأمان وسبل العيش الكريمة، مما يؤدي إلى زيادة موجات الهجرة واللجوء، ويشكل تحديًا إنسانيًا وأمنيًا للدول المستقبلة والمنظمات الدولية. لذلك، يُعتبر البُعد الإنساني من أبرز القضايا المرتبطة بفعالية وجدوى العقوبات الدولية[2].

[1] منصور احمد. المرجع السابق .ص142

[2] خليل محمود. الأبعاد الاجتماعية للعقوبات الاقتصادية. المركز العربي للأبحاث، ط1، تونس، 2021.ص123

- **تفاقم الأزمات الإنسانية**

تؤثر العقوبات الاقتصادية بشكل مباشر على المواطنين، حيث تؤدي إلى نقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية. في العراق خلال التسعينيات، تسبب الحصار الاقتصادي في نقص حاد في الأدوية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال[1].

- **زيادة معدلات الهجرة و اللجوء**

عندما تصبح الحياة غير محتملة بسبب العقوبات، يضطر العديد من المواطنين إلى مغادرة بلادهم. فقد شهدت فنزويلا موجة هجرة غير مسبوقة بعد فرض العقوبات الأمريكية، حيث غادر الملايين إلى الدول المجاورة بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل.

د- الآثار الدبلوماسية والاستراتيجية للعقوبات:

تتجاوز تأثيرات العقوبات الدولية حدود الدولة المستهدفة لتؤثر على هيكل العلاقات الدولية بشكل عام، حيث تُحدث تغييرات ملحوظة في موازين القوى والتحالفات الاستراتيجية على المستوى العالمي. قد تدفع هذه العقوبات بعض الدول إلى إعادة تقييم تحالفاتها التقليدية والبحث عن شركاء جدد لمواجهة العزلة المفروضة، مما يسهم في تشكيل محاور جديدة ضمن النظام الدولي. كما يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات والأزمات، خاصة إذا اعتُبرت أداة للتدخل الخارجي أو تهديدًا للسيادة، مما يزيد من احتمالية اندلاع النزاعات أو تفاقم الأزمات القائمة. وبالتالي، تُعتبر الآثار الدبلوماسية والاستراتيجية للعقوبات جانبًا حساسًا للغاية في تقييم فعاليتها وجدواها على المدى الطويل[2].

[1] الطيب منير. العقوبات الدولية في القانون الدولي الإنساني. دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2020.ص144

[2] بشير خالد. العقوبات الدولية وأثرها على العلاقات الدولية. دار الكتب القانونية، ط1، بيروت، 2021.ص213

- **إعادة تشكيل التحالفات الدولية**

غالبًا ما تؤدي العقوبات إلى دفع الدول المستهدفة للبحث عن شركاء جدد. فعلى سبيل المثال، بعد فرض العقوبات الغربية على روسيا، عززت موسكو علاقاتها مع الصين، وبدأت في البحث عن بدائل للأنظمة المالية الغربية، مثل استخدام اليوان الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي[1].

- **تصعيد الأزمات والصراعات**

في بعض الأحيان، تؤدي العقوبات إلى زيادة التوترات الدولية، بدلاً من حلها. على سبيل المثال، بعد فرض العقوبات الغربية على إيران، ردت طهران بتصعيد أنشطتها النووية وزيادة دعمها للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، مما زاد من حدة التوترات الإقليمية.

ثانيا : الطبيعة القانونية للعقوبات الدولية:

تُعتبر ع.د من أبرز الوسائل غير العسكرية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، تثير طبيعتها القانونية جدلاً واسعًا بين الفقهاء والممارسين في مجال القانون الدولي. بينما تُعتبر العقوبات أداة مشروعة تُستخدم من قبل الهيئات الدولية المختصة، يجب أن يتم تطبيقها وفقًا لمبادئ الشرعية الدولية واحترام سيادة الدول وحقوق الإنسان. ومع ذلك، تظهر العديد من الإشكاليات القانونية حول مدى توافق هذه العقوبات مع قواعد القانون الدولي، خاصةً عندما تُفرض خارج إطار مجلس الأمن أو عندما تؤدي إلى آثار تتجاوز أهدافها السياسية. لذا، تبرز أهمية دراسة الطبيعة القانونية للعقوبات الدولية لفهم مشروعيتها وحدود استخدامها[2].

[1] عبد القادر سمير. التحولات في العلاقات الدولية بعد العقوبات الغربية على روسيا. مركز دراسات السياسات الدولية، ط1، القاهرة، 2023.ص88

[2] يونس عبد الحليم. النظام القانوني للعقوبات الدولية. دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2020.ص. 112

1-عقوبات دولية كإجراء قانوني في اطار القانون الدولي:

العقوبات الدولية هي تدابير تتخذها الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ضد دول أو كيانات انتهكت القوانين الدولية. هذه العقوبات تهدف إلى الضغط على الدولة المستهدفة لتغيير سلوكها وفقًا للمبادئ القانونية الدولية. مثلًا، عندما فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على كوريا الشمالية بسبب تجاربها النووية، كانت العقوبات تهدف إلى ردعها عن مواصلة برامجها النووية وإجبارها على الالتزام بقرارات مجلس الأمن[1].

ا-مفهوم عقوبات في النظام القانوني الدولي :

العقوبات في النظام الدولي هي وسيلة قانونية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، مثل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو حماية حقوق الإنسان. في هذا السياق، تشمل العقوبات الاقتصادية كالحظر التجاري، كما في حالة إيران التي فرضت عليها عقوبات اقتصادية بسبب برنامجها النووي، أو العقوبات العسكرية مثل حظر توريد الأسلحة إلى بعض الدول التي تتعرض لمقاطعة دولية. هذه الإجراءات تُفرض بناءً على قرارات صادرة عن منظمات دولية، وعادة ما تكون محددة الأهداف لتغيير السلوك المخالف للقانون الدولي[2].

ب-العقوبات كاجراء الزامي و ليس عملا عدائيا :

العقوبات الدولية ليست من قبل الأعمال العدائية أو الهجمات العسكرية، بل هي إجراء قانوني إلزامي يتم اتخاذه ضمن إطار القانون الدولي.

على عكس الهجمات العسكرية التي تهدف إلى تدمير أو إضعاف دولة معينة، تركز العقوبات على تغيير سلوك الدولة المستهدفة بطريقة سلمية، مثلما حدث عندما فرضت الأمم المتحدة

[1] عبد الرحمن سعيد. دور مجلس الأمن في فرض العقوبات الدولية، دار الفكر القانوني، ط2، القاهرة،مصر 2019، ص. 102

[2] المرجع نفسه .ص88

عقوبات على جنوب أفريقيا في الثمانينات بسبب سياسة التفرقة العنصرية (الأبارتايد). كانت تلك العقوبات تهدف إلى إجبار النظام العنصري على التغيير دون اللجوء إلى الحرب.في هذا السياق، تعتبر العقوبات الدولية وسيلة قانونية مشروعة و إجراءً إلزاميًا لا يتضمن استخدام القوة المسلحة. فهي لا تهدف إلى الإضرار المادي أو التدمير، بل إلى فرض الالتزام بالقوانين الدولية، كما في حالة العقوبات المفروضة على روسيا بعد ضمها القرم من أوكرانيا عام 2014. في هذا السياق، يُنظر إلى العقوبات كأداة لتحقيق العدالة الدولية دون اللجوء إلى تصعيد الأزمات أو التدخل العسكري[1].

ج–مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعقوبات الدولية :

- **الشرعية:** من الضروري أن تكون العقوبات الدولية مستندة إلى أساس قانوني صالح، سواء كان ذلك من خلال قرارات من مجلس الأمن الدولي أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- **العدالة:** يجب أن تكون العقوبات متناسبة مع حجم المخالفة، وأن لا تسبب أضرارًا غير مبررة للمدنيين. على سبيل المثال، في العقوبات المفروضة على سوريا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، تم التركيز على القطاع الاقتصادي والمصارف دون التأثير المباشر على حياة المدنيين بشكل مفرط.
- **عدم التدخل في السيادة الوطنية:** العقوبات يجب أن تظل ضمن حدود القانون الدولي دون التعدي على سيادة الدول.

[1] العسّاف عبد الله، القانون الدولي والعقوبات الدولية: الطبيعة والآثار، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2020، ص. 112

وبالتالي ، العقوبات الدولية ليست مجرد عقوبات عادية، بل هي وسيلة قانونية تهدف إلى تحقيق الأهداف السلمية والعدالة الدولية، وتُنفذ بشكل يضمن عدم تجاوزها للأطر القانونية المقررة دوليًا[1].

2-الاشكاليات القانونية للعقوبات الدولية :

على الرغم من أن العقوبات الدولية تعتبر وسيلة قانونية هامة في النظام الدولي لضمان الامتثال للقوانين الدولية وحماية السلم والأمن الدوليين، إلا أنها تثير عدة إشكاليات قانونية تتعلق بكيفية تنفيذها، ومدى تأثيرها، وأحيانًا تنفذ على دول لا تمتلك القدرة على الالتزام بها بشكل كامل[2].

ومن أبرز هذه الإشكاليات:

- **مشروعية فرض العقوبات :**

إحدى أبرز الإشكاليات القانونية تتعلق بمشروعية فرض العقوبات. فالعقوبات الدولية يجب أن تكون مستندة إلى أساس قانوني محدد، سواء كان ذلك عبر قرارات مجلس الأمن الدولي أو اتفاقيات دولية. ولكن، في بعض الحالات، يمكن أن تثير العقوبات شكوكًا حول مدى توافقها مع القانون الدولي. ففرض العقوبات على بعض الدول قد يُنظر إليه على أنه تدخل في الشؤون الداخلية أو انتهاك للسيادة الوطنية[3].

على سبيل المثال، العقوبات على العراق في تسعينيات القرن الماضي بسبب غزو الكويت قد كانت محط جدل كبير، حيث اعتبر البعض أن تلك العقوبات كانت قاسية وأثرت بشكل غير

[1] زيد، محمد القانون الدولي العام والنظام الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2018، ص. 209

[2] سليم يوسف، العقوبات الدولية في ضوء القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص. 101

[3] عبد العزيز منير، القانون الدولي العام وتطبيقاته المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2017، ص. 225

متناسب على المدنيين العراقيين، ما أثار تساؤلات حول مشروعية تطبيقها من دون تحقيق أهداف واضحة ومحددة.

- **تأثير العقوبات على المدنيين :**

تثير ع.د كثيرًا من الإشكاليات المتعلقة بتأثيراتها على المدنيين في الدول المستهدفة. العقوبات الاقتصادية أو التجارية قد تؤدي إلى تفشي الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين العاديين دون التأثير بشكل فعّال على النظام السياسي أو المسؤولين الذين تم فرض العقوبات عليهم[1].

على سبيل المثال، فرضت عقوبات الأمم المتحدة على السودان نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. لكن الانتقادات كانت تشير إلى أن هذه العقوبات أدت إلى معاناة المدنيين، مثل نقص الغذاء والدواء، دون أن تؤثر على النظام الحاكم بشكل ملحوظ. هذه الحالات تُثير تساؤلات قانونية حول مبدأ التناسب بين الهدف من العقوبات وآثارها السلبية.

- **التناسب بين العقوبة والمخالفة:**

إشكالية قانونية أخرى تتعلق بمبدأ التناسب بين العقوبة وحجم المخالفة. من المفترض أن تكون العقوبات مناسبة لنوعية المخالفة التي ارتكبتها الدولة المستهدفة. ولكن في كثير من الحالات، تفرض عقوبات قاسية جدًا على دول قد تكون قد ارتكبت انتهاكات معينة ولكن من دون تسببها في تهديد خطير للأمن الدولي.

على سبيل المثال، العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي أثارت جدلاً حول مدى التناسب بين العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها والمخاوف التي كانت تدور حول طموحاتها النووية، خاصة أن إيران كانت تبرر برنامجها النووي لأغراض سلمية[2].

---

[1] الطائي سمير، العقوبات الدولية وتأثيرها على حقوق الإنسان، دار الحامد، عمان، 2016، ص. 89

[2] منصوري نوال، مبدأ التناسب في القانون الدولي العام وتطبيقاته على العقوبات الدولية، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص. 98

- **إمكانية التحايل على العقوبات :**

إشكالية أخرى تتمثل في إمكانية التحايل على العقوبات من قبل الدول المستهدفة. الدول المستهدفة يمكن أن تجد طرقًا للتحايل على العقوبات الدولية عبر التعاون مع دول أخرى أو استخدام قنوات غير مباشرة لتجاوز تأثير العقوبات.

فمثلاً، في حالة كوريا الشمالية، رغم العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، فقد تمكنت من استخدام شبكات تهريب متعددة للحصول على المواد اللازمة لبرامجها النووية[1].

- **فعالية العقوبات في تحقيق الأهداف :**

تُثير فعالية العقوبات الدولية إشكالية أخرى تستحق النقاش. ففي العديد من الحالات، لا تنجح العقوبات في تحقيق الهدف المرجو، وهو تغيير سلوك الدولة المستهدفة. بل قد تؤدي هذه العقوبات إلى تعزيز العناد أو تقوية النظام السياسي في البلد المعني[2]. على سبيل المثال، العقوبات المفروضة على كوبا على مدى عقود لم تُحدث تغييرًا جذريًا في نظامها السياسي، بل ساهمت في تعزيز النظام ورفع شعارات المقاومة ضد التدخلات الخارجية.

- **التفرقة بين الدول في فرض العقوبات :**

إشكالية قانونية أخرى تتعلق بالتفرقة في فرض العقوبات الدولية. فقد يثار تساؤل حول عدم تطبيق العقوبات بشكل متساوٍ على جميع الدول التي تنتهك القوانين الدولية.

على سبيل المثال، يتم فرض عقوبات صارمة على بعض الدول مثل إيران وكوريا الشمالية بسبب انتهاكات مزعومة تتعلق بالأسلحة النووية، بينما دول أخرى قد تنتهك نفس القوانين ولكن دون أن يتم فرض عقوبات عليها.هذا يظهر التباين في تطبيق العقوبات، حيث يتم فرض

[1] عبد اللطيف يوسف، التحايل على العقوبات الدولية: دراسة تحليلية قانونية، دار الكتب القانونية، بيروت، 2019، ص. 67

[2] الشناوي مصطفى، العقوبات الدولية في إطار القانون الدولي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص. 83

العقوبات أحيانًا بناءً على مصالح سياسية أو استراتيجيات معينة، وهو ما يخلق حالة من عدم العدالة في تطبيق النظام الدولي[1].

- **امكانية رفع العقوبات:**

إحدى الإشكاليات القانونية أيضًا تتعلق بإمكانية رفع العقوبات بعد أن يتم تحقيق الأهداف المنشودة. في كثير من الأحيان، يبقى فرض العقوبات لفترات طويلة حتى بعد أن يطرأ تغيير في سلوك الدولة المستهدفة.

على سبيل المثال، عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا كانت قد فرضت لفترة طويلة بسبب الانتهاكات، رغم أن بعض التغيرات قد حدثت في السياسة الليبية، مما يثير تساؤلات حول مدة استمرار العقوبات وكيفية التقييم الفعلي للتغيير الذي طرأ في سلوك الدول[2].

و عليه ع.د تثير العديد من الإشكاليات القانونية، سواء من حيث مشروعية فرضها، تأثيرها على المدنيين، أو مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها. من المهم أن يتم التعامل مع هذه العقوبات في إطار المبادئ القانونية الدولية وأن يتم ضمان أن تكون متناسبة مع حجم المخالفة التي تم ارتكابها.

3-تطور الطبيعة القانونية للعقوبات الدولية :

تعتبر ع.د وسيلة هامة في النظام القانوني الدولي تهدف إلى ضمان الامتثال للقوانين الدولية وتحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد شهدت هذه العقوبات تطورًا ملحوظًا على مر الزمن، سواء من حيث الأساس القانوني أو أنواع العقوبات أو الجهات التي تفرضها[3].

---

[1] فاطمة سعاد، مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية والعقوبات الاقتصادية، دار المعارف، القاهرة، 2019، ص. 102

[2] عبد الله أحمد، العقوبات الدولية وفعالية السياسة الدولية، دار الفكر، بيروت، 2021، ص. 215

[3] الكيلاني خالد. القانون الدولي العام: دراسة في النظرية العامة والتنظيم الدولي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الثانية، 2020، ص. 289

- **في البداية : العقوبات كمجرد وسائل ردعية غير منظمة :**

في القرون السابقة، كانت العقوبات الدولية غالبًا ما تفرض بشكل عشوائي أو على أساس القوة العسكرية أو التدخل المباشر، وذلك بدون إطار قانوني واضح ينظم كيفية فرضها. كانت الدول تستخدم القوة أو الحصار التجاري ضد بعضها البعض كرد فعل على الانتهاكات أو التهديدات.على سبيل المثال، في العصور الوسطى، كانت الدول تلجأ إلى الحصار التجاري كوسيلة عقابية ضد الدول المخالفة دون أن يكون ذلك مستندًا إلى قواعد قانونية دولية رسمية. كما كان يفرض النظام الدولي بعض العقوبات في شكل عقوبات دبلوماسية أو عزل سياسي على الدول التي ارتكبت تجاوزات، مثلما حدث مع فرنسا في عهد نابليون بعد انتهاكه للاتفاقات الدولية [1].

- **بعد الحرب العالمية الاولي : بداية تاسيس الاطار القانوني :**

بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ النظام الدولي يتجه نحو وضع أسس قانونية أكثر تنظيمًا بشأن فرض العقوبات. حيث تأسست عصبة الأمم في عام 1920 كمؤسسة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول ومنع الحروب.

عصبة الأمم كانت أول منظمة دولية تتبنى مبدأ فرض العقوبات الاقتصادية ضد الدول المهاجمة أو المعتدية.ورغم فشلها في تنفيذ العقوبات بشكل فعال في حالات مثل غزو

إيطاليا لأثيوبيا عام 1935، إلا أن هذه الفترة شهدت بداية الوعي بأهمية وجود إطار قانوني دولي ينظم العقوبات ويوفر وسيلة لضمان السلم الدولي[2].

[1] فاطمة سعاد، العقوبات الدولية وتطورها في النظام القانوني الدولي، دار المعرفة، القاهرة، 2020، ص. 140

[2] عادل محمود، التحولات في نظام العقوبات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، دار الفكر، بيروت، 2018، ص. 50

- **بعد الحرب العالمية الثانية : الامم المتحدة و مجلس الامن الدولي :**

مع تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945 عقب الحرب العالمية الثانية، أخذت ع.د شكلًا قانونيًا أكثر تطورًا ومنظمًا. تأسس مجلس الأمن الدولي كأحد أجهزتها الرئيسية ليكون مسؤولًا عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنحه سلطة فرض العقوبات على الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

تم تحديد آليات فرض العقوبات من خلال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يخول لمجلس الأمن اتخاذ تدابير تشمل العقوبات الاقتصادية، الحظر العسكري، وحظر الأسلحة وغيرها من الإجراءات ضد الدول المعتدية أو المتمردة على القانون الدولي.مثال بارز على هذا التطور هو العقوبات المفروضة على العراق في عام 1990 بعد غزو الكويت. مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات اقتصادية وحظرًا تجاريًا شاملًا على العراق بهدف إعادته إلى الوضع الطبيعي في ظل القوانين الدولية[1].

- **التطور في التسعينات : العقوبات كوسيلة بديلة عن استخدام القوة :**

في التسعينيات، تطورت العقوبات الدولية كوسيلة بديلة عن استخدام القوة العسكرية. إذ بدأ المجتمع الدولي في التركيز على الضغط الاقتصادي والسياسي كوسيلة لردع الدول التي تنتهك المبادئ الدولية أو حقوق الإنسان.

في هذه الفترة، شهدت العقوبات الدولية تحسنًا في فاعليتها، حيث أصبحت أكثر استهدافًا ودقة، وتخصصت في القطاع الذي تمس فيه الدولة المخالفة.على سبيل المثال، فرضت الأمم المتحدة في التسعينات ع.ا على يوغوسلافيا السابقة بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحرب في البلقان.

[1] الشريف هالة، العقوبات الدولية بعد تأسيس الأمم المتحدة: دراسة في تطور المبادئ، دار النشر الأكاديمي، عمان، 2021، ص. 75

وكانت هذه العقوبات مدعومة بآليات أكثر دقة، حيث تم التركيز على استهداف قطاعات اقتصادية محددة، مثل النفط والمعادن[1] .

- **العقوبات كوسيلة لحقوق الانسان في القرن الواحد و العشرين :**

في العقدين الأخيرين، تطورت العقوبات الدولية بشكل أكبر لتشمل الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو تمارس أعمالاً إرهابية. توسع نطاق العقوبات ليشمل العقوبات الفردية أو ما يُعرف بـ "العقوبات الذكية" التي تفرض على أفراد معينين أو جهات معينة بدلاً من فرض عقوبات جماعية تؤثر على الشعب ككل. هذه العقوبات تستهدف بشكل مباشر الشخصيات أو الكيانات التي تُتهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، مما يقلل من الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على شخصيات حكومية روسية بعد التوترات في أوكرانيا في 2014، وكذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على شخصيات ومنظمات مرتبطة ببرامج الأسلحة النووية الإيرانية [2].

- **العقوبات و الابتكار في التعامل مع الازمات الدولية :**

في الآونة الأخيرة، بدأ المجتمع الدولي في استخدام العقوبات في مواجهة الأزمات متعددة الأبعاد مثل الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وتغير المناخ. على سبيل المثال، تم فرض عقوبات اقتصادية ومالية على كوريا الشمالية بسبب تجاربها النووية وبرامج الصواريخ الباليستية، وكذلك على إيران بسبب برنامجها النووي، وتوسعت العقوبات لتشمل العقوبات التقنية مثل حظر نقل التكنولوجيا[3].

[1] النمس إبراهيم. الشرعية الدولية وتطبيق العقوبات: دراسة في ضوء القانون الدولي العام. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص. 157

[2] الشريف هالة .المرجع السابق .ص 112

[3] الشريف هالة . المرجع نفسه . نفس ص

ثالثا : التوسع في مفهوم العقوبات الدولية :

شهد مفهوم العقوبات الدولية تطورًا ملحوظًا في السياق القانوني والسياسي العالمي، سواء من حيث الأسس النظرية التي يستند إليها أو من حيث طبيعتها وأنواعها وأهدافها. في بداياته، كانت العقوبات تقتصر على وسائل تقليدية مثل المقاطعة الاقتصادية أو الحصار، وغالبًا ما كانت تُستخدم كإجراء أخير لردع السلوك العدائي للدول. ومع تطور التهديدات العابرة للحدود وظهور أنماط جديدة من النزاعات والانتهاكات، توسع نطاق العقوبات ليشمل أشكالًا متعددة، تتراوح بين العقوبات المالية، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والعقوبات الذكية التي تستهدف أفرادًا أو كيانات معينة دون الإضرار بالشعوب. وقد رافق هذا التوسع تطور في آليات إصدار العقوبات وتنفيذها، سواء من قبل مجلس الأمن أو في إطار مبادرات إقليمية. إن هذا التحول المفهومي والعملي يتطلب منا التوقف عند المراحل المختلفة التي مر بها مفهوم العقوبات لفهم أبعاده الحالية وسياقاته المتغيرة[1].

1-مفهوم العقوبات الدولية في البداية :

كانت العقوبات الدولية في البداية وسيلة قانونية ردعية تهدف إلى فرض الضغط على الدول التي تنتهك القوانين الدولية أو تقوم بأعمال عدائية تهدد السلم والأمن الدوليين. في هذه المرحلة، كانت العقوبات غالبًا ما تكون اقتصادية مثل الحظر التجاري أو حظر تصدير الموارد الحيوية إلى الدول المتمردة أو المعتدية.

كانت عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة، مسؤولة عن تطبيق هذا النوع من العقوبات.على سبيل المثال، العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا بعد غزوها أثيوبيا في عام 1935

[1] الخطيب سامر، العقوبات الدولية وأثرها على العلاقات الدولية، دار العلم، ط1، بيروت، 2020، ص 76

كانت تقتصر في الغالب على حظر توريد الأسلحة ومواد أخرى ذات صلة بالصناعات العسكرية[1].

2- التوسع في نوع العقوبات :

مع مرور الوقت، بدأ مفهوم ع.د في التوسع ليشمل أنواعًا مختلفة من التدابير التي تُفرض على الدول أو الأفراد أو الكيانات المعنية. ومن أبرز هذه الأنواع:

ا- **العقوبات الاقتصادية:**تعتبر العقوبات الاقتصادية أكثر أنواع العقوبات شيوعًا في النظام الدولي. تشمل هذه العقوبات:

- **الحظر التجاري:** منع الدولة المستهدفة من التعامل التجاري مع باقي دول العالم.
- **التجميد المالي:** تجميد الأرصدة المالية للأفراد أو الشركات أو الحكومات المعنية.
- **القيود على الاستثمار:** منع أو تقييد الاستثمارات الأجنبية في الدولة المستهدفة.

مثال على ذلك هو ع.ا التي فرضها مجلس الأمن الدولي على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي، حيث تم تقييد التجارة معها في العديد من القطاعات بما في ذلك صادرات الفحم والمنتجات النفطية[2].

ب. العقوبات الدبلوماسية:العقوبات الدبلوماسية تتضمن تقييد أو قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول. يمكن أن تشمل أيضًا منع السفر للقيادات السياسية أو العسكريّة في الدولة المستهدفة.

[1] عبد العال، محمود، النظام القانوني للعقوبات الدولية في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2019، ص 39

[2] محمد شريف، العقوبات الاقتصادية في إطار القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2020، ص 112

على سبيل المثال، الولايات المتحدة فرضت عقوبات دبلوماسية على ميانمار بعد الانقلاب العسكري في 2021، وذلك عن طريق منع المسؤولين العسكريين من السفر إلى أمريكا وفرض قيود على التعاون الدبلوماسي معها.

ج. **العقوبات العسكرية**:العقوبات العسكرية تشمل حظر بيع الأسلحة أو تقييد القدرة العسكرية للدولة المستهدفة. يُستخدم هذا النوع من العقوبات بشكل رئيسي في حالات النزاعات المسلحة أو تهديد السلم والأمن الدوليين.

مثال على ذلك هو ع.ع المفروضة على إيران في إطار اتفاقية الاتفاق النووي الإيراني، حيث تم حظر توريد الأسلحة إليها كجزء من جملة التدابير التي تهدف إلى تحجيم قدراتها العسكرية[1].

د. **العقوبات الفردية (العقوبات الذكية)**:في الآونة الأخيرة، شهدنا توسعًا في استخدام العقوبات الفردية أو ما يُعرف بـ "العقوبات الذكية". هذه العقوبات تستهدف أفرادًا أو كيانات محددة مثل المسؤولين الحكوميين أو العسكريين، بدلاً من فرض العقوبات على الدولة بأسرها.

على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شخصيات حكومية روسية بعد الضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، وهدفت هذه العقوبات إلى الضغط على الأشخاص المسؤولين عن هذه السياسة[2].

هـ. **العقوبات السياسية وحقوق الإنسان**:العقوبات السياسية وحقوق الإنسان تشمل فرض تدابير ضد الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تمارس القمع السياسي.

تتضمن هذه العقوبات حظر دخول المسؤولين الحكوميين إلى دول أخرى أو فرض قيود على المعاملات المالية أو التجارية مع الكيانات المعنية. مثال على ذلك، فرضت الاتحاد الأوروبي عقوبات على سوريا بسبب القمع الوحشي ضد المتظاهرين في بداية الثورة السورية في 2011،

[1] شحادة منير، القانون الدولي والعقوبات الاقتصادية والعسكرية، دار الفكر الجامعي، ط1، بيروت، 2020، ص 98

[2] عيسى كريم، العقوبات الدولية وتطورها في ضوء القانون الدولي العام، دار النخبة، ط1، القاهرة، 2021، ص 144

حيث تم فرض حظر على صادرات الأسلحة وتجميد أموال كبار الشخصيات في النظام السوري[1].

3- تطور العقوبات الدولية :

شهدت العقوبات الدولية تطورًا مستمرًا خلال العقود الماضية، وذلك بسبب تغير طبيعة التحديات العالمية. في البداية، كانت العقوبات تقتصر على الرد على التهديدات المباشرة للسلم والأمن الدوليين، لكن مع مرور الوقت توسعت لتشمل القضايا الحقوقية والتنموية، بالإضافة إلى تدابير عقابية تركز على التأثير على الأفراد والكيانات التي تُعتبر مسؤولة عن الانتهاكات.

- في التسعينيات، بدأت العقوبات الذكية أو العقوبات الفردية في الظهور كوسيلة لمعاقبة الأفراد أو الكيانات التي تشارك في انتهاك حقوق الإنسان أو ارتكاب الجرائم الدولية، دون التأثير المباشر على الشعب بشكل عام.
- في العقدين الأخيرين، توسع استخدام العقوبات الدولية لتشمل التحديات الأمنية العالمية مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، إذ أصبحت العقوبات تستهدف دولًا أو أفرادًا يتورطون في الأنشطة الإرهابية أو استخدام الأسلحة النووية بشكل غير قانوني [2].

الفرع الثاني : الفرق بين العقوبات الدولية و غيرها من المصطلحات الاخرى

تُستخدم العقوبات الدولية كوسيلة لإجبار الدول أو الكيانات غير الممتثلة للقانون الدولي على تصحيح سلوكها، لكنها غالبًا ما تتداخل مع مصطلحات أخرى مثل الإجراءات التقييدية،

[1] جلال محمود، السياسة الدولية وحقوق الإنسان: العقوبات كآلية ردع، المركز العربي للدراسات، ط1، عمان، 2022، ص 159

[2] عبد الحليم مصطفى، تحولات العقوبات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2021، ص 173

والمقاطعة الدولية، والتدابير القضائية الدولية، والجزاءات القانونية الدولية، والتدابير الوقائية. ورغم وجود بعض أوجه التشابه، إلا أن كل مصطلح يحمل دلالة قانونية وإجرائية مختلفة[1].

: 1-العقوبات الدولية و الإجراءات التقييدية

- **العقوبات الدولية:** هي تدابير قانونية يتم فرضها من قبل الهيئات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي أو دول متعددة ضد دول أو أفراد تهدد أو تنتهك السلم والأمن الدوليين. تتنوع هذه العقوبات من عقوبات اقتصادية، عقوبات دبلوماسية، أو عقوبات عسكرية.

مثال: فرض مجلس الأمن عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، والتي شملت حظر التجارة مع بعض الدول وتجميع الأسلحة.

- **الإجراءات التقييدية:** تشير إلى تدابير تشمل مجموعة من القيود التي تفرضها الدول أو هيئات دولية بهدف تقليص الأنشطة غير القانونية، مثل تجميد الأصول أو منع السفر أو الحظر التجاري. هي أشمل من العقوبات ويمكن أن تفرض دون ضرورة اتخاذ تدابير قسرية صارمة[2].

مثال: فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية ضد سوريا بسبب القمع الداخلي وانتهاكات حقوق الإنسان.

2- العقوبات الدولية و المقاطعة الدولية :

- **العقوبات الدولية:** هي تدابير قانونية أو اقتصادية تفرضها هيئات دولية ضد دولة معينة لردعها أو معاقبتها على انتهاكها للقانون الدولي أو تهديدها للأمن والسلم الدوليين. العقوبات يمكن أن تكون إلزامية على مستوى دولي.

مثال: فرض عقوبات على كوريا الشمالية من قبل مجلس الأمن الدولي بسبب تجاربها النووية.

---

[1] الطيب نزار، الجزاءات الدولية في القانون الدولي العام، منشورات المعرفة، ط1، الجزائر، 2020، ص 67

[2] خليف سليم، القيود الدولية والإجراءات التقييدية في القانون الدولي العام، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2021، ص 114

- **المقاطعة الدولية:** هي رفض التعاون مع دولة أو كيانات معينة، وغالبًا ما يتم من خلال عدم الاعتراف بالدولة أو قطع العلاقات الدبلوماسية، بالإضافة إلى منعها من المشاركة في الأنشطة الدولية. المقاطعة ليست دائمًا إجراء قانونيًا ملزمًا، بل هي وسيلة سياسية[1].

مثال: مقاطعة دول معينة للانتخابات في زيمبابوي بسبب اتهامات بتزوير الانتخابات و انتهاكات حقوق الإنسان.

3- العقوبات الدولية والتدابير القضائية الدولية :

- **العقوبات الدولية:** هي تدابير قانونية تفرضها هيئات دولية مثل مجلس الأمن أو مجموعة من الدول ضد دولة أو أفراد. تشمل العقوبات الاقتصادية، العسكرية، والدبلوماسية وهي قسرية وغالبًا ما تكون أكثر تعقيدًا من الإجراءات القضائية.

مثال: العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي.

- **التدابير القضائية الدولية:** تتعلق بمحاكمة الأفراد أو الكيانات أمام محاكم دولية مثل محكمة الجنايات الدولية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب. التدابير القضائية تعتمد على محاكمة الأفراد أو الجماعات ومحاسبتهم جزائيًا[2].

مثال: محاكمة رؤساء الدول أو المسؤولين العسكريين في محكمة الجنايات الدولية بسبب ارتكابهم جرائم حرب في مناطق النزاع.

[1] قندوز عبد الله، السياسة الدولية وآليات الضغط غير العسكري، دار الهدى للنشر، ط1، الجزائر، 2019، ص 162

[2] بوزيد فريدة، العدالة الجنائية الدولية: بين المبادئ والممارسة، دار ابن النديم، ط1، بيروت، 2020، ص 89

4- العقوبات الدولية و الجزاءات القانونية الدولية :

❖ **العقوبات الدولية:** هي تدابير اقتصادية أو عسكرية تتخذها هيئات دولية ضد دول أو أفراد تنتهك القوانين الدولية. العقوبات تهدف إلى ردع أو معاقبة الدولة المخالفة.

مثال: فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية على ليبيا بعد الهجوم على طائرة بان أمريكان.

❖ **الجزاءات القانونية الدولية:** هي عبارة عن عواقب قانونية تُفرض نتيجة انتهاك الدول للقانون الدولي، وهي قد تتضمن العقوبات، ولكنها غالبًا تتعلق بقرارات قضائية مثل حكم محكمة دولية. الجزاءات القانونية غالبًا ما تكون نتيجة لأحكام قضائية بدلاً من التدابير الوقائية مثل العقوبات[1].

مثال: قرار محكمة العدل الدولية في قضية نهر ميسوري بين الهند وباكستان يتضمن جزاءات قانونية تتعلق بتفسير معاهدة.

5- العقوبات الدولية و التدابير الوقائية:

❖ **العقوبات الدولية:** تفرضها هيئات دولية لردع سلوكيات غير قانونية أو تهديدات للأمن والسلم الدوليين. هي تدابير قسرية تهدف إلى تغيير السلوك أو إضعاف قدرة الدولة المخالفة على تهديد الأمن الدولي.

مثال: فرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم.

❖ **التدابير الوقائية:** هي إجراءات تهدف إلى منع حدوث الأزمات أو التخفيف من تأثيرها قبل أن تتصاعد[2].

[1] مراد حسام الدين، المسؤولية الدولية والجزاءات القانونية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2021، ص 113

[2] بلقاسم سامية، الدبلوماسية الوقائية في القانون الدولي المعاصر، منشورات المعرفة، ط1، الجزائر، 2018، ص 75

تشمل هذه التدابير الوساطة، التفاوض، أو الإجراءات الوقائية مثل إرسال بعثات حفظ السلام في المناطق المتوترة. لا تكون تدابير وقائية قسرية أو معاقبة، بل تهدف إلى منع التصعيد.

مثال: إرسال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الصومال في التسعينات لمنع تصاعد النزاع الأهلي.

الفرع الثالث : دور العقوبات الدولية في الحفاظ على الامن والسلم الدولي

العقوبات الدولية من الاليات الأساسية التي تعتمدها الهيئات الدولية، مثل مجلس الأمن الدولي والدول الكبرى، للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. تهدف هذه العقوبات إلى ردع الدول أو الأفراد عن القيام بأفعال تهدد استقرار العالم، سواء من خلال انتهاكات حقوق الإنسان، أو الأعمال الإرهابية، أو التهديدات العسكرية التي قد تؤدي إلى تصعيد النزاعات[1].

1- ردع الأعمال العدائية والتوسع العسكري

تعمل العقوبات الدولية على منع الدول من التوسع العسكري أو الانخراط في أعمال عدائية ضد دول أخرى. على سبيل المثال، العقوبات المفروضة على العراق في التسعينيات بعد غزو الكويت كانت تهدف إلى ردع العراق عن استكمال أعماله العسكرية، وكذلك منع الدول الأخرى من الانخراط في نزاع مسلح طويل الأمد[2].

مثال: بعد غزو العراق للكويت عام 1990، فرض مجلس الأمن الدولي سلسلة من العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد العراق بهدف الضغط عليه للانسحاب. هذه العقوبات كانت تهدف إلى ردع النزاعات المسلحة والحفاظ على استقرار المنطقة.

[1] سليمان محمد، دور العقوبات الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدولي، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2020، ص 145

[2] الزهيري أحمد، أثر العقوبات الاقتصادية على استقرار الدول في النظام الدولي المعاصر، دار العلوم القانونية، ط2، بيروت، 2019، ص 234 .

2- تعزيز احترام القانون الدولي

تسعى العقوبات الدولية إلى فرض احترام المبادئ والقيم الدولية، مثل سيادة الدول، حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. من خلال العقوبات، يتم إرسال رسالة قوية مفادها أن الدول لا يمكنها انتهاك هذه المبادئ دون أن تواجه تداعيات دولية[1].

مثال: فرض عقوبات على ميانمار بسبب الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بحق الروهينغا في عام 2017. كانت العقوبات تهدف إلى الضغط على الحكومة العسكرية لاحترام حقوق الأقليات ووقف الاعتقالات التعسفية والممارسات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي.

3- حماية الأمن الجماعي

تمثل العقوبات الدولية وسيلة أساسية في النظام الأمني الجماعي. فهي تهدف إلى حماية النظام الدولي من التهديدات الأمنية التي قد تؤثر على مجموعة من الدول. عندما تظهر تهديدات للسلم، مثل الإرهاب الدولي أو حيازة أسلحة دمار شامل من قبل دول معينة، فإن العقوبات تُعتبر وسيلة فعالة لضمان التناغم الدولي في مواجهة هذه التهديدات[2].

مثال: فرض العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية نتيجة لتطويرها أسلحة نووية واختباراتها العسكرية. هذه العقوبات تهدف إلى ردع الأنشطة النووية وحماية الأمن الدولي من مخاطر انتشار الأسلحة النووية.

[1] طه سامية، العقوبات الدولية وحماية حقوق الإنسان: تحليل قانوني، دار النهضة العربية، ط3، عمان، 2018، ص 112

[2] الشامي عادل، دور العقوبات الدولية في تعزيز الأمن الجماعي، مركز الدراسات القانونية الدولية، ط1، القاهرة، 2020، ص 145

4- دعم عملية السلام والتسوية السياسية

في بعض الأحيان، تُستخدم العقوبات كوسيلة للضغط على الأطراف المتصارعة في النزاعات المسلحة للجلوس إلى طاولة المفاوضات. العقوبات قد تُفرض على الدول أو الكيانات التي ترفض التوصل إلى حلول سلمية وتستمر في تصعيد الصراع[1].

مثال: في ليبيا، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على الحكومة الليبية السابقة في فترة ما بعد الثورة، وكان الهدف منها الضغط على الأطراف المتنازعة لتسريع عملية الانتقال السياسي وبناء حكومة ديمقراطية.

5- التخفيف من تهديدات الإرهاب الدولي

تستخدم العقوبات الدولية أيضًا في إطار مكافحة الإرهاب الدولي. عبر تجميد الأصول أو فرض قيود على السفر، يمكن عزل المنظمات الإرهابية أو الدول التي تدعم الإرهاب، مما يقلل من قدرتها على تنفيذ أنشطة تهدد الأمن الدولي[2].

مثال: فرض عقوبات على تنظيم داعش والقاعدة وحلفائها، بما في ذلك تجميد الأصول و منع السفر، بهدف منع تمويل أنشطتهم الإرهابية.

[1] الشامي عادل، المرجع السابق .ص 158

[2] عبد الله سعيد، العقوبات الدولية وفعاليّتها في مكافحة الإرهاب الدولي، دار المعرفة الجامعية، ط2، بيروت، 2019، ص 120

6- تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي

تسعى العقوبات الدولية أيضًا إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي في مناطق تشهد نزاعات أو تهديدات مستمرة للأمن الإقليمي. هذه العقوبات يمكن أن تساعد في وقف تدفق الأسلحة أو منع التدخلات العسكرية التي قد تؤدي إلى تأجيج النزاعات[1].

مثال: فرض عقوبات على جنوب السودان بعد اندلاع النزاع الأهلي في عام 2013. العقوبات كانت تهدف إلى إرغام الأطراف المتحاربة على الجلوس للتفاوض والبحث عن حل سلمي للنزاع.

المطلب الثاني : انواع العقوبات الدولية

تلعب العقوبات الدولية دورًا رئيسيًا في تعزيز الامتثال للقانون الدولي وردع الدول أو الكيانات التي تنتهك المبادئ المتفق عليها دوليًا. ونظرًا لتعدد الأهداف التي تسعى العقوبات إلى

تحقيقها، فإنها تتنوع من حيث طبيعتها وآثارها. يمكن تصنيف ع.د إلى عدة أنواع رئيسية، من بينها العقوبات الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية، والقضائية[2].

الفرع الاول : العقوبات الذكية

تُعتبر العقوبات الاقتصادية من أبرز وسائل الضغط المستخدمة في السياسة الدولية. وقد شهدت هذه العقوبات تطورًا ملحوظًا، حيث انتقلت من كونها شاملة وعشوائية إلى ما يُعرف بالعقوبات الذكية، التي تستهدف فاعلين محددين داخل الدولة المخالفة، مع الحرص على تقليل

[1] عيسى ليلى، تأثير العقوبات الدولية على الأمن الإقليمي والاستقرار، منشورات القانون الدولي، ط1، تونس، 2021، ص 87

[2] شبير عبد الكريم. القانون الدولي العام والمنظمات الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2014، ص. 229 .

التأثير المباشر على المدنيين. تهدف هذه العقوبات إلى تقويض قدرة الأنظمة على الاستمرار في سياساتها المخالفة للقانون الدولي[1].

أولًا: الحظر التجاري الذكي

يُعتبر الحظر التجاري الذكي من أبرز أشكال العقوبات الاقتصادية المعاصرة، حيث يستهدف سلعًا أو شركات معينة مرتبطة بالنظام الحاكم، دون أن يؤثر على المواطنين بشكل عام. بدلاً من فرض حظر شامل قد يؤدي إلى أزمات غذائية أو دوائية، يركز هذا النوع من العقوبات على الصادرات المستخدمة لأغراض عسكرية أو لقمع المعارضين السياسيين. وغالبًا ما تُستثنى المواد الأساسية مثل الأدوية والمواد الغذائية.

يُعتبر الحظر التجاري الذكي أداة فعالة لتحقيق تأثير اقتصادي دون الإضرار المباشر بالمجتمع المدني، مما يجعله أكثر قبولًا من الناحية الأخلاقية مقارنة بالعقوبات الشاملة. ومع ذلك، يعتمد نجاحه على مدى تنسيق الدول في تطبيقه، ومنع بعض الأطراف من الالتفاف عليه من خلال التجارة غير الشرعية أو الوسائط الوسيطة[2].

ثانيا : تجميد الاصول المالية الموجهة

يُستخدم هذا النوع من العقوبات لاستهداف الموارد المالية للأفراد أو الكيانات المتورطة في أنشطة تهدد الأمن الدولي أو تنتهك حقوق الإنسان. تعتمد هذه العقوبات على تجميد الحسابات البنكية أو الممتلكات الاستثمارية في الخارج، بهدف تفويض قدرة تلك الجهات على تمويل أنشطتها أو إجراء المعاملات المالية بحرية.

[1] عبد الحميد فاطمة، فعالية العقوبات الذكية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2020، ص 66

[2] Cortright David and George A. Lopez. Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft. Rowman & Littlefield Publishers, 2002, p. 5.

وغالبًا ما تستهدف هذه العقوبات الشخصيات السياسية البارزة، وكبار رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة، أو الجماعات المسلحة. وتُعتبر فعالة بشكل خاص في الدول التي تعتمد على علاقاتها المالية مع الدول الأجنبية، حيث يؤدي التجميد إلى عزل مالي شديد. ومع ذلك، يثار جدل قانوني وأخلاقي حول الشفافية في اختيار الأفراد المستهدفين، وأهمية احترام الإجراءات القانونية أثناء تنفيذ هذه التدابير[1].

ثالثا : القيود الاستثمارية و المالية الموجهة

تتمثل هذه العقوبات في فرض حظر على الاستثمارات أو على تقديم القروض والتمويلات للمؤسسات التابعة للدولة المستهدفة أو لبعض القطاعات فيها مثل الطاقة أو البنية التحتية. وهي تهدف إلى حرمان الدولة من موارد مالية استراتيجية قد تُستخدم في دعم سياسات قمعية أو تمويل نزاعات[2].

وتتميز هذه القيود بأنها تُطبّق غالبًا بشكل دقيق وتستهدف المشاريع التي تعود بالنفع المباشر على الحكومة وليس على الشعب. كما تشمل في بعض الأحيان منع شراء السندات الحكومية، أو فرض قيود على البنوك الوطنية. وتُعد هذه الإجراءات من أبرز مظاهر العقوبات "الذكية"، نظرًا لقدرتها على تقويض النظام الاقتصادي للدولة المستهدفة دون الإضرار الواسع بالمدنيين، وإن كانت قد تُحدث تأثيرات غير مباشرة على الاقتصاد الوطني ككل.

[1] عيسى نادية، الضغوط الاقتصادية كوسيلة للردع الدولي: دراسة في فعالية العقوبات المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2021، ص 112-113 .

[2] The same reference . p. 25-27

الفرع الثاني : العقوبات الدولية العسكرية

العقوبات العسكرية من أبرز وسائل الضغط، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن الدولة المستهدفة وقدرتها على تسليح قواتها أو فرض سيطرتها بالقوة. وغالبًا ما تُستخدم هذه العقوبات في حالات النزاع المسلح أو عند وجود تهديدات جسيمة للسلم والأمن الدوليين[1].

أولاً: حظر تصدير الأسلحة

يُعتبر حظر تصدير الأسلحة من أكثر أنواع العقوبات العسكرية انتشارًا، حيث يهدف إلى منع وصول المعدات العسكرية إلى الحكومات أو الجماعات المسلحة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني أو ترتكب جرائم ضد الإنسانية. غالبًا ما تُفرض هذه العقوبات من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو من قبل تحالفات إقليمية[2].

يشمل الحظر منع بيع أو نقل الأسلحة، بالإضافة إلى التدريب العسكري والصيانة التقنية. يُعتبر هذا الإجراء وسيلة للحد من تصعيد النزاعات ومنع استخدام الأسلحة ضد المدنيين. ورغم فعاليته النظرية، إلا أن نجاحه العملي يعتمد على مدى الالتزام الدولي به، خاصة في ظل وجود شبكات تهريب منظمة وصعوبة تتبع جميع صادرات الأسلحة على مستوى العالم.

ثانيًا: التدخل العسكري المحدود

يتجلى التدخل العسكري المحدود في استخدام القوة المسلحة بشكل مؤقت وذو أهداف محددة، وغالبًا ما يتم ذلك بموافقة مجلس الأمن أو في إطار تحالفات دولية تهدف إلى تعزيز احترام القرارات الأممية أو لحماية المدنيين في مناطق النزاع. يتضمن هذا النوع من التدخل، على

[1] سليم أحمد، العقوبات العسكرية في القانون الدولي: بين الردع والانتهاك، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2020، ص 134-136 .

[2] منصور ليلى، استخدام العقوبات لحماية السلم الدولي: دراسة في العقوبات العسكرية، مركز دراسات القانون الدولي، ط1، بيروت، 2021، ص 91-93 .

سبيل المثال، تنفيذ ضربات جوية محددة أو نشر قوات لحفظ السلام أو مراقبين عسكريين. يُعتبر هذا التدخل وسيلة للضغط على الأنظمة التي ترفض الالتزام بالقرارات الدولية. ومع

ذلك، قد تكون مشروعيته القانونية محل نقاش، خاصة إذا تم تنفيذه دون غطاء من الأمم المتحدة. كما يمكن أن يؤدي أحيانًا إلى نتائج عكسية، مثل توسيع نطاق النزاع أو وقوع ضحايا مدنيين، مما يستدعي إجراء تقييم دقيق قبل الشروع في التنفيذ[1].

ثالثًا: فرض مناطق حظر الطيران والقيود العسكرية

تهدف هذه الإجراءات إلى تقليل قدرة الدول أو الجماعات المسلحة على استغلال المجال الجوي لأغراض هجومية أو لقمع المدنيين. تُفرض مناطق حظر الطيران خلال النزاعات المسلحة، وتُنفذ بدعم عسكري دولي لمراقبة الأجواء ومنع أي انتهاكات.

كما قد تتضمن فرض قيود على تحركات القوات العسكرية في مناطق معينة، بهدف تهدئة الأوضاع الميدانية أو ضمان وصول المساعدات الإنسانية. ورغم فعالية هذه التدابير في حماية المدنيين، إلا أنها تتطلب موارد لوجستية وميدانية كبيرة وتنسيقًا دوليًا متقدمًا. وفي حال عدم الالتزام بها، قد تؤدي إلى اشتباكات مباشرة مع القوات المستهدفة[2].

الفرع الثالث : العقوبات الدولية الدبلوماسية

تشكل العقوبات الدبلوماسية وسيلة رمزية وفعالة في الوقت نفسه، حيث تهدف إلى عزل الدولة المستهدفة على الساحة الدولية وتقليل قدرتها على التأثير في النظام الدولي، وذلك من خلال تقليص مستوى التمثيل أو قطع العلاقات.

[1] حسن محمد مجدي، التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان: دراسة في ضوء القانون الدولي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص. 115

[2] خليفة سامي، إجراءات الضغط العسكري والدبلوماسي في النزاعات الدولية، دار الجامعة الجديدة، ط1، القاهرة، 2019، ص 157-160

أولاً: قطع العلاقات الدبلوماسية

تُعتبر هذه العقوبة واحدة من أقدم وسائل الضغط في العلاقات الدولية، حيث تقوم دولة أو مجموعة من الدول بقطع علاقاتها الرسمية مع الدولة المستهدفة كوسيلة للاحتجاج على

سلوك معين، غالبًا ما يكون مخالفًا للقانون الدولي أو ينتهك حقوق الإنسان. يعكس هذا القطع رفضًا تامًا للتعاون السياسي والدبلوماسي، وقد يتضمن إغلاق السفارات ووقف جميع أشكال التواصل الرسمي. تُستخدم هذه الآلية للضغط على النظام السياسي للدولة المستهدفة من خلال عزلها دوليًا وتقويض شرعيتها في الساحة الدولية[1].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك قطع علاقات بعض الدول مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا سابقًا. ومع ذلك، يختلف تأثير هذه العقوبة بناءً على قوة الدولة المستهدفة وموقعها الجيوسياسي، كما أنها قد تحرم أحيانًا من أدوات الوساطة السلمية التي يمكن أن تُثمر من خلال الحوار المباشر.

ثانيًا: تقليص التمثيل الدبلوماسي

يُعتبر تقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي خطوة تصعيدية أقل حدة من قطع العلاقات بالكامل. ويتضمن ذلك استدعاء السفراء، أو خفض مستوى التمثيل إلى قائم بالأعمال، أو تقليص عدد أعضاء البعثة الدبلوماسية. تُستخدم هذه الوسيلة لإرسال رسالة سياسية قوية دون الوصول إلى نقطة اللاعودة. كما يمكن أن تكون هذه الإجراءات مؤقتة أو مشروطة، مما يجعلها وسيلة ضغط مرنة تتيح استمرار التواصل بشكل محدود.

[1] العوضي محمد مصطفى، الجزاءات الدولية في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2015، ص. 213.

تؤثر هذه العقوبة على قدرة الدولة المعنية في الترويج لسياستها الخارجية أو إدارة علاقاتها الدولية، خاصة إذا تم تقليص تمثيلها في منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تبقى فعاليتها نسبية وتعتمد على السياق السياسي المحيط[1].

ثالثًا: العزل السياسي الدولي

العزل السياسي هو عملية استبعاد الدولة المعنية من المحافل الدولية، أو تعليق عضويتها في المنظمات، أو تجاهل ممثليها في المؤتمرات الإقليمية والدولية. يُعتبر هذا النوع من العقوبات بمثابة "إقصاء رمزي وسياسي"، يهدف إلى نزع الشرعية الدولية عن النظام القائم في تلك الدولة.

من أبرز الأمثلة على ذلك هو تعليق عضوية روسيا في بعض المحافل الدولية نتيجة لأفعالها في أوكرانيا. يسعى هذا العزل إلى ممارسة ضغط سياسي قوي على الحكومة المستهدفة، مما يعزلها عن حلفائها ويظهرها كطرف مرفوض دوليًا[2].

ورغم أن هذه الخطوة تحمل طابعًا رمزيًا، إلا أن تأثيرها الفعلي يعتمد على مدى مشاركة المجتمع الدولي في تنفيذها، حيث قد تفقد فعاليتها إذا استمر دعم بعض الدول الكبرى للدولة المعزولة.

الفرع الرابع : العقوبات الدولية القضائية

تمثل العقوبات القضائية إحدى صور العدالة الدولية، وتهدف إلى تحميل الأفراد وليس فقط الدول المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة، بما يعزز من ثقافة المساءلة الدولية.

[1] مراد نادية، القانون الدولي وتقييد استخدام القوة: دراسة في أدوات العقوبات، دار الكتاب القانوني، ط1، عمان، 2020، ص 121-124 .

[2] خليفة، سامي، المرجع السابق، ص 161-165 .

أولاً: محاكمة الأفراد أمام المحاكم الدولية

تُعتبر محاكمة الأفراد المتورطين في جرائم دولية خطيرة من أبرز مظاهر تطور العدالة الدولية في السنوات الأخيرة. تشمل هذه المحاكم محكمة الجنايات الدولية والمحاكم الخاصة مثل المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا والمحكمة الخاصة برواندا. وغالبًا ما تُوجه الاتهامات بارتكاب جرائم إبادة جماعية، أو جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية. تهدف هذه المحاكمات إلى إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، وإرسال رسالة مفادها أن المسؤولية الجنائية تشمل حتى رؤساء الدول.

ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه في هذا المجال، إلا أن هذه الآلية تواجه تحديات تتعلق بالتحيز السياسي، وضعف تعاون بعض الدول في تسليم المتهمين، بالإضافة إلى القضايا القانونية المرتبطة بشرعية بعض المحاكم الاستثنائية[1].

ثانيًا: إصدار مذكرات توقيف دولية

تُستخدم مذكرات التوقيف الدولية لملاحقة المسؤولين عن الجرائم الدولية في أي مكان يتواجدون فيه، وتعتبر هذه المذكرات الية قانونية فعالة تستند إلى معاهدات التعاون الدولي في المجال القضائي.

تصدر هذه المذكرات عن المحكمة الجنائية الدولية أو منظمات قضائية إقليمية بناءً على أدلة موثوقة، وتُلزم الدول الأعضاء بالتعاون في تنفيذها. ورغم فعاليتها القانونية، يواجه تنفيذ مذكرات التوقيف عوائق سياسية، حيث تمتنع بعض الدول عن التعاون، خاصة عندما يكون الشخص المطلوب يحمل صفة دبلوماسية أو سياسية رفيعة.

[1] جبار نوال، المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد: دراسة تحليلية في ضوء عمل المحكمة الجنائية الدولية، دار المناهج، ط1، عمّان، 2021، ص 89-93

ومع ذلك، تُساهم هذه الآلية في تقليص تحركات المجرمين على الصعيد الدولي، وتُشكل رادعًا نفسيًا وقانونيًا للمسؤولين المتورطين في انتهاكات خطيرة.

من الأمثلة البارزة على ذلك، مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في مارس 2023 بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب تتعلق بنقل أطفال أوكرانيين بشكل غير قانوني إلى الأراضي الروسية خلال النزاع القائم في أوكرانيا.

وعلى الرغم من أن روسيا ليست طرفًا في نظام روما الأساسي، إلا أن هذه المذكرة أثارت ردود فعل دولية واسعة وجدلًا سياسيًا وقانونيًا كبيرًا. كما أنها قللت من حرية تنقل بوتين إلى الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، خوفًا من أن تقوم تلك الدول بتنفيذ أمر الاعتقال.

يعكس هذا المثال بوضوح تأثير مذكرات التوقيف الدولية كوسيلة ضغط قانوني وسياسي، حتى على قادة الدول الكبرى، ويظهر كيف يمكن استخدامها كأداة رمزية لرفض الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الدولية[1].

ثالثًا: تنفيذ الأحكام القضائية الدولية

يعتبر تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية عنصرًا حيويًا في فعالية النظام القانوني الدولي. وغالبًا ما تتعلق هذه الأحكام بإلزام الدول بتعويض الضحايا، أو إجراء تعديلات تشريعية، أو تسليم متهمين، أو الاعتراف بوقوع انتهاكات[2].

عادةً ما يتولى مجلس الأمن أو الهيئات المعنية في الأمم المتحدة الإشراف على عملية التنفيذ. ومع ذلك، يظل التنفيذ تحديًا كبيرًا بسبب ضعف آليات الإلزام وغياب سلطة تنفيذية دولية

[1] عبد الله سامي، المحكمة الجنائية الدولية: الاختصاص، التنفيذ، والتحديات الدولية، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2020.ص112

[2] صليحة عبد القادر، العدالة الجنائية الدولية: دراسة في آليات الإنصاف وتنفيذ الأحكام الدولية، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019، ص 231 .

موحدة. كما قد ترفض بعض الدول التنفيذ مستندة إلى حجج تتعلق بالسيادة أو لأسباب سياسية. ورغم هذه العقبات، فإن الضغط الدبلوماسي والإعلامي، بالإضافة إلى التهديد بعقوبات إضافية، غالبًا ما يسهم في دفع الدول المعنية إلى الالتزام بهذه الأحكام، حتى وإن كان ذلك بشكل جزئ

المبحث الثاني : الاساس القانوني لفرض العقوبات الدولية

تُعتبر العقوبات الدولية وسيلة قانونية حيوية يستخدمها المجتمع الدولي لحماية السلم والأمن الدوليين من التهديدات والانتهاكات الجسيمة. وقد استمدت هذه العقوبات شرعيتها من نصوص قانونية ملزمة، أبرزها ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبادئ وأحكام القانون الدولي العام. ويشكل هذا الأساس القانوني الإطار الذي يتيح فرض تدابير عقابية أو تقييدية على الدول أو الكيانات التي تهدد الاستقرار الدولي أو تنتهك القواعد القانونية المتفق عليها عالميًا. من خلال هذا المبحث، نهدف إلى تحديد مرتكزات الشرعية القانونية للعقوبات الدولية، وكيفية تفعيلها ضمن نظام قانوني يوازن بين السيادة الوطنية والالتزام الجماعي بالأمن الدولي[1].

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الاول : الاساس القانوني في ميثاق الامم المتحدة

المطلب الثاني : القواعد القانونية في القانون الدولي العام.

[1] الشمري عبد الله حميد، الوسائل غير العسكرية في القانون الدولي: دراسة في مشروعية العقوبات الدولية، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص. 149 .

المطلب الاول : الاساس القانوني في ميثاق الامم المتحدة

ان ميثاق الأمم المتحدة المرجع الأساسي الذي تستند إليه العقوبات الدولية. وقد حدد الميثاق في الفصل السابع الأسس القانونية لفرض العقوبات، ومنح مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير قسرية، بما فيها العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، ضد الدول أو الأفراد أو الكيانات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

الفرع الاول: العقوبات وفق الفصل السابع من الميثاق

يعتبر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإطار القانوني الأساسي الذي تعتمد عليه المنظمة في فرض العقوبات الدولية. حيث يخول مجلس الأمن اتخاذ تدابير قسرية لمواجهة أي تهديد للأمن والسلم الدوليين. ويتضمن هذا الفصل مجموعة من المواد الرئيسية التي تحدد صلاحيات مجلس الأمن في فرض العقوبات واتخاذ الإجراءات العسكرية عند الحاجة[1].

اولا : الاطار القانوني للفصل السابع

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو النص الذي يحدد كيفية تعامل مجلس الأمن الدولي مع الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ويُعد الأساس القانوني لفرض العقوبات الدولية أو اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية. يتسم هذا الفصل بأهمية خاصة لأنه يمنح مجلس الأمن السلطة القسرية للقيام بعمليات في حال عدم الامتثال من قبل الدول المعنية.

[1] العطار سعيد، القانون الدولي: دراسة في أحكام الأمم المتحدة، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، 2018، ص 105

- **المواد الرئيسية في الفصل السابع:**

1. **المادة 39:** تُخَوِّل مجلس الأمن بتحديد ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو خرق للسلام أو عمل عدواني، وتلزم المجلس باتخاذ تدابير لمنع أو معالجة هذا التهديد[1].
2. **المادة 40:** يمكن لمجلس الأمن اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع تصعيد الوضع أو تجنب تفاقمه. يشمل ذلك اتخاذ تدابير مثل فرض قيود على أنشطة معينة بشكل مؤقت.
3. **المادة 41:** تمنح مجلس الأمن صلاحية فرض العقوبات غير العسكرية ضد الدول التي تهدد السلم والأمن، مثل الحظر التجاري، تجميد الأصول، وفرض قيود على السفر.
4. **المادة 42:** في حال عدم نجاح التدابير غير العسكرية، يمكن لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات قسرية أكثر شدة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، سواء عبر نشر قوات لحفظ السلام أو عمليات عسكرية أخرى.
5. **المادة 43-47:** تدعو هذه المواد إلى التعاون بين الدول الأعضاء لتقديم قوات عسكرية لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. تُنظم هذه المواد كيفية استخدام القوة العسكرية وتوزيعها.
6. **المادة 51:** تنص على حق الدول في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم مسلح، ولكن ضمن إطار التنسيق مع مجلس الأمن في أي حالة تهديد للأمن الدولي[2].

ثانيا : نطاق التدابير التي يخولها الفصل السابع

[1] الامم المتحدة .ميثاق الامم المتحدة . المادة 39

[2] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51

الفصل السابع يعطي مجلس الأمن مجموعة من الخيارات لإدارة التهديدات للأمن والسلم الدوليين، بحيث يمكن استخدام التدابير غير العسكرية أولًا، وإذا كانت غير كافية، يمكن الانتقال إلى التدابير العسكرية.

أ- التدابير غير العسكرية (المادة 41):

العقوبات غير العسكرية هي الإجراءات الأساسية التي يمكن اتخاذها، وتُعتبر طريقة لزيادة الضغط على الدول المخالفة دون اللجوء إلى القوة العسكرية[1].

- **الحظر التجاري:** يشمل منع التبادل التجاري مع الدولة المستهدفة أو تقييد الواردات والصادرات من وإلى تلك الدولة. يهدف إلى الحد من الاقتصاد الوطني للبلد المخالف.
- **حظر الأسلحة:** يشمل فرض حظر على بيع أو نقل الأسلحة إلى الدولة المخالفة، وذلك لمنع تفاقم النزاع العسكري أو دعم الأعمال العدوانية.
- **تجميد الأصول:** يتم تجميد الأموال أو الممتلكات التي تخص الدولة المستهدفة أو الكيانات أو الأفراد المرتبطين بها. يُستخدم هذا الإجراء للحد من قدرة الدولة المخالفة على تمويل أنشطتها العدوانية.
- **حظر السفر:** يشمل فرض قيود على تنقل الأفراد من الدولة المستهدفة، خاصةً المسؤولين الحكوميين أو أفراد معينين يُشتبه في تورطهم في أنشطة غير قانونية أو تهديد للسلم الدولي.
- **قيود مالية:** تتضمن فرض قيود على المعاملات المالية والمصرفية، مثل منع التعامل مع البنوك الأجنبية أو فرض عقوبات على المعاملات المالية الدولية[2].

---

[1] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 41

[2] السعدي أحمد محمد، "العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها على سيادة الدول: دراسة في القانون الدولي العام"، دار الكتب القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص. 212

- **قطع العلاقات الدبلوماسية:** يشمل تقليص أو قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدولة المستهدفة.

ب- التدابير العسكرية (المادة 42):

في حال فشل العقوبات غير العسكرية أو إذا استمر التصعيد، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى التدابير العسكرية، التي تتراوح بين عمليات حفظ السلام واستخدام القوة العسكرية.

- **استخدام القوة العسكرية:** إذا فشلت العقوبات الاقتصادية والسياسية في تحقيق الأهداف، يمكن لمجلس الأمن أن يُجيز اتخاذ إجراءات عسكرية لتحقيق الأمن الدولي، مثل العمليات العسكرية لحفظ السلام أو فرض السلام.
- **التدخل العسكري:** قد يتطلب الأمر استخدام قوات الأمم المتحدة أو قوات متعددة الجنسيات للتدخل العسكري في مناطق النزاع[1].
- **الحظر الجوي أو البحري:** في بعض الحالات، قد يقوم مجلس الأمن بفرض حظر جوي أو حظر بحري لمنع نقل الأسلحة أو تعزيزات عسكرية إلى الدول التي تهدد الأمن.

ثالثا : تاثير تطبيق الفصل السابع على الشرعية الدولية و سلامة النظام الدولي:

يُعتبر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أبرز الاليات القانونية التي يمتلكها مجلس الأمن، حيث يمنحه صلاحيات واسعة تتيح له فرض إجراءات قسرية قد تصل إلى استخدام القوة، دون الحاجة إلى موافقة الدول المعنية. ورغم أن هذه الصلاحيات تهدف إلى حماية السلم والأمن الدوليين، فإن تكرار استخدامها دون ضوابط واضحة أو على أسس غير متكافئة قد

[1]الشمري طارق عبد الله، "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص. 147 ..

يؤدي إلى إحداث خلل في مبدأ الشرعية الدولية، ويثير قضايا قانونية وسياسية تتعلق باحترام سيادة الدول[1].

علاوة على ذلك، فإن تطبيق الفصل السابع بشكل انتقائي أو خارج إطار التوافق الدولي قد يُضعف تماسك النظام الدولي ويعزز منطق الهيمنة بدلاً من تعزيز سيادة القانون الدولي. لذا، يثير هذا الأمر نقاشًا حول مدى توافق هذه التدخلات مع الشرعية القانونية وتأثيرها على توازن واستقرار العلاقات الدولية.

أ. تأثير الفصل السابع على الشرعية الدولية:

- **شرعية القرارات الدولية:** فرض العقوبات بموجب الفصل السابع يعتبر إجراءً قانونيًا من خلال مجلس الأمن الذي يُعد السلطة التنفيذية العليا في النظام الدولي. جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة لدول الأعضاء بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، مما يُعزز الشرعية الدولية لهذه القرارات[2].
- **إجبار الدول على الامتثال:** العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن تتسم بالشرعية والفعالية، لأنها تُعتمد في إطار القانون الدولي. الدول التي تُخالف القرارات الدولية تُعتبر تهدد الاستقرار الدولي، وبالتالي، يتم تطبيق العقوبات كوسيلة لتصحيح السلوكيات غير القانونية.
- **حماية حقوق الإنسان:** عند فرض العقوبات على دول تنتهك حقوق الإنسان أو ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإن تطبيق الفصل السابع يُعتبر أداة قانونية لحماية حقوق الأفراد وحفظ النظام الدولي المستند إلى القيم العالمية.

---

[1] هاني سليمان، الشرعية الدولية وتحديات النظام العالمي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2019.ص 87

[2] منصور محمد، الشرعية الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019.ص 73

ب- تأثير تطبيق الفصل السابع على سلامة النظام الدولي:

- **استقرار النظام الدولي:** فرض العقوبات بموجب الفصل السابع يهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين. من خلال تطبيق العقوبات، يضمن مجلس الأمن أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمتثل لقواعد النظام الدولي، مما يساعد في منع التصعيد العسكري والنزاعات الدولية[1].
- **منع التفرد بالدول:** تُعتبر العقوبات من خلال مجلس الأمن وسيلة لتوجيه الضغط الجماعي على الدول التي تتجاوز الحدود المسموح بها في العلاقات الدولية.
- **تنفيذ قرارات مجلس الأمن** يعزز النظام المتعدد الأطراف ويحد من الهيمنة أو التفرد للدول الكبرى.
- **الاحتفاظ بالشرعية الدولية:** بما أن العقوبات هي أداة قانونية تتبناها الأمم المتحدة، فإن تنفيذها يحافظ على الشرعية في النظام الدولي، ويحُول دون خلق فوضى أو انتهاكات قد تُهدد استقرار المجتمع الدولي.

الفرع الثاني : صلاحيات مجلس الامن في فرض العقوبات

يُعتبر مجلس الأمن الجهة الأساسية المسؤولة عن فرض العقوبات الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2]. وتتمثل مهمته في تحديد التهديدات التي تستوجب فرض العقوبات، واتخاذ القرارات المناسبة، والإشراف على تنفيذها لضمان الامتثال لها من قبل الدول والكيانات المستهدفة. إلا أن تنفيذ هذه العقوبات يواجه تحديات عديدة، أبرزها التحايل عليها من قبل الأطراف المعنية.

اولا :دور مجلس الامن في تحديد التهديدات

---

[1] عبد الله أحمد، القانون الدولي والأمن الجماعي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2020.ص 127

[2] يوسف العلوي، النظام القانوني لعقوبات مجلس الأمن، دار النخبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.ص 92

مجلس الأمن هو الهيئة المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويعتمد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان هناك تهديد للأمن الدولي يتطلب اتخاذ تدابير قسرية مثل العقوبات. المجلس يملك السلطة التقديرية لتحديد التهديدات بناءً على مجموعة من المعايير السياسية والعسكرية والإنسانية، مما يساهم في صياغة القرار المناسب في حالات الأزمات[1].

1- تحديد التهديدات للسلام:

- المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن السلطة الحصرية لتحديد ما إذا كانت هناك تهديدات للسلم أو خرق للسلام أو أعمال عدوانية.
- يُستند في التحديد إلى تقييمات الأنشطة الدولية، مثل الحروب أو النزاعات الإقليمية، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو حتى التدخلات العسكرية التي تؤدي إلى تصعيد الأزمات[2].

2-مجلس الأمن والتقييم:

- يعتمد مجلس الأمن في قراراته على تقارير تقدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة، الوكالات الدولية المتخصصة، وتقارير منظمات حقوق الإنسان أو فرق مراقبة السلام[3].
- الدول الأعضاء يمكن أن ترفع قضايا مجلس الأمن في حال رصدها تهديدات أو تصعيدات تضر بالسلام الدولي، كما يمكن للمجلس إصدار قرارات بإجراءات فورية أو تشكيل لجان تحقيق.

3- العوامل المؤثرة في التقييم:

---

[1] عاشور خديجة، الشرعية الدولية وصلاحيات مجلس الأمن، دار النشر الجامعي، ط1، الجزائر، 2020.ص 45

[2] يونس رامي، النظام القانوني لعقوبات مجلس الأمن، دار الفكر القانوني، ط1، بيروت، 2019.ص 71

[3] علي نور الدين، مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة: قراءة قانونية في الصلاحيات التنفيذية، المركز العربي للدراسات، ط2، القاهرة، 2021.ص99

- **التهديدات العسكرية:** مثل النزاعات المسلحة أو تهديدات العدوان.
- **التهديدات السياسية أو الاقتصادية:** مثل فرض حظر تجاري أو تهديد استقرار الدول.
- **التهديدات الإنسانية:** مثل الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.- الأزمات البيئية أو الصحة العالمية: مثل الأوبئة التي قد تؤثر على الأمن الدولي[1].

ثانيا : اليات اتخاذ القرار و تنفيذ العقوبات

مجلس الأمن لديه آليات صارمة لاتخاذ قرارات بشأن فرض العقوبات، وتعمل هذه الآليات ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة. عملية اتخاذ القرار تتضمن التقييم الجماعي والموافقة على الإجراءات التي يجب اتخاذها، بينما التنفيذ يعتمد على التعاون الدولي لضمان الامتثال للعقوبات.

1- آلية اتخاذ القرار:

- القرارات تتم بتصويت، حيث يجب أن يحصل أي قرار يخص فرض العقوبات على تأييد تسعة من أصل خمسة عشر عضوًا في مجلس الأمن. هذه القرارات لا بد أن تحظى أيضًا بتأييد الدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة) التي تمتلك حق النقض (الفيتو)[2].
- في حال تم التصويت لصالح فرض العقوبات، يصدر مجلس الأمن قرارًا رسميًا يحدد تفاصيل العقوبات، نطاقها، والأطراف المعنية.

2- مراحل تنفيذ العقوبات:

- **تحديد الهدف:** أولاً، يُحدد مجلس الأمن الأهداف المرجوة من العقوبات، والتي تشمل عادةً إجبار الدول على التراجع عن أفعالها أو ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي.

---

[1] عاشور خديجة.المرجع السابق .ص 52

[2] علي نورالدين .المرجع السابق .ص 107

- **التوجيه والتنفيذ:** تُرسل قرارات مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء، التي تتعاون مع المنظمات الدولية لتنفيذ العقوبات. يُطلب من الدول الأعضاء الامتثال للعقوبات، مثل فرض حظر على صادرات الأسلحة أو فرض قيود على السفر.
- **آليات الرقابة:** تلتزم الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية حول مدى تنفيذ العقوبات، وتُراقب الأمم المتحدة نتائج تنفيذ العقوبات عبر لجنة مختصة أو بعثات مراقبة خاصة.
- **اللجان الخاصة:** في بعض الحالات، ينشئ مجلس الأمن لجانًا خاصة لمراقبة تنفيذ العقوبات مثل لجنة مراقبة العقوبات أو فرق متخصصة للتحقق من الامتثال للعقوبات المفروضة[1].

3- التأثير الفعلي على الأطراف المستهدفة:

العزلة الدولية للنظام السياسي :تُسهم العقوبات الدولية، لا سيما الاقتصادية والسياسية منها، في فرض طوق من العزلة على الحكومات أو الأفراد المستهدفين، مما يُضعف شرعيتهم على الساحة الدولية، ويمنعهم من المشاركة في المنتديات والأنشطة الدبلوماسية، ويؤثر على علاقاتهم الثنائية ومتعددة الأطراف[2].

الضغط السياسي والاقتصادي لإحداث تغيير في السلوك :غالبًا ما تهدف العقوبات إلى إرغام الأنظمة المستهدفة على تعديل سياساتها أو الامتثال للمعايير الدولية، من خلال خلق ضغوط داخلية وخارجية تؤدي إلى تآكل الدعم الشعبي للنظام، وزيادة التكلفة السياسية والاقتصادية لبقائه على نفس المسار.

[1] سامي محمد، الآليات التنفيذية لمجلس الأمن، دار الثقافة للنشر، ط1، تونس، 2019.ص. 88

[2] عبدالرحمن مصطفى، تأثير العقوبات الدولية على الاستقرار السياسي، مركز الدراسات السياسية، ط2، بيروت، 2022.ص. 142

تقييد حرية التنقل للأفراد المعنيين :تتضمن العقوبات الذكية عادةً حظر السفر وتجميد الأصول المالية، مما يحد من قدرة المسؤولين المستهدفين على التنقل بحرية أو الوصول إلى الموارد المالية في الخارج، ويؤثر على نمط حياتهم ويُقيد تحركاتهم الدولية.

التأثير على سمعة الجهة المستهدفة :العقوبات، خصوصًا تلك الصادرة عن مجلس الأمن أو المحكمة الجنائية الدولية، تُعد بمثابة إدانة دولية تُلحق ضررًا معنويًا كبيرًا بسمعة الدولة أو الأفراد المعنيين، وتُصنّفهم ضمن لائحة منتهكي القانون الدولي، مما يُعرّضهم للنبذ الدبلوماسي والرفض الشعبي.

ثالثا : تحديات القانونية و العملية لفرض العقوبات الدولية

رغم أن مجلس الأمن يمتلك الصلاحية القانونية لفرض العقوبات، إلا أن هناك العديد من التحديات القانونية والعملية التي قد تؤثر في فاعلية هذه العقوبات، سواء من حيث التنفيذ أو من حيث تأثيراتها الجانبية.

1-التحديات القانونية:

- **الافتقار إلى قاعدة قانونية شاملة:** ليس هناك نص قانوني واحد يحدد معايير العقوبات، وهو ما يخلق بعض الغموض في كيفية تطبيق العقوبات. في كثير من الحالات، تختلف الدول في كيفية تطبيق العقوبات في ظل غياب تفسير موحد[1].
- **النزاعات القانونية بين الدول:** قد تعارض بعض الدول فرض عقوبات دولية بحجة السيادة أو المصالح الوطنية. مثال على ذلك عندما تدعي دولة أن العقوبات تُعتبر انتهاكًا لحقوقها السيادية أو لقوانينها الوطنية.

[1] أحمد علي، تحديات النظام الدولي في فرض العقوبات، دار النشر الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2021.ص 74

- **استخدام الفيتو:** حق النقض (الفيتو) الممنوح للدول الخمس الكبرى قد يعرقل فرض العقوبات في حالة تواجد مصالح خاصة للدول التي تمتلك هذا الحق، مما يحد من الفعالية ويؤدي إلى تحيزات سياسية في فرض العقوبات.

2- التحديات العملية:

- **الامتثال غير المتسق:** هناك مشكلة كبيرة تتمثل في أن بعض الدول قد لا تلتزم تمامًا بالعقوبات المفروضة، مما يؤدي إلى تجاوز العقوبات أو تطبيقها بشكل انتقائي. قد تنشأ أيضًا مسائل تحايل من قبل بعض الأطراف، مما يضعف فعالية العقوبات.
- **التأثير على المدنيين:** غالبًا ما تؤثر العقوبات الاقتصادية بشكل غير مباشر على السكان المدنيين، حيث تخلق أزمة إنسانية أو اقتصادية قد تؤدي إلى معاناة أو زيادة الفقر أو تدهور الخدمات الأساسية.
- **ردود فعل سلبية:** بعض الدول قد تجد طرقًا للتحايل على العقوبات عبر التحالفات مع دول غير ملتزمة بالعقوبات، أو قد تتجه إلى السوق السوداء أو السياقات الاقتصادية غير الرسمية لتجاوز الحظر[1].

3- التحديات السياسية:

- **الاختلافات بين الدول الأعضاء:** بعض الدول قد تتحفظ على فرض العقوبات بسبب الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية[2]. على سبيل المثال، دول ذات علاقات اقتصادية قوية مع الدولة المستهدفة قد تكون مترددة في دعم العقوبات.
- **تأثير العقوبات على العلاقات الدولية:** فرض العقوبات قد يؤدي إلى تفكك التحالفات الدولية أو توتر العلاقات بين الدول الكبرى، وقد يؤدي ذلك إلى مشاكل أكبر في الساحة الدبلوماسية.

---

[1] سعيد فاطمة، الآثار الجانبية للعقوبات الاقتصادية، دار المعرفة الدولية، ط2، بيروت، 2020.ص. 88

[2] يوسف طارق، السياسات الدولية والعقوبات، دار الكتاب الجامعي، ط1، الرياض، 2019.ص 56

الفرع الثالث : تطور استخدام العقوبات في الامم المتحدة

شهدت العقوبات الدولية تطورًا ملحوظًا في إطار الأمم المتحدة، حيث انتقلت من العقوبات التقليدية التي كانت تفرض بشكل شامل على الدول إلى العقوبات الذكية التي تستهدف الأفراد والكيانات المسؤولة عن الانتهاكات. هذا التطور جاء استجابةً للتحديات التي أظهرتها العقوبات التقليدية وتأثيرها السلبي على الشعوب، مما دفع المجتمع الدولي إلى البحث عن آليات أكثر دقة وفعالية.

اولا : العقوبات التقليدية و الانماط الدولية :

قبل التحول إلى العقوبات الذكية، كانت العقوبات التقليدية هي الوسيلة الرئيسية التي استخدمها مجلس الأمن الدولي لفرض الضغط على الدول المخالفة. هذه العقوبات كانت تشمل مجموعة واسعة من التدابير الاقتصادية والدبلوماسية التي تطال دولة بأكملها، وكان الهدف منها هو الضغط على الحكومات لتغيير سياساتها المخالفة للقانون الدولي[1].

1-العقوبات الاقتصادية التقليدية :

- **الحظر التجاري:** فرض قيود على الصادرات والواردات، مما يؤثر على قدرة الدولة المستهدفة على التجارة مع الدول الأخرى. هذه العقوبات كانت تهدف إلى إضعاف الاقتصاد الوطني وتحفيز الحكومة على التراجع عن سياساتها العدوانية أو غير القانونية[2].
- **حظر الأسلحة:** فرض عقوبات تمنع الدولة المستهدفة من استيراد أو تصدير الأسلحة. وكان ذلك يُستخدم في حالات مثل النزاعات المسلحة أو الأنشطة الإرهابية.

[1]. الربيعي سامي جبار، "العقوبات الدولية بين النظرية والتطبيق"، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص. 89[1].

[2] جابر سامي، العقوبات الاقتصادية وآثارها على الأمن الدولي، دار الفكر للنشر، ط1، القاهرة، 2018.ص 123

- **تجميد الأصول:** تشمل هذه العقوبات تجميد الأرصدة المالية للأفراد أو الكيانات الحكومية المتورطة في النشاطات غير القانونية. هذا الإجراء يهدف إلى تقليل قدرة الدولة على تمويل أنشطتها.
- **قطع العلاقات الدبلوماسية:** يتم قطع جميع أشكال التفاعل الدبلوماسي بين الدول المعنية. كانت هذه العقوبات تهدف إلى عزل الدولة المخالفة في الساحة الدولية.

2-الانماط الدولية للعقوبات الدولية :

- **العقوبات الشاملة:** كانت العقوبات في كثير من الأحيان تُفرض بشكل شامل على الدولة بأكملها دون تمييز بين الفاعلين الرئيسيين والمواطنين العاديين. كان الهدف في هذه الحالة هو عزل الدولة تمامًا عن النظام الدولي، مما يؤثر على قطاعات واسعة من الاقتصاد و الأنشطة اليومية[1].
- **العقوبات الجماعية:** كانت العقوبات في العديد من الحالات تؤثر على المواطنين المدنيين، مما يخلق آثارًا سلبية مثل الأزمات الإنسانية وزيادة الفقر، وكان ذلك أحد الانتقادات الرئيسية لهذا النوع من العقوبات. على سبيل المثال، فرض الحظر التجاري على العراق في التسعينيات أثّر بشكل كبير على السكان المدنيين[2].
- **العقوبات غير المستهدفة:** في بعض الحالات، كانت العقوبات تُفرض دون تفصيل أو تمييز للأهداف، مثل فرض حظر عام على صادرات السلع الأساسية أو خدمات معينة.

كان هذا النوع من العقوبات يُستخدم للضغط على الحكومة بشكل عام، لكن أحيانًا لم يكن فعالًا بما فيه الكفاية.

---

[1] العربي فهد، الآثار السياسية والاقتصادية للعقوبات الشاملة، دار الشروق للنشر، ط2، بيروت، 2020.ص 45

[2] الهاشمي عادل، العقوبات الجماعية وتأثيراتها على المدنيين، مؤسسة الكتب الجامعية، ط1، عمان، 2019.ص 78

3-امثلة على العقوبات التقليدية :

- **العقوبات على جنوب أفريقيا:** في الثمانينيات، فرض مجلس الأمن مجموعة من العقوبات على جنوب أفريقيا بسبب سياسات الفصل العنصري. شملت العقوبات حظر الأسلحة، والقيود التجارية، والضغط على الحكومات الأخرى لوقف تعاملاتها مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. لكن العقوبات الشاملة لم تحقق سوى نتائج جزئية حتى أواخر الثمانينات، حيث بدأت الحكومة الجنوب أفريقية في التفاوض.
- **العقوبات على العراق (1990-2003):** بعد غزو الكويت، فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية شاملة على العراق شملت الحظر التجاري وتجميد الأصول. هذه العقوبات تسببت في أزمة إنسانية هائلة في العراق وأدت إلى معاناة كبيرة للسكان المدنيين[1].

ثانيا : التحول نحو العقوبات الذكية و الموجهة :

مع مرور الوقت، بدأ مجلس الأمن الدولي في تبني نمط جديد من العقوبات يتسم بالخصوصية والهدفية، والذي أصبح يُعرف بـ "العقوبات الذكية" أو "العقوبات الموجهة". هذا التحول كان نتيجة لإدراك الأثر السلبي الكبير الذي تسببه العقوبات التقليدية على السكان المدنيين، بالإضافة إلى عدم فاعليتها في تحقيق الأهداف السياسية المرجوة.

[1] الجابري فؤاد، "فعالية العقوبات الدولية في ضوء القانون الدولي العام"، دار الكتب القانونية، بيروت، الطبعة الثانية، 2019، ص. 142-145 .

ا-مفهوم العقوبات الذكية :

العقوبات الذكية هي تدابير موجهة بدقة، تهدف إلى استهداف أفراد أو كيانات محددة بدلًا من فرض عقوبات عامة. تركز هذه العقوبات على الشخصيات البارزة، مثل المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين، أو الشركات المتورطة في أنشطة تهدد الأمن الدولي. تشمل هذه التدابير:

- تجميد الأصول الخاصة بالأفراد أو الشركات المعنية.
- حظر السفر على المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين.
- فرض قيود على الصناعات التي تمول النزاعات، مثل قطاعي النفط والأسلحة

الهدف منها ، هو تقليص التأثير السلبي على المدنيين، مما يعني أنها تكون موجهة نحو الأشخاص أو الكيانات المسؤولة عن الأفعال التي تضر بالسلم الدولي، بدلاً من أن تطال الاقتصاد الوطني بأسره.تُسعى إلى الضغط على النخب السياسية والعسكرية دون التأثير المباشر على الشعب، مما يزيد من فاعليتها في إجبار الحكومة على تغيير السياسات[1].

ب-امثلة على العقوبات الذكية :

حظر السفر على المسؤولين الذين قد يكونون مسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.تجميد الأرصدة أو فرض قيود مالية على الأشخاص المتورطين في الأنشطة الإرهابية.الحظر الانتقائي للأسلحة على بعض الفصائل المسلحة التي تتسبب في تأجيج النزاعات.العقوبات الفردية على القادة العسكريين الذين يقودون الهجمات ضد المدنيين أو يرتكبون جرائم حرب[2].

[1] حمدان ياسر، العقوبات الذكية وأثرها على تحقيق الأهداف الدولية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2018.ص 102

[2] منصور رائد، التحولات في نظام العقوبات الدولية: من الشمول إلى الاستهداف، دار اليازوري العلمية، ط1، عمّان، 2017.ص136

ج-الفعالية و المزايا:

العقوبات الذكية تُعتبر أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف السياسية لأن نطاق تأثيرها محدود، ما يجعلها أكثر قبولًا من الدول المستهدفة.بفضل هذه العقوبات، يتم تقليل الأضرار الإنسانية بينما لا تزال الضغوط السياسية قائمة[1].

❖ **فعالية العقوبات الذكية :**

تعتمد فعالية ع.ذ على عدة عوامل، من أبرزها:

- **استهداف الأفراد والكيانات بدلًا من الدول:** يتم فرض العقوبات على مسؤولين حكوميين، رجال أعمال، وشركات محددة متورطة في انتهاكات قانونية أو سياسية، مما يقلل من الأضرار الجانبية.
- **استخدام التكنولوجيا في تتبع الأصول:** تساعد الأدوات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي في فرض العقوبات بدقة، من خلال تعقب الأموال المجمدة ومنع التحايل عليها.
- **التنسيق الدولي:** تؤدي العقوبات الذكية دورًا فعالًا عندما يتم فرضها بالتنسيق مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، مما يعزز تأثيرها[2].
- **الحد من التهرب:** تُصمم العقوبات الذكية بحيث تكون أكثر صعوبة على المستهدفين للتحايل عليها، مثل تجميد الأصول في بنوك أو منع استخدام أنظمة مالية عالمية مثل SWIFT

[1] الكبيسي عادل، العقوبات الدولية وحقوق الإنسان: قراءة في تطور المفهوم والممارسة، المركز العربي للدراسات القانونية، ط1، بيروت، 2019.ص214

[2] بن شنان سمير، العقوبات الدولية بين الفعالية والشرعية، دار الكتاب الجامعي، ط1، الجزائر، 2020.ص 171

- **دفع الدول إلى الامتثال دون تصعيد عسكري:** توفر العقوبات الذكية وسيلة ضغط قوية لتحقيق تغييرات سياسية دون اللجوء إلى القوة العسكرية، مما يقلل من مخاطر النزاعات المسلحة.

❖ **مزايا العقوبات الدولية:**

- **تقليل الأضرار الإنسانية:** نظرًا لأنها تستهدف الأفراد والكيانات، فإنها تحدّ من معاناة الشعوب مقارنة بالعقوبات الاقتصادية العامة التي تؤثر على الغذاء والدواء والبنية التحتية[1].
- **زيادة الكفاءة الدبلوماسية:** تُستخدم العقوبات الذكية كأداة تفاوض، حيث يمكن رفعها بسرعة في حال امتثال الجهة المستهدفة للمعايير المطلوبة.
- **مرونة في التطبيق:** يمكن تعديل نطاق العقوبات الذكية بسهولة، سواء بتوسيعها أو تضييقها بناءً على تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية.
- **حماية المصالح الاقتصادية للدول الفارضة:** على عكس العقوبات التقليدية التي قد تؤثر على الشركات المحلية للدول الفارضة نفسها، فإن العقوبات الذكية غالبًا ما تكون انتقائية ولا تؤثر على الاقتصاد الكلي.
- **تعزيز الشرعية القانونية:** تتماشى مع مبادئ ق.د.ح.ا ، إذ تضمن عدم المساس بالمبادئ الإنسانية الأساسية[2].

---

[1] منصور، رائد، المرجع السابق.ص 140

[2] درويش ناصر، القانون الدولي وحقوق الإنسان في سياق العقوبات الدولية، المركز العربي للنشر، ط1، بيروت، 2018.ص212

ثالثا : فاعلية عقوبات الدولية بين التحديات الحالية و التطورات المستقبلية

مع مرور الزمن، تَبيّن أن العقوبات الدولية، سواء كانت تقليدية أو ذكية، قد تواجه تحديات متعددة، وتستدعي تطورات مستمرة للتكيف مع الأوضاع العالمية المتغيرة. حتى العقوبات الذكية، رغم كونها أكثر دقة، لا تخلو من القضايا التي قد تؤثر على فاعليتها[1].

1-التحديات الحالية في فرض العقوبات الدولية :

- **التحديات السياسية والاقتصادية:** عقوبات مجلس الأمن قد تُعرقل من الدول الكبرى التي تمتلك حق الفيتو، حيث يمكن أن تعارض دول مثل الولايات المتحدة أو روسيا فرض عقوبات على دول حليفة لها، مما يحد من فاعلية مجلس الأمن في اتخاذ قرارات موحدة.
- **التحايل على العقوبات:** الدول المستهدفة قد تجد طرقًا للتلاعب بالأنظمة المالية أو تتعاون مع دول غير ملتزمة بالعقوبات، مثل اللجوء إلى السوق السوداء أو التحالف مع دول خارج المنظومة الدولية، مما يعوق فعالية العقوبات في الضغط على الدولة المخالفة.
- **التأثير على السكان المدنيين:** رغم أن العقوبات الذكية تستهدف النخب، فإن بعض العقوبات الاقتصادية قد تؤثر بشكل غير مباشر على الفئات الأضعف، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية.
- **عدم الامتثال الدولي:** عدم التزام بعض الدول في تنفيذ العقوبات يمكن أن يؤدي إلى ثغرات قانونية ويقلل من تأثيرها على الدولة المستهدفة.

[1] هلال فؤاد، التحديات المعاصرة للعقوبات الدولية في ضوء القانون الدولي العام، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2021.ص157

2-التطورات المستقبلية لتعزيز فاعلية العقوبات الدولية

- **التوسع في العقوبات الذكية:** من المرجح أن تتوسع العقوبات الذكية لتشمل المزيد من التدابير المستهدفة ضد الأفراد أو الكيانات. سيتم تعزيز القدرة على استهداف الهياكل العسكرية والاقتصادية التي تغذي النزاعات أو تهدد السلام، مع تقليل الأثر السلبي على السكان المدنيين[1].
- **استخدام تقنيات جديدة:** قد تشهد العقوبات تطورًا من خلال استخدام تقنيات متقدمة في مراقبة الامتثال و تنفيذ العقوبات، مثل أدوات التحليل الرقمي أو الذكاء الصناعي للكشف عن التهرب أو التحايل على العقوبات.
- **عقوبات بيئية وصحية:** قد تطال العقوبات المستقبلية مجالات جديدة، مثل العقوبات البيئية أو الصحية، لمكافحة التهديدات البيئية أو الأوبئة التي قد تؤثر على الأمن الدولي[2].
- **العقوبات الجماعية في التعامل مع التحديات العابرة للحدود:** يمكن أن يصبح التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر تنسيقًا، حيث ستُفرض العقوبات

بشكل مشترك لمنع التهديدات العالمية مثل الإرهاب الدولي أو الانتشار النووي[3].

---

[1] زيدان مروان، أثر العقوبات الذكية في تحقيق الأمن الدولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2020.ص 198

[2] الهوار، سليم، التحولات في وظيفة العقوبات الدولية، المركز القومي للدراسات القانونية، ط1، الجزائر، 2019.ص 230

[3] عبد المجيد فادي، العقوبات الدولية: بين التوافق الدولي والتوظيف السياسي، دار الكتب القانونية، ط1، بيروت، 2021.ص146

المطلب الثاني : القواعد القانونية في القانون الدولي العام

يعتبر القانون الدولي العام الإطار الرئيسي الذي ينظم العقوبات الدولية، حيث يتضمن مجموعة من القواعد والاتفاقيات التي تحدد الأسس القانونية لفرض هذه العقوبات وآليات

تنفيذها. وتلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورًا حيويًا في تطبيق هذه القواعد وضمان الالتزام بها.

الفرع الاول : الاتفاقيات الدولية التي تنظم العقوبات

العقوبات الدولية الية هامة يستخدمها المجتمع الدولي للضغط على الدول أو الأفراد الذين ينتهكون القوانين الدولية أو الذين يشكلون تهديدًا للأمن والسلم الدوليين. وتتمثل القواعد القانونية التي تنظم فرض هذه العقوبات في اتفاقيات دولية عديدة تضع إطارًا قانونيًا يحدد كيفية فرض العقوبات على الأطراف المخالفة، إضافة إلى ضمان العدالة الدولية[1].

اولا : الاطار القانوني للاتفاقيات الدولية المنظمة للعقوبات

يشكل الإطار الاتفاقي الدولي الأساس المرجعي الذي تعتمد عليه الدول والمنظمات الدولية في فرض العقوبات وتطبيقها ضمن نظام قانوني واضح وملزم. منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، بدأ المجتمع الدولي في وضع قواعد قانونية تحدد متى وكيف تُفرض العقوبات، مع مراعاة احترام سيادة الدول وحماية حقوق الإنسان. بناءً على ذلك، ظهرت مجموعة من الاتفاقيات المتخصصة التي نظمت بعض أنواع العقوبات، وخاصة الاقتصادية منها، بالإضافة إلى إدماج موضوع العقوبات ضمن معاهدات حقوق الإنسان كوسيلة لضمان عدم الانتهاك[2].

[1] الزعبي خالد، "النظام القانوني للعقوبات الدولية في ضوء أحكام القانون الدولي العام"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020، ص. 77 .

[2] زيدان مروان، النظام القانوني للعقوبات الدولية، دار الفكر الجامعي، ط1، القاهرة، 2020.ص 75

كما لعبت محكمة العدل الدولية دورًا مهمًا في تفسير هذه القواعد وضبط شرعية تطبيقها، بينما أضافت اتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي بُعدًا جديدًا من خلال ربط العقوبات بمكافحة الجرائم العابرة للحدود. تشكل هذه النصوص القانونية مجتمعة مرجعية دولية تهدف إلى تنظيم استخدام العقوبات وتوجيهها نحو تحقيق الأمن مع مراعاة المشروعية القانونية.

1-ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945

أحد الركائز الأساسية التي تنظم فرض العقوبات الدولية هو م.ا.م الذي تم اعتماده عام 1945. يوفر الفصل السابع من الميثاق القاعدة القانونية لفرض العقوبات الدولية من خلال مجلس الأمن ضد الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين[1].

2- الفصل السابع من الميثاق:

- ينص **الفصل السابع على تدابير قسرية** يمكن اتخاذها ضد الدول التي تهدد السلام العالمي. يشمل هذا فرض عقوبات اقتصادية وتدابير غير عسكرية، بالإضافة إلى اللجوء إلى التدابير العسكرية في الحالات الأكثر تطرفًا[2].
- **المادة 41** من الميثاق تعطي مجلس الأمن صلاحية فرض عقوبات اقتصادية وغيرها من التدابير غير العسكرية على الدول المخالفة.
- **المادة 42** تتيح للمجلس اتخاذ التدابير العسكرية إذا لم تؤتِ العقوبات الاقتصادية ثمارها.

[1] الشلبي عمار، القانون الدولي والميثاق الأممي، دار الرشاد للنشر، ط1، عمان، 2018.ص 112

[2] حمودي يوسف، الآليات القانونية للعقوبات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، بيروت، 2020.ص 147

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية بشأن العقوبات الاقتصادية

لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي، تم إبرام العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بتنظيم العقوبات الاقتصادية، بحيث يمكن فرضها على الدول أو الأفراد الذين يخالفون القوانين الدولية:

1- اتفاقية تجارة الأسلحة (2001):

- تم تبني هذه الاتفاقية من قبل الأمم المتحدة للحد من تجارة الأسلحة التي يمكن أن تُستخدم في النزاعات المسلحة. بموجبها، يسمح فرض العقوبات الاقتصادية بمنع بيع الأسلحة أو نقل قطع غيار الأسلحة إلى الدول أو الجماعات المتورطة في النزاع.
- تهدف هذه العقوبات إلى الحد من دعم الأنشطة التي تهدد الأمن الدولي[1].

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003):

- تهدف هذه الاتفاقية إلى محاربة الفساد عبر الحدود، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية ضد الأفراد أو الدول التي لا تلتزم بمكافحة الفساد.
- تُستخدم هذه العقوبات كوسيلة للضغط على الدول والأفراد المعنيين من أجل تغيير سلوكهم المضر بالمجتمع الدولي[2].

[1] حسين أحمد، قانون الأسلحة الدولية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2017.ص 74

[2] العبدالله رولا، الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، منشورات الحقوق الدولية، ط2، بيروت، 2019.ص 159

ثالثًا: معاهدات حقوق الإنسان

تعتبر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عنصرًا أساسيًا في القانون الدولي، حيث تم فرض عقوبات دولية على الدول التي تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان. ومن بين هذه الاتفاقيات، تبرز مجموعة من الاتفاقيات المهمة.

1-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966):

- يحدد هذا العهد التزامات الدول في حماية حقوق مواطنيها. ويشمل العهد إجراءات يمكن اتخاذها ضد الدول التي تُنتهك حقوق الإنسان فيها.
- يفرض العهد عقوبات دولية على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، ويمكن أن تشمل هذه العقوبات الضغط الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية[1].

2- اتفاقية مناهضة التعذيب (1984):

- تهدف هذه الاتفاقية إلى منع التعذيب، وتفرض عقوبات ضد الدول أو الأفراد الذين يمارسون التعذيب أو يساهمون في حدوثه.
- العقوبات بموجب هذه الاتفاقية قد تشمل فرض عقوبات دولية على الدول المتورطة[2].

[1] الكردي محمود، حقوق الإنسان في القانون الدولي، منشورات الدراسات الحقوقية، ط1، عمان، 2021.ص 200

[2] الحسيني نادر، مكافحة التعذيب في القانون الدولي، دار النشر القانونية، ط3، القاهرة، 2016.ص 121

رابعًا: محكمة العدل الدولية

تُعتبر محكمة العدل الدولية واحدة من الهيئات الأساسية في الأمم المتحدة، حيث تتولى مسؤولية حل النزاعات القانونية بين الدول، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعقوبات.

1- السلطة القضائية لمحكمة العدل الدولية:

- في حالات اتهام دولة أو أفراد بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، يمكن أن تصدر محكمة العدل الدولية أحكامًا تلزم الدول المعنية بتنفيذ العقوبات المقررة.
- تعزز المحكمة من الشرعية الدولية للعقوبات المفروضة، وتضمن تطبيق العدالة في النزاعات القانونية بين الدول[1].

خامسًا: اتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي

نظرًا لتزايد التهديدات الإرهابية، تم وضع اتفاقيات دولية تنظّم فرض العقوبات على الدول أو الأفراد المتورطين في دعم الأنشطة الإرهابية[2].

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (1999):

- تهدف هذه الاتفاقية إلى منع الإرهاب الدولي من خلال فرض عقوبات ضد الدول التي تدعم الأنشطة الإرهابية.
- تشمل هذه العقوبات العقوبات الاقتصادية و العقوبات الدبلوماسية ضد الدول التي تستمر في دعم الإرهاب أو التي تستضيف جماعات إرهابية.

---

[1] الزايدي فؤاد، القضاء الدولي وآلياته، منشورات القانون الدولي، ط1، دبي، 2020.ص 94

[2] الطاهر سليم، مكافحة الإرهاب في القانون الدولي، أكاديمية الدراسات القانونية، ط2، بيروت، 2022.ص 202

2- مكافحة تمويل الإرهاب:

- فرض عقوبات ضد الأفراد أو الدول التي تمول الأنشطة الإرهابية. تأتي هذه العقوبات ضمن إطار الاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب[1].

الفرع الثاني : العقوبات في اطار معاهدات حقوق الانسان

تعتبر العقوبات في إطار معاهدات حقوق الإنسان آلية مهمة لضمان حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي. هذه العقوبات تفرض في الحالات التي تنتهك فيها الدول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد والحريات الأساسية. تستخدم العقوبات في هذه السياقات لتحقيق عدة أهداف مثل الردع و التعويض و الضغط على الدول لتغيير سلوكها في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

اولا :العقوبات في اطار معاهدات حقوق الانسان :

تعتبر المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من الأطر القانونية الأساسية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد ومنع أي انتهاكات قد تتعرض لها من قبل الدول. وتحدد العديد من هذه المعاهدات عقوبات للدول التي تفشل في الالتزام بالتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان[2].

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966):

- تُعتبر هذه المعاهدة من أهم الاتفاقيات التي وضعتها الأمم المتحدة لحماية حقوق الأفراد. حيث يتضمن العهد حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة، والحق في الحصول على محاكمة عادلة، وحرية التعبير[3].

---

[1] الشريف مصطفى، مكافحة تمويل الإرهاب: إشكاليات وتوجهات، دار الفكر السياسي، ط1، عمان، 2021.ص 153

[2] النجار فاطمة، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، المؤسسة القانونية الدولية، ط2، القاهرة، 2019.ص 87

[3] البياتي أحمد، الحقوق المدنية والسياسية في العهد الدولي، معهد الحقوق الدولية، ط3، بيروت، 2018.ص112

- في حال فشل الدول في الالتزام بالعهد، يمكن أن تتعرض لعقوبات دولية، مثل الضغط الدبلوماسي أو العقوبات الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي.
- كما يتيح العهد للأفراد التقدم بشكاوى ضد حكوماتهم أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مما يوفر آلية للتقاضي على المستوى الدولي في حالة حدوث انتهاكات.

2- اتفاقية مناهضة التعذيب (1984):

- تهدف هذه الاتفاقية إلى القضاء على ممارسة التعذيب في جميع أنحاء العالم. ينص الاتفاق على فرض عقوبات ضد الدول التي تسمح أو تمارس التعذيب.
- الدول التي تخالف هذه الاتفاقية قد تواجه عقوبات دولية تتضمن فرض ع.ا، حظر التعاون الدولي أو الضغط السياسي من قبل دول أخرى أو منظمات دولية[1].

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965):

- تمثل هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو مكافحة التمييز العنصري وضمان المساواة في الحقوق لجميع الأفراد بغض النظر عن العرق أو اللون.
- إذا خالفت دولة ما هذه الاتفاقية، فإنها تواجه مراجعة من قبل اللجنة المعنية واتخاذ عقوبات قد تشمل فرض عقوبات اقتصادية أو عقوبات دبلوماسية مثل وقف التعاون الدولي[2].

---

[1] الصادق علي، الاتفاقيات الدولية لمكافحة التعذيب، دار العلوم للنشر، ط2، القاهرة، 2020.ص 104

[2] الفقيه سعيد، التمييز العنصري في الاتفاقيات الدولية، مؤسسة النور القانونية، ط3، بيروت، 2017.ص 157

ثانيا : دور الهيئات الدولية في فرض العقوبات

تعتمد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على مجموعة من الهيئات الدولية لضمان تنفيذ العقوبات في حال حدوث انتهاكات. هذه الهيئات تراقب وتدير شكاوى الأفراد والدول ضد الانتهاكات المرتكبة، وهي جزء أساسي من آلية الحفاظ على حقوق الإنسان في النظام الدولي.

1- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان:

- اللجنة، التي تتبع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تقوم بمراجعة تقارير الدول الأطراف حول مدى التزامها بحقوق الإنسان.
- في حال فشل الدول في الوفاء بتعهداتها، يمكن للجنة تقديم توصيات للدولة المعنية، كما يمكن فرض عقوبات إذا كان هناك فشل في الامتثال.
- يمكن للأفراد تقديم شكاوى ضد دولتهم في حال كانت قد انتهكت حقوقهم بموجب العهد، ويمكن أن تفرض اللجنة عقوبات بناءً على هذه الشكاوى[1].

2- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

- هذه المحكمة، التي تختص بالقضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان في دول مجلس أوروبا، تُعتبر آلية قانونية أخرى لتنفيذ العقوبات ضد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.
- في حال ارتكاب دولة انتهاكًا لحقوق الأفراد، يمكن أن تفرض المحكمة عقوبات مثل تعويضات مالية للضحايا و إجراءات تصحيحية ضد الدول المنتهكة[2].

3- محكمة العدل الدولية:

- بالإضافة إلى دورها في تسوية النزاعات القانونية بين الدول، تتولى محكمة العدل الدولية أيضًا الفصل في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الدولية.

---

[1] محمد حسن، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، دار الكتاب الجامعي، ط2، القاهرة، 2021.ص 92

[2] سعيد عبدالرحمن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النشر القانونية، ط1، بيروت، 2018.ص 134

على الرغم من أنها لا تفرض عقوبات مباشرة مثل مجلس الأمن، إلا أنها يمكن أن تصدر أحكامًا تلزم الدول بإجراءات تصحيحية، مثل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه أو تعويض الضحايا[1].

ثالثا : تحديات فرض العقوبات في اطار حقوق الانسان

رغم أن العقوبات الدولية في إطار حقوق الإنسان تعد أداة هامة لحماية حقوق الأفراد، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه العقوبات بفعالية.

1-التحديات القانونية:

- واحدة من أبرز التحديات القانونية هي الاختلافات في تفسير المعاهدات بين الدول، مما يجعل من الصعب توحيد الممارسات العقابية.
-
- هناك أيضًا مشكلة في السيادة الوطنية، حيث قد تتجنب الدول تطبيق بعض العقوبات بدعوى حماية سيادتها، ما يؤدي إلى صعوبة فرض العقوبات في بعض الحالات[2].

2-التحديات العملية:

- فرض ع.ا قد يؤدي إلى معاناة الشعب المدني بدلاً من النظام الحاكم المسؤول عن الانتهاكات، مما يثير قضايا أخلاقية وقانونية.
- بعض الدول قد تتفادى العقوبات الدولية من خلال التهرب من الالتزامات الدولية، إما عبر تبرير انتهاكاتها أو بالتحايل على النظام الدولي[3].

---

[1] يوسف منصور، دور محكمة العدل الدولية في حقوق الإنسان، دار النور القانونية، ط3، جدة، 2019.ص 160

[2] عبدالله محمد، التحديات القانونية في العقوبات الدولية، دار المستقبل للنشر، ط1، القاهرة، 2019.ص 112

[3] سمير علي، التحديات العملية في تنفيذ العقوبات، دار الأبحاث القانونية، ط2، بيروت، 2020.ص 71

3-التحديات السياسية:

- في بعض الأحيان، الضغوط السياسية قد تؤثر على تطبيق العقوبات. قد تتأثر الدول الكبرى أو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باختيارات سياسية معينة، مما يعيق فرض العقوبات ضد الدول التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان.
- الاختلافات في المصالح الدولية قد تؤدي إلى تساهل أو تأجيل فرض العقوبات ضد الدول المخالفة[1].

الفرع الثالث : دور القضاء الدولي في فرض و تنفيذ العقوبات الدولية

يعتبر القضاء الدولي من الركائز الأساسية في فرض العقوبات الدولية على الأفراد والدول التي ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم

الحرب والإبادة الجماعية. وتعد المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، أدوات حيوية في تطبيق هذه العقوبات وضمان تحقيق العدالة للضحايا المتضررين من هذه الانتهاكات[2].

أولًا: اليات القضاء الدولي في تنفيذ العقوبات

يعتبر القضاء الدولي أحد الأعمدة الأساسية في نظام تطبيق وإنفاذ العقوبات الدولية. تساهم المحاكم الدولية بمختلف أنواعها في ضمان احترام القانون الدولي وتطبيق مبادئ العدالة والمساءلة على الأفراد والكيانات التي تنتهك القواعد القانونية الدولية. تمثل المحكمة الجنائية الدولية نموذجًا دائمًا لملاحقة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الجسيمة، بينما تلعب محكمة العدل الدولية دورًا محوريًا في حل النزاعات القانونية بين الدول، بما في ذلك القضايا المتعلقة بشرعية

[1] عادل مصطفى، السياسة الدولية والعقوبات، دار الفكر الدولي، ط1، جدة، 2017.ص 106

[2] عبدالله محمد، دور القضاء الدولي في النظام القانوني الدولي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2020.ص74

العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ المجتمع الدولي محاكم خاصة أو مختلطة في سياقات معينة كوسيلة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة وتطبيق العقوبات وفقًا لقواعد القانون الدولي. تشكل هذه الآليات القضائية دعامة أساسية لتحقيق الردع وضمان تنفيذ العقوبات ضمن إطار شرعي يحترم المبادئ الإنسانية والقانونية[1].

1. المحكمة الجنائية الدولية :

- تأسست المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي في عام 1998، وهي مختصة بمحاكمة الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم الدولية، مثل الإبادة الجماعية و جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية[2].
- م.ج.د تختص بمحاكمة الأفراد وليس الدول، وتتمتع بولاية قضائية دولية تتيح لها محاكمة الجناة حتى وإن لم تكن الدول المتورطة قد وقعت على نظام روما.
- المحكمة تفرض عقوبات سجنية على المدانين، وقد تشمل هذه العقوبات السجن لفترات طويلة أو الحبس المؤبد، بالإضافة إلى الغرامات في بعض الحالات.

2- محكمة العدل الدولية :

- تختص محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات القانونية بين الدول وتقديم الاستشارات القانونية بشأن المعاهدات الدولية.
- وعلى الرغم من أن المحكمة لا تفرض عقوبات جنائية على الأفراد، إلا أن دورها يتجسد في فرض عقوبات ضد الدول المخالفة للقانون الدولي.

---

[1] منصور حنان، المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الجنائية الدولية، دار الثقافة الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019.ص65

[2] عبد الله محمد. المحكمة الجنائية الدولية ودورها في مكافحة الجرائم الدولية. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2020، ص56

- قد تصدر المحكمة أحكامًا تلزم الدول المدانة بتعويض الضحايا أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وتفرض أيضًا أوامر قضائية على الدول من أجل ضمان الامتثال للقوانين الدولية[1].

3- المحاكم الخاصة:

- تم إنشاء المحاكم الخاصة، مثل محكمة يوغوسلافيا و محكمة رواندا، لمحاكمة الأفراد المتورطين في الجرائم الكبرى التي تقع خلال النزاعات المسلحة.
- هذه المحاكم تتولى تنفيذ العقوبات ضد الأفراد المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية، وتحدد العقوبات التي قد تتضمن السجن أو التعويضات المالية[2].

ثانيا : التحديات التي تواجه القضاء الدولي في تنفيذ العقوبات

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها القضاء الدولي في ضمان شرعية وفعالية العقوبات الدولية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن مجموعة من التحديات التي تعيق أداء هذه المؤسسات وتحد من تأثيرها. تُعتبر التحديات السياسية من أبرز هذه المعوقات، حيث غالبًا ما تتأثر قرارات المحاكم الدولية بحسابات توازن القوى والمصالح الجيوسياسية، مما يؤدي إلى انتقائية أو تسييس في ملاحقة بعض الجرائم أو تطبيق العقوبات.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه المحاكم صعوبات قانونية تتعلق بتحديد الاختصاص، فضلاً عن ضعف التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام. كما توجد قيود فعلية على تنفيذ العقوبات، سواء من حيث قلة الأدوات التنفيذية المتاحة للمحاكم أو بسبب رفض الدول الالتزام بالأحكام القضائية.

[1] منصور عبد الحكيم. القانون الدولي العام والمؤسسات القضائية الدولية. دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2019، ص 211 .

[2] زروقي فوزي. العدالة الجنائية الدولية وآلياتها الخاصة. دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020، ص 133

وهذا يستدعي البحث عن طرق لتعزيز دور القضاء الدولي وضمان استقلاليته وفعاليته في تنفيذ العقوبات وفقًا لمبادئ القانون الدولي.

1- التحديات السياسية:

- غالبًا ما يتأثر القضاء الدولي بالاعتبارات السياسية بين الدول، حيث تتردد بعض الدول في تنفيذ العقوبات الدولية على حلفائها أو الدول التي تربطها بها علاقات قوية.
- في بعض الحالات، قد ترفض دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو الصين التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية، مما يحد من فعالية تنفيذ العقوبات الدولية.

2- التحديات القانونية:

- يواجه القضاء الدولي صعوبات قانونية في تحديد نطاق اختصاصه القضائي، خاصة في حال رفض الدول المدانة الامتثال للأحكام الصادرة ضدها.
- قد يتعارض بعض الأنظمة القضائية المحلية مع القانون الدولي، مما يؤدي إلى صعوبة في تنفيذ العقوبات في بعض الدول التي قد ترفض تطبيق الأحكام الدولية[1].

3- القيود على تنفيذ العقوبات:

- بالرغم من أن المحاكم الدولية تصدر أحكامًا ملزمة، إلا أن تنفيذ العقوبات قد يواجه بعض القيود، خاصة عندما لا تستطيع المحاكم فرض الاحتجاز أو الاستمرار في محاكمة الجناة بسبب غياب التعاون الدولي.
- واحدة من التحديات الكبرى هي افتقار المحاكم الدولية لقوة تنفيذية مستقلة، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الدول الأعضاء لتنفيذ قراراتها.

[1] بن يوسف سليم. الإشكاليات القانونية في تنفيذ الأحكام الدولية. دار العلوم، الطبعة الثانية، الجزائر، 2022، ص 143

ثالثا : دور القضاء الدولي في تعزيز الردع و المحاسبة الدولية

يعتبر القضاء الدولي عنصرًا أساسيًا في النظام القانوني الدولي، حيث يلعب دورًا حيويًا في تعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وتعزيز ثقافة الردع والمساءلة تجاه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. إن وجود محاكم دولية دائمة وخاصة، قادرة على محاكمة الأفراد أو الكيانات المتورطة في جرائم تهدد السلم والأمن الدوليين، يساهم في خلق بيئة قانونية رادعة تمنع تكرار هذه الجرائم والانتهاكات.

كما تكرّس هذه المحاكم مبدأ المحاسبة من خلال إصدار أحكام ملزمة في قضايا حساسة تتعلق بحقوق الإنسان أو انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني. ومن ثم، يظهر القضاء الدولي كأداة لا غنى عنها لضمان العدالة الدولية واستعادة الثقة في آليات الإنصاف العالمية[1].

1- الردع:

- القضاء الدولي يمثل وسيلة أساسية في ردع الجرائم الدولية من خلال محاكمة المسؤولين عنها وإظهار أن العدالة ستحقق، ما يساهم في تقليص احتمالات ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل[2].
- عبر محاكمة المسؤولين عن الجرائم الكبيرة مثل الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية، يُرسل القضاء الدولي رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بعدم الإفلات من العقاب.

2-المحاسبة:

- يساهم القضاء الدولي في محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي، حتى وإن كانوا زعماء سياسيين أو قادة عسكريين.

---

[1] الحسين منى. القضاء الدولي والعدالة الجنائية العالمية. دار أسامة، الطبعة الثانية، عمّان، 2022، ص 88

[2] جمعة فؤاد. دور المحكمة الجنائية الدولية في الحد من الجرائم الدولية. منشورات جامعة قسنطينة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2021، ص 97 .

- عبر محاكمات علنية وشفافة، يُسهم القضاء الدولي في تعزيز الشفافية و المساءلة على الصعيد الدولي[1].

رابعا : دور القضاء الدولي في العدالة الانتقالية

تُعتبر العدالة الانتقالية مسارًا حيويًا للدول التي تمر بفترات ما بعد النزاعات أو الأنظمة الاستبدادية، حيث تهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز المصالحة الوطنية. في هذا السياق، يلعب القضاء الدولي دورًا محوريًا في دعم هذا المسار، من خلال محاكمة الجناة ومحاسبتهم أمام محاكم نزيهة، مما يسهم في تحقيق العدالة وترسيخ ثقافة احترام القانون.

غالبًا ما يتعاون القضاء الدولي مع الآليات المحلية، سواء من خلال تقديم الدعم القانوني أو توفير نماذج قضائية ناجحة يُحتذى بها، مما يعزز فرص بناء مؤسسات عدلية مستقلة داخل البلاد ويمنح الضحايا شعورًا بالإنصاف والكرامة. وبالتالي، فإن دور القضاء الدولي لا يقتصر على العقاب فحسب، بل يسهم أيضًا في تحقيق تحول مجتمعي عادل ومستدام[2].

1-تعزيز العدالة الانتقالية:

- في بعض الحالات، يعمل القضاء الدولي كجزء من عملية العدالة الانتقالية التي تهدف إلى تحقيق المصالحة والعدالة في المجتمعات التي مرت بفترات من العنف أو الانتهاكات لحقوق الإنسان.
- توفر المحاكم الدولية منبرًا للمحاسبة، مما يساعد في ضمان العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة في الدول المتأثرة[3].

[1] الشريف عبد الحميد. العدالة الجنائية الدولية وملاحقة كبار المسؤولين. دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2020، ص 112 .

[2] مراد سمير. القانون الدولي والعدالة الانتقالية. دار الثقافة الجامعية، ط1، بيروت، 2019، ص 136

[3] المرجع نفسه . ص 142

2-التكامل مع الآليات المحلية:

- يمكن أن يتعاون القضاء الدولي مع الأنظمة القضائية المحلية لتحقيق العدالة الانتقالية، على سبيل المثال من خلال التعاون مع المحاكم الوطنية لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم الكبرى.
- هذا التعاون يساهم في توفير الحماية القانونية للضحايا ويعزز استقرار الدول التي تمر بمرحلة انتقالية بعد النزاعات[1].

[1] الشريف عبدالحميد . المرجع السابق.ص 130

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للعقوبات الدولية من خلال تحليل مفهومها وأنواعها والأساس القانوني الذي تستند إليه. ففي المبحث الأول، تم تعريف العقوبات الدولية باعتبارها أداة لضمان احترام القانون الدولي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مع إبراز تطور مفهومها وتوسع نطاق استخدامها، إضافة إلى تمييزها عن غيرها من الإجراءات المماثلة. كما تم التطرق إلى أنواع العقوبات، سواء الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية أو القضائية، مع بيان خصائص كل نوع وأهدافه.

أما في المبحث الثاني، فقد تم استعراض الأسس القانونية التي تقوم عليها العقوبات الدولية، بدءًا بميثاق الأمم المتحدة وخاصة الفصل السابع منه، الذي منح مجلس الأمن صلاحيات واسعة لفرض التدابير القسرية. كما تناول هذا المبحث القواعد القانونية في القانون الدولي العام، من خلال استعراض الاتفاقيات الدولية، ومعاهدات حقوق الإنسان، ودور القضاء الدولي في فرض وتنفيذ العقوبات. وقد تم تسليط الضوء على تطور نظام العقوبات، التحديات التي تواجه شرعيتها، والتوجه نحو استخدام العقوبات الذكية والموجهة بشكل يقلل من أثرها السلبي على حقوق الإنسان.

بذلك، أسس هذا الفصل لقاعدة معرفية شاملة تمهد لدراسة أعمق لتأثير العقوبات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

الفصل الثاني
تأثير العقوبات الدولية
على حقوق الانسان

ان مسألة تأثير العقوبات الدولية على حقوق الإنسان من أبرز التحديات التي تواجه مشروعية هذه التدابير على الساحة الدولية. فبينما تشكل العقوبات أداة ضغط لردع الانتهاكات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين، إلا أنها غالبًا ما تُحدث آثارًا جانبية تمس الحقوق الأساسية للأفراد، لاسيما في الدول المستهدفة. إذ أظهرت التجارب أن العقوبات، وخاصة الاقتصادية والعسكرية، كثيرًا ما تتسبب في تدهور الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف الأنظمة الصحية والتعليمية، ما يضع موضع تساؤل مدى انسجامها مع الالتزامات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان.

في مقابل ذلك، برز توجه دولي يسعى إلى تقنين استخدام العقوبات بما يضمن تقليل أضرارها الجانبية، عبر تبني مبادئ قانونية مثل مبدأ التناسب ومبدأ الضرورة، وتطوير آليات بديلة كالعقوبات الذكية التي تهدف إلى استهداف المسؤولين المباشرين عن الانتهاكات، دون الإضرار بالشعوب. وهو ما يعكس رغبة المجتمع الدولي في الموازنة بين ضرورة حفظ النظام الدولي وبين احترام كرامة الإنسان[1].

بناءً على ذلك، يتناول هذا الفصل دراسة تأثير العقوبات الدولية على حقوق الإنسان من خلال مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: انعكاسات العقوبات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: العمل الدولي على تحقيق التوازن بين العقوبات الدولية وحقوق الإنسان.

[1] العبادي يوسف، "القانون الدولي وحقوق الإنسان: الإطار النظري والتطبيقي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2020، ص. 211 .

المبحث الاول : انعكاسات العقوبات الدولية على حقوق الانسان

العقوبات الدولية وسيلة رئيسية يعتمد عليها المجتمع الدولي لفرض احترام قواعد القانون الدولي وحماية السلم والأمن الدوليين. غير أن فرض هذه العقوبات، رغم ما تحمله من أهداف مشروعة، غالبًا ما يترك آثارًا سلبية بالغة على حقوق الإنسان، خاصة في الدول المستهدفة، مما أدى إلى بروز تساؤلات عميقة بشأن مدى التزام هذه التدابير بالمعايير الدولية لحماية الكرامة الإنسانية. إذ تساهم العقوبات الاقتصادية والعسكرية في تفاقم الأوضاع الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، وتؤدي إلى تدهور البنى التحتية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وانتشار الأزمات الإنسانية بين المدنيين[1].

وفي هذا الإطار، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين:

المطلب الأول تأثيرات العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان

المطلب الثاني تأثيرات العقوبات العسكرية على حقوق الإنسان

المطلب الاول : تاثيرات العقوبات الاقتصادية على حقوق الانسان

[1] حمدان زهير، "العقوبات الدولية وحقوق الإنسان: دراسة في التكييف القانوني"، المركز العربي للدراسات القانونية، بيروت، الطبعة الأولى، 2019، ص. 134

ان العقوبات الاقتصادية من أكثر أنواع العقوبات الدولية شيوعًا، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تُستخدم كبديل للتدخلات العسكرية المباشرة، بهدف الضغط على الأنظمة السياسية دون استخدام العنف. ومع أن هذه العقوبات تبدو غير دموية من الناحية الظاهرة، إلا أنها تُسبب أضرارًا كبيرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المجتمعات المستهدفة، مما دفع العديد من التقارير الدولية إلى اعتبارها شكلًا من أشكال العقاب الجماعي[1].

الفرع الأول: تأثير العقوبات الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية

تمثل الحقوق الاجتماعية حجر الأساس في الكرامة الإنسانية، وتشمل الحق في الغذاء، السكن، الضمان الاجتماعي، والعمل. غير أن هذه الحقوق غالبًا ما تكون أول المتأثرين عندما تُفرض عقوبات اقتصادية على الدول، نظرًا لما تحدثه من شلل اقتصادي يمسُّ مباشرة معيشة المواطن البسيط، ويقوض قدرة الدولة على توفير حاجياته الأساسية.

أولًا: أثر العقوبات الاقتصادية على الحق في الغذاء والسكن

يعتبر الحق في الغذاء والسكن من أهم جوانب العدالة الاجتماعية، وقد ضمنته المواثيق الدولية. ومع ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية تشكل تهديدًا مباشرًا لقدرة الأفراد على التمتع بهذه الحقوق، حيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية[2].

- **نقص السلع الأساسية** :تؤدي العقوبات إلى تقليص الواردات الغذائية، مما يسبب نقصًا حادًا في المواد الأساسية مثل القمح والحليب
- **ارتفاع الأسعار** :نتيجة لانخفاض المعروض وغياب البدائل، تشهد أسعار الغذاء والسكن ارتفاعًا يتجاوز قدرة المواطنين الشرائية

[1] مراد نسرين، "العقوبات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على حقوق الإنسان"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2021، ص. 88

[2] بوخريص سامي. العقوبات الاقتصادية وانعكاساتها على حقوق الإنسان. دار نور، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020، ص 201

- **انعدام الأمن الغذائي** :تؤثر العقوبات سلبًا على توفر الغذاء الكافي والمغذي، مما يهدد صحة الفئات الضعيفة، خصوصًا الأطفال والنساء
- **تدهور وضعية السكن** :تؤدي العقوبات إلى ركود في قطاع البناء بسبب ارتفاع أسعار المواد وتوقف مشاريع الإسكان، مما يزيد من حدة أزمة السكن.
- **تشكل أحياء عشوائية** :يلجأ المواطنون إلى السكن في مناطق غير مهيأة، مما يسهم في انتشار الأحياء الفوضوية الهشة.

ثانياً: ارتفاع نسب الفقر والبطالة

يعتبر الحق في العمل ركيزة أساسية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية. ومع ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية تؤدي إلى تقليص فرص العمل وانخفاض الإنتاجية، مما يترتب عليه آثار سلبية خطيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي[1].

- **شلل الاقتصاد الوطني** :تؤدي العقوبات إلى توقف قطاعات حيوية مثل الصناعة والتجارة، مما ينعكس بشكل مباشر على سوق العمل.
- **تسريح العمال** :تلجأ الشركات إلى تقليص نشاطها وتسريح العمال نتيجة ضعف الإنتاج والتصدير، مما يزيد من معدلات البطالة.
- **ضعف القدرة الشرائية** :يؤدي انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة إلى تراجع قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يفاقم من مشكلة الفقر.
- **هجرة الكفاءات** :يفقد الشباب الأمل في العثور على فرص عمل، مما يدفعهم إلى الهجرة، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، بحثًا عن الاستقرار.
- **عدم المساواة** :تتسع الفجوة بين الفئات الاجتماعية، ويزداد تهميش الفقراء والعاطلين عن العمل، مما يشكل تهديدًا للسلم الاجتماعي.

[1] بوسعيد محمد. أثر العقوبات الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية. دار السلام، الطبعة الأولى، الرباط، 2020، ص 166

ثالثاً: المساس بالحق في الضمان الاجتماعي

يعتبر الضمان الاجتماعي وسيلة أساسية لحماية الفئات الضعيفة وضمان الحد الأدنى من مستوى الحياة الكريم. ومع ذلك، فإن أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول التي تخضع للعقوبات غالبًا ما تواجه شللًا تامًا[1].

- **تقليص البرامج الاجتماعية** :تواجه الحكومات تحديات في تمويل برامج الضمان الاجتماعي نتيجة تراجع الموارد العامة.
- **تراجع المعاشات والتعويضات** :تعاني صناديق التقاعد والتأمينات الصحية من تأثيرات سلبية بسبب العقوبات، مما يؤثر على حياة كبار السن والمرضى.
- **إقصاء الفئات الضعيفة** :يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة وذوو الدخل المحدود صعوبات متزايدة في الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية.
- **غياب المساعدات الدولية** :تُعيق القيود المالية واللوجستية التي تفرضها العقوبات وصول المنظمات الدولية في بعض الأحيان.
- **خطر الانزلاق إلى الفقر المدقع** :في ظل غياب نظام حماية اجتماعية فعال، تزداد هشاشة الفئات المتضررة، مما يجعلها عرضة لمخاطر متعددة.

الفرع الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية على الحق في الصحة

[1] حمدي نوال. الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في القانون الدولي. دار النخبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2020، ص 144 .

الحق في الصحة لا يقتصر على تقديم العلاج فحسب، بل يتضمن أيضًا وجود بيئة صحية، ونظام رعاية فعال، وتدابير وقائية. ومع ذلك، تُعتبر العقوبات الاقتصادية من أبرز العوامل التي تهدد هذا الحق، حيث تؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في النظام الصحي[1].

أولاً: صعوبة الحصول على الأدوية والمستلزمات الطبية

تفرض العقوبات أحيانًا حظرًا على استيراد بعض المواد الأساسية، مما يؤدي إلى حدوث أزمة في الأدوية والمستلزمات الصحية، ويجعل الحصول على العلاج أمرًا يتطلب توافر موارد لا يستطيع الجميع تحملها.

- **تقييد الاستيراد** :تؤدي العقوبات إلى منع توريد الأدوية والتجهيزات الطبية المتطورة، مما يهدد حياة المرضى.
- **نقص الأدوية المزمنة** :يواجه مرضى السكري والسرطان وارتفاع ضغط الدم انقطاعًا في الأدوية الأساسية التي يحتاجونها.
- **ارتفاع تكلفة العلاج** :يتحمل المواطنون تكاليف العلاج نظرًا لغياب المواد المجانية أو المدعومة في المستشفيات.
- **تفشي السوق السوداء** :تُستغل الأزمة لبيع الأدوية بأسعار مرتفعة أو مزورة، مما يعرض المرضى لمخاطر كبيرة.
- **حرمان الأطفال والحوامل** :تتأثر خدمات الرعاية الصحية الأولية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

ثانياً: انهيار النظام الصحي

[1] حميدة كريمة، "أثر العقوبات الاقتصادية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة العلوم القانونية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2020، ص. 152

تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى تراجع تمويل النظام الصحي، مما يعرضه لخطر الانهيار الكامل، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في مؤسساتها واقتصادها[1].

- **هجرة الكفاءات الطبية:** يبحث الأطباء والممرضون عن فرص خارج البلاد بعد تدهور الأجور والظروف.
- **تراجع التجهيزات:** تتآكل البنى التحتية للمستشفيات بسبب انعدام الصيانة وقطع الغيار.
- **ضعف الاستجابة للطوارئ:** تعجز المراكز الصحية عن التعامل مع الأوبئة أو الكوارث بسبب النقص الحاد في الإمكانيات.
- **ارتفاع العدوى:** يؤدي نقص أدوات الوقاية والتعقيم إلى انتشار الأمراض المعدية داخل المستشفيات.
- **انهيار الثقة في المؤسسات الصحية:** يلجأ المواطنون إلى التداوي الشعبي أو يسافرون للعلاج، ما يضعف النظام الصحي الداخلي.

ثالثاً: التأثير النفسي والعقلي

لا تقتصر تأثيرات العقوبات على الجسد فحسب، بل تمتد أيضًا إلى النفس، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات النفسية الناتجة عن الضغوط الاجتماعية، وفقدان الأمل، وغياب الخدمات الصحية [2].

- **انتشار الاضطرابات النفسية** :يعاني المواطنون من مشاعر القلق والاكتئاب نتيجة الضغوط الاقتصادية والمعيشية.
- **انعدام الأمل** :يؤدي الشعور بالعجز والتهميش إلى إحساس عام بفقدان المستقبل والكرامة.

[1] زروقي سامية. أثر العقوبات الاقتصادية على البنى الصحية في الدول النامية. دار الهدى، الطبعة الأولى، تونس، 2021، ص96 .

[2] عبد الله أحمد. آثار العقوبات الاقتصادية على الصحة النفسية. دار الفكر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2020، ص 72

- **زيادة العنف الأسري والانتحار** :تزداد حالات الانهيار داخل الأسر بسبب التوتر المستمر.
- **إهمال الصحة النفسية** :تتجاهل الحكومات هذا الجانب لصالح القضايا الطارئة، على الرغم من خطورته.
- **تدهور الصحة العقلية للأطفال** :يواجه الأطفال ضغوطًا نفسية تعيق نموهم السليم وتعليمهم.

الفرع الثالث: تأثير العقوبات الاقتصادية على الحق في التعليم والتنمية

تعتبر العقوبات الاقتصادية من العوامل التي تؤثر سلبًا على مسارات التنمية في الدول، لاسيما في القطاعات الحيوية مثل التعليم. فالتقليص في الموارد المالية وتجميد المساعدات الدولية يؤديان إلى تدهور جودة التعليم ويعوقان جهود التنمية البشرية. كما تُعزز هذه التدابير من التهميش الاجتماعي وتخلق فجوة معرفية بين الشعوب المتأثرة بتلك العقوبات وتلك غير المتأثرة، مما يهدد بمستقبل غير مستقر للأجيال القادمة[1].

أولاً: تدهور البنية التحتية التعليمية

تظهر أولى علامات تدهور التعليم نتيجة العقوبات في البنية التحتية، حيث تُعاني الدولة من صعوبة في صيانة وتوسيع المؤسسات التعليمية. يؤدي ذلك إلى اكتظاظ الفصول الدراسية، وتدهور المرافق، ونقص التجهيزات الأساسية. كما أن هذا الوضع يعيق توفير بيئة تعليمية مناسبة تشجع على التعلم وتضمن تكافؤ الفرص، مما يسهم في زيادة الهدر المدرسي وتراجع جودة التعليم[2].

[1] دبابش فاطمة الزهراء، انعكاسات العقوبات الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية: التعليم والتنمية نموذجًا، مجلة دراسات حقوق الإنسان، جامعة الجزائر 1، العدد 9، 2021، ص. 88

[2] الخطيب سامية. آثار العقوبات الاقتصادية على التعليم والتنمية. مكتبة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 89

- **نقص التمويل الحكومي** :يؤدي تراجع إيرادات الدولة نتيجة العقوبات إلى تقليص الميزانية المخصصة للتعليم، مما يؤثر بشكل مباشر على صيانة وتجهيز المدارس والجامعات.
- **تراجع الخدمات الأساسية** :تعاني المؤسسات التعليمية من انقطاع خدمات التدفئة والإضاءة والمياه بسبب نقص الموارد.
- **عزوف المعلمين** :يؤدي انخفاض الرواتب وغياب الحوافز إلى هجرة الكفاءات التعليمية نحو مجالات أخرى أو خارج البلاد.
- **زيادة الكثافة الصفية** :مع إغلاق بعض المدارس أو تقليص عدد الموظفين، تصبح الفصول الدراسية مزدحمة، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم.
- **إضعاف العدالة التعليمية** :تتعرض المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية أو المهمشة لمزيد من الأضرار، مما يزيد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ثانياً: انقطاع التعاون الأكاديمي والبحث العلمي

تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى عزل الدول المستهدفة أكاديميًا، مما يترتب عليه توقف برامج التبادل الطلابي، وتجميد اتفاقيات الشراكة بين الجامعات، وحرمان الباحثين من فرص المشاركة في المؤتمرات الدولية أو الوصول إلى قواعد البيانات العلمية. هذا الانقطاع يؤثر سلبًا على جودة البحث العلمي، ويعيق التقدم المعرفي والتكنولوجي، ويضعف القدرة على مواكبة التطورات العالمية[1].

- **تعليق البرامج الدولية** :تؤدي العقوبات إلى توقف برامج الشراكة الأكاديمية مع الجامعات الأجنبية، مما يعزل المؤسسات التعليمية عن العالم الخارجي.

[1] موسى أحمد. العقوبات الاقتصادية والتأثيرات على البحث العلمي. دار الفكر، الطبعة الثانية، عمان، 2017، ص 102 .

- **صعوبة الحصول على المواد العلمية** :تواجه الدول الخاضعة للعقوبات صعوبة في الاشتراك في المجلات العالمية أو شراء الكتب الحديثة.
- **انخفاض مستوى البحوث** :يؤثر تراجع التمويل ونقص المعدات سلبًا على قدرة الباحثين على إجراء دراسات نوعية ومنافسة.
- **تقييد الحركة الأكاديمية** :تمنع العقوبات أحيانًا الأساتذة والطلاب من السفر والمشاركة في الدورات والمؤتمرات الدولية.
- **جمود التطور الأكاديمي** :ينعكس هذا الوضع سلبًا على جودة التعليم والابتكار، مما يعيق مساهمة البحث العلمي في التنمية الوطنية.

ثالثاً: تباطؤ التنمية البشرية

تؤثر العقوبات بشكل كبير على إبطاء عملية التنمية البشرية، التي تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوياتهم في مجالات المعيشة والتعليم والصحة. ومع تراجع الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية وانخفاض القدرة على تقديم الخدمات الأساسية، تتدهور مؤشرات التنمية البشرية بشكل ملحوظ، مما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرًا صعب المنال الدول التي تخضع للعقوبات غياب الاستثمار في رأس المال البشري: تركز الدولة على الأزمات العاجلة مثل الغذاء والصحة، مما يؤدي إلى إهمال التعليم والتدريب المهني[1].

- **ضعف تكوين الأجيال:** يتلقى الشباب تعليمًا ذو جودة محدودة، مما يقلل من فرصهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
- **استمرار الفجوة بين الجنسين:** في ظل الأزمات، تتأثر الفتيات بشكل أكبر بانقطاع التعليم، مما يزيد من ضعف مشاركة المرأة في المجتمع.

[1] السعيد فاطمة. العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها على التنمية البشرية. دار الأنوار، الطبعة الثانية، القاهرة، 2019، ص88 .

- **الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي:** تدفع الظروف الحالية الشباب إلى ترك الدراسة والانخراط في أعمال غير مستقرة أو غير قانونية.
- **تراجع مؤشرات التنمية:** تؤدي هذه التداعيات إلى تراجع مؤشر التنمية البشرية، مما ينعكس سلبًا على صورة الدولة في التقارير الدولية ويعزز عزلتها.

المطلب الثاني: تأثيرات العقوبات العسكرية على حقوق الإنسان

تُعتبر العقوبات العسكرية بنفس درجة خطورة العقوبات الاقتصادية، وفي كثير من الحالات، قد تتفوق عليها من حيث التأثير المباشر والفوري على حياة الأفراد وسلامتهم الجسدية والنفسية. تُستخدم هذه العقوبات كوسيلة ضغط في النزاعات المسلحة، وغالبًا ما تُنفذ من

خلال الحصار أو الضربات الجوية أو منع وصول المساعدات الإنسانية، مما يؤدي إلى تدمير البنى التحتية وتهجير السكان. تزداد حدة الإشكالية عندما تُفرض هذه العقوبات دون مراعاة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، حيث تتحول إلى أدوات للعقاب الجماعي ووسائل تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. لذا، من الضروري إجراء دراسة معمقة لتداعياتها ضمن أطر قانونية وإنسانية شاملة.

الفرع الأول: أثر الحصار العسكري المباشر على حقوق الإنسان – حالة غزة نموذجاً–

يُعتبر الحصار العسكري من أخطر أنواع العقوبات، حيث يؤدي إلى شلل شبه كامل في القطاعات الحيوية بالمناطق المحاصَرة، مما يتسبب في تدهور حاد في مستوى المعيشة ووقوع انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان. تُعد غزة مثالًا بارزًا على هذا النوع من العقوبات، إذ أسفر الحصار المستمر عن معاناة إنسانية متواصلة[1].

[1] حسين سامي. الحصار العسكري وأثره على حقوق الإنسان: دراسة مقارنة. دار النشر الدولي، الطبعة الأولى، دمشق، 2021، ص58 .

أولاً: الحصار العسكري كوسيلة ضغط دولية

يُستخدم الحصار كوسيلة لإخضاع الأنظمة أو الجماعات المسلحة من خلال تجميد الأنشطة الاقتصادية ومنع دخول المواد الأساسية. ورغم أن هذه الآلية تحمل طابعًا سياسيًا أو أمنيًا، إلا أن آثارها تتجاوز الإطار الرسمي لتؤثر على حياة المدنيين، مما يثير قضايا قانونية وأخلاقية وفقًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني .يُقيّد الحصار حركة الأفراد والبضائع، مما يؤثر بشكل مباشر على توفر الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية.

كما يؤدي إلى توقف النشاط الاقتصادي المحلي، مما يرفع معدلات الفقر والجوع. يصبح المدنيون في المناطق المحاصَرة عرضة لموت بطيء نتيجة نقص الخدمات الأساسية.

تفتقر هذه المناطق إلى المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، ووسائل الاتصال، مما يزيد من معاناة السكان.يسبب الحصار انهيار أنظمة التعليم والصحة، ويفقد السكان شعورهم بالأمان والكرامة. من الناحية القانونية، يُعتبر الحصار أداة غير مشروعة إذا أدى إلى معاناة إنسانية جماعية غير مبررة، وهو ما تحذر منه تقارير المنظمات الحقوقية الدولية[1].

ثانيًا: الحالة الفلسطينية كمثال صارخ

تُعتبر غزة نموذجًا حيًا للمعاناة الناتجة عن الحصار، حيث تعاني من نقص حاد في الغذاء والدواء والكهرباء، إلى جانب القيود الصارمة المفروضة على الحركة والتنقل. لقد أثرت هذه الظروف القاسية بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية، مثل الصحة والتعليم والعمل، بل وتجاوزت ذلك لتؤثر على الكرامة الإنسانية[2].

[1] الشناوي علي عبد القادر، "الحصار الاقتصادي والعسكري في القانون الدولي الإنساني"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2018، ص. 141

[2] عبد الله سامي. التحديات الإنسانية في غزة تحت الحصار. مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2022، ص75 .

يُفرض على غزة حصار بحري وجوي وبري يمنع الأفراد والسلع من الدخول والخروج بحرية.

- ✓ أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في ظروف خانقة دون وصول كافٍ إلى الموارد الأساسية.
- ✓ النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية أدى إلى ارتفاع حالات الوفاة. تفاقم أزمات الكهرباء والمياه والتعليم نتيجة منع إدخال المعدات الضرورية لإصلاح البنى التحتية.
- ✓ الأطفال في غزة هم من أكثر الفئات تضررًا، ويعانون من اضطرابات نفسية ناتجة عن العنف والعزلة.
- ✓ المنظمات الدولية تُدين استمرار الحصار وتعتبره شكلًا من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي.
- ✓ الحالة الفلسطينية تُظهر كيف يتحول الحصار إلى وسيلة لانتهاك منظم لحقوق الإنسان، ما يستدعي إعادة النظر في شرعيته على الصعيد الدولي.

ثالثًا: الحصار كجريمة ضد الإنسانية

عندما تؤدي الإجراءات العقابية إلى حرمان جماعي للسكان المدنيين من مقومات الحياة، فإنها قد تُعتبر جرائم ضد الإنسانية. يُعتبر الحصار المفروض على غزة مثالًا يلفت انتباه المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية، التي تعتبره انتهاكًا واضحًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي[1].

يعتبر الحصار العسكري من أشكال العقوبات الجماعية التي تتجاوز فكرة الضغط السياسي، ما يجعله يعرض المدنيين لمعاناة شديدة من جميع النواحي.

[1] الشقفة نزار، "الحصار في القانون الدولي: دراسة حالة حصار غزة"، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص. 102

طبقًا للاتفاقيات الدولية مثل "اتفاقية جنيف" و"النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، يمكن اعتبار الحصار جريمة ضد الإنسانية إذا أسفر عن تدهور كارثي في حياة السكان المدنيين.

لا تقتصر آثار الحصار على الجوانب الاقتصادية، بل تشمل أيضًا الحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤدي إلى فقدان الأمل في الحياة الكريمة.

تزداد خطورة الحصار عندما يصبح موجهًا بشكل استراتيجي نحو تدمير البنية التحتية في المنطقة المحاصَرة، مما يسبب وفيات وتدهورًا صحيًا غير مبرر.

من الناحية القانونية، يُعتبر الحصار انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني لأنه يؤدي إلى تدمير حياة المدنيين على نحو جماعي، دون استثناء.

على الرغم من محاولات المجتمع الدولي لإدانة الحصار على غزة، إلا أن هناك انتقادات لغياب آليات فعالة للمحاسبة، مما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات.

يتطلب الأمر تدخلاً دوليًا فعّالًا لحماية المدنيين من عقوبات جماعية غير مشروعة، وذلك عبر وسائل مثل العقوبات المستهدفة، أو فرض مراقبة دولية على تطبيق الحصار[1].

الفرع الثاني: تأثير العقوبات العسكرية على المدنيين في مناطق النزاع

تؤثر العقوبات العسكرية بشكل مباشر وغير مباشر على المدنيين في مناطق النزاع، حيث يتحمل هؤلاء العبء الأكبر من الأزمات الناتجة عن العمليات العسكرية. وغالبًا ما يصبحون ضحايا لهذه العقوبات بسبب تدمير البنى التحتية، والنزوح القسري، وفقدان سبل العيش[2]. يعاني المدنيون بشكل متزايد من آثار هذه العقوبات، مما يشكل تهديدًا لأمنهم وسلامتهم.

[1] الخضرا أحمد، "الحصار كأداة للعقاب الجماعي في القانون الدولي الإنساني: دراسة حالة قطاع غزة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العدد 19، 2018، ص. 146 .

[2] محمد أحمد. القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. دار الفكر القانوني، الطبعة الثانية، بيروت، 2021، ص 112

أولًا: المدنيون كضحايا غير مباشرين

على الرغم من أن العقوبات العسكرية تستهدف بشكل رئيسي الأنظمة أو الجماعات المسلحة، إلا أن المدنيين غالبًا ما يكونون ضحايا غير مباشرين لهذه العمليات. تؤدي الضربات العسكرية إلى تدمير المدن والمرافق العامة، مما يسبب للمدنيين معاناة كبيرة.

- تؤدي العقوبات العسكرية إلى تدمير المساكن والمرافق الصحية والمدارس، مما يسبب معاناة كبيرة للمدنيين في حياتهم اليومية.
- يصبح المدنيون عرضة لفقدان الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يزيد من معاناتهم.
- تؤدي الظروف الاقتصادية الناجمة عن تدمير البنية التحتية إلى فقدان العديد من فرص العمل، مما يسهم في تفشي الفقر والبطالة.
- إلى جانب التهديدات المباشرة للحياة البشرية نتيجة الهجمات الجوية أو البرية، يعاني المدنيون أيضًا من آثار غير مباشرة مثل التلوث البيئي الناتج عن تدمير المنشآت الصناعية[1].

ثانيًا: التهجير القسري وانتشار النزوح

ان التهجير القسري والنزوح جزءًا من آثار العقوبات العسكرية على المدنيين، حيث يتعرض هؤلاء لفقدان منازلهم وممتلكاتهم، مما يضطرهم إلى مغادرة مناطقهم بحثًا عن الأمان.

- ويساهم النزوح في تفاقم الأزمات الإنسانية [2].يُضطر العديد من المدنيين إلى ترك منازلهم نتيجة الهجمات العسكرية أو العقوبات المفروضة على مناطقهم، مما يؤدي إلى أزمة نزوح جماعي.

---

[1] مراد خالد، آثار الحروب والعقوبات على المدنيين، منشورات جامعة دمشق، ط2، دمشق، 2020.ص 134

[2] النعيمي سليم، النزاعات المسلحة وحماية المدنيين، المركز العربي للنشر، ط1، القاهرة، 2018.ص 166

- إن النزوح لا يقتصر على الانتقال الجسدي فحسب، بل يتضمن أيضًا فقدان الهوية المجتمعية والاجتماعية، مما يزيد من حدة المعاناة النفسية.
- غالبًا ما يواجه اللاجئون تحديات كبيرة في البلدان المضيفة، بما في ذلك نقص المساعدات الإنسانية، مما يعرضهم لمزيد من الانتهاكات.

ومع تزايد أعداد النازحين، تتفاقم الأزمات الإنسانية، مما يضع أعباءً ثقيلة على النظام الدولي والمنظمات الإنسانية.

ثالثًا: الأثر النفسي والاجتماعي طويل الأمد

العقوبات العسكرية لا تقتصر آثارها على الجوانب المادية، بل تمتد أيضًا إلى التأثيرات النفسية والاجتماعية على المدنيين. يعاني الأفراد من اضطرابات نفسية وعقلية بسبب الهجمات المستمرة والتهجير، ما يؤثر على حياتهم على المدى البعيد[1].

- تؤدي بيئة الحرب والعقوبات العسكرية إلى شعور دائم بالخوف، مما يسبب اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب.
- يعاني المدنيون من فقدان أفراد أسرهم، مما يؤدي إلى تفكك الأسر وانهيار العلاقات الاجتماعية.
- تساهم الهجمات المستمرة في تدمير النسيج الاجتماعي، حيث يصبح المجتمع منقسمًا اجتماعيًا واقتصاديًا.
- يحتاج المدنيون إلى تدخلات نفسية واجتماعية شاملة لمعالجة هذه الصدمات التي تستمر لفترات طويلة.

[1] فتحي عماد، الحرب والأثر النفسي على المدنيين، دار النشر الجامعي، ط1، القاهرة، 2019.ص 122

الفرع الثالث: العقوبات العسكرية في سياق القانون الدولي الإنساني

يسعى القانون الدولي الإنساني إلى تقليل معاناة المدنيين خلال النزاعات المسلحة وضمان احترام حقوق الإنسان في أوقات الحرب. في هذا الفرع، سيتم استعراض المبادئ الأساسية التي ينظمها القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالعقوبات العسكرية، مع التركيز على مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ الضرر غير المفرط، بالإضافة إلى آليات المساءلة الدولية.

أولًا: مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين

ان مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني، الذي يسعى إلى حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة.

يُلزم هذا المبدأ الأطراف المتحاربة بضرورة التفريق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية .ينص مبدأ التمييز على ضرورة توجيه الهجمات العسكرية نحو الأهداف العسكرية فقط، مع استثناء المدنيين والمنشآت المدنية. يهدف هذا المبدأ إلى تقليل المعاناة البشرية الناتجة عن الحروب وضمان حماية حقوق المدنيين.

على الرغم من وضوح هذا المبدأ، إلا أن تطبيقه في الواقع يواجه العديد من التحديات، مثل استخدام الأطراف المتحاربة للمدنيين كدروع بشرية. غالبًا ما تؤدي الحروب الحديثة إلى تداخل الأهداف المدنية مع الأهداف العسكرية، مما يصعب التمييز بدقة بين الأطراف المتحاربة والمدنيين[1].

[1] دوغلاس محمد. القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته. دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت، 2020، ص 73

ثانيًا: مبدأ الضرر غير المفرط

يعتبر مبدأ الضرر غير المفرط قاعدة أساسية في القانون الدولي الإنساني، حيث يهد ف إلى تقليل الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية.

وينص هذا المبدأ على ضرورة أن تكون الأضرار التي تلحق بالمدنيين متناسبة وغير مفرطة مقارنة بالمنفعة العسكرية المتوقعة[1].

- يتطلب هذا المبدأ من القوات العسكرية تقييم الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالمدنيين قبل الشروع في تنفيذ الهجمات العسكرية.
- أي ضرر غير مبرر أو مفرط يُعتبر انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني وقد يُصنف كجريمة حرب.
- رغم وضوح هذا المبدأ، إلا أن تطبيقه يظل تحديًا، خاصة في الحروب التي تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة التي تؤدي إلى دمار واسع النطاق.
- في العديد من الحالات، يصبح من الصعب تحديد ما إذا كانت الفوائد العسكرية تبرر الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

[1] الرويلي أحمد. مبادئ القانون الدولي الإنساني وتطبيقها في النزاعات الحديثة. المركز القومي للبحوث، الطبعة الثانية، القاهرة، 2021، ص94 .

ثالثًا: آليات المساءلة الدولية

تُعتبر الآليات الفعالة للمساءلة عنصرًا أساسيًا في القانون الدولي الإنساني، حيث تساهم في ضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُرتكب خلال النزاعات المسلحة. تهدف هذه الآليات إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث أثناء الحروب[1].

- تشمل آليات المساءلة الدولية محاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي تتولى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- كما يمكن أن تلعب المجالس التحقيقية التابعة للأمم المتحدة دورًا فعالًا في التحقيق في الانتهاكات وتوثيقها.
- تتطلب هذه الآليات تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة، بما في ذلك الأفراد المتورطين في فرض عقوبات عسكرية غير مشروعة.
- يساهم تعزيز المساءلة الدولية في ردع الانتهاكات ويضمن عدم إفلات المجرمين من العقاب.

[1] عبد العال سامي. المساءلة الدولية في القانون الدولي الإنساني. دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2020، ص112

المبحث الثاني: العمل الدولي على تحقيق التوازن بين العقوبات الدولية وحقوق الإنسان

تعتبر العقوبات الدولية وسيلة فعالة يستخدمها المجتمع الدولي لمواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، خاصة في حالات خرق السلم والأمن الدوليين أو انتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن فرض هذه العقوبات، بغض النظر عن المبررات القانونية أو السياسية، يثير تساؤلات هامة حول مدى توافقها مع الالتزامات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان. وهذا يدفع الفاعلين الدوليين إلى السعي لإيجاد توازن دقيق بين ضرورة فرض العقوبات واحترام الحقوق الأساسية للأفراد .في هذا السياق، أصبحت الحاجة ملحة لتطوير إطار قانوني وأخلاقي يتماشى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل مبدأ التناسب والضرورة، ويحول دون استخدام العقوبات كوسيلة للإضرار بالمدنيين أو التضييق على الشعوب. كما شهدت التجربة الدولية تحولات كبيرة في أساليب فرض العقوبات، حيث تم الاتجاه نحو العقوبات "الذكية" أو المستهدفة، بالإضافة إلى تعزيز دور المنظمات الإنسانية في التخفيف من آثار هذه العقوبات، والبحث عن وسائل بديلة تضمن حماية حقوق الإنسان دون المساس بمبادئ العدالة الدولية[1].

استنادًا إلى ما تم ذكره، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: المبادئ القانونية التي تحكم فرض العقوبات وحقوق الإنسان

المطلب الثاني: الآليات الدولية للحد من الأضرار الناتجة عن فرض العقوبات

المطلب الأول: المبادئ القانونية التي تحكم فرض العقوبات وحقوق الإنسان

تعتبر المبادئ القانونية التي تنظم فرض العقوبات الدولية أساسًا مهمًا لضمان مشروعية هذه

[1] حمدي عبد الله، التوازن بين العقوبات الدولية وحماية حقوق الإنسان في القانون الدولي المعاصر، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 32، 2021، ص. 89 .

التدابير، وتجنب انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد. فعملية فرض العقوبات ليست عشوائية أو تلقائية، بل تخضع لمجموعة من القواعد المستمدة من القانون الدولي العام وقانون حقوق الإنسان، والتي تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واحترام الكرامة الإنسانية.

ومن أبرز هذه المبادئ مبدأ التناسب، الذي يضمن عدم تجاوز الأثر المطلوب للعقوبة، ومبدأ الضرورة، الذي يقيد استخدام القوة الاقتصادية أو السياسية في الحالات القصوى. كما يتطلب الأمر تحقيق توازن قانوني وأخلاقي يضمن عدم المساس بالحقوق الأساسية عند تطبيق هذه التدابير.

الفرع الأول: مبدأ التناسب في فرض العقوبات

يعتبر مبدأ التناسب أحد الأسس الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي، خاصة في سياق فرض العقوبات على الدول أو الكيانات. يتطلب هذا المبدأ أن تكون العقوبات متناسبة من حيث الشدة والمدة مع طبيعة الانتهاك الذي تم ارتكابه، دون أن تؤدي إلى نتائج تتجاوز الأهداف المرجوة منها. لذا، فإن الالتزام بمبدأ التناسب يعد شرطًا ضروريًا لتجنب تحول العقوبة إلى وسيلة للعقاب الجماعي أو للإضرار المفرط بحقوق الإنسان، خصوصًا في المجتمعات الهشة[1].

أولاً: المفهوم القانوني لمبدأ التناسب

[1] شريف محمد. القانون الدولي وحقوق الإنسان في ظل النزاعات الدولية. دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2021، ص78 .

يُعتبر مفهوم التناسب من المبادئ الجوهرية في القانون الدولي، سواء في سياق النزاعات المسلحة أو في العقوبات غير العسكرية[1]. ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة أن تكون

الإجراءات المتخذة متوازنة مع الأهداف المنشودة، مع تجنب التسبب في أضرار جانبية غير مبررة .

1-التعريف العام لمبدأ التناسب

يُعرف مبدأ التناسب في القانون الدولي بأنه قاعدة قانونية تفرض على الدول والمؤسسات الدولية ضرورة أن تكون أي تدابير قسرية، سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية، متناسبة مع طبيعة الفعل غير المشروع أو التهديد الذي يواجه المجتمع الدولي. وينص هذا المبدأ على أنه يجب ألا تتجاوز الوسائل المستخدمة لمعالجة الخطر حجم الضرر الذي يُراد منعه أو إنهاؤه [2].

وفقًا لما أقرته محكمة العدل الدولية في قضية "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة" عام 1986، يُعتبر مبدأ التناسب أحد الأسس التي تحدد شرعية استخدام القوة أو الإجراءات القسرية في العلاقات الدولية. ولا يمكن تبرير الأفعال غير المتناسبة حتى لو كانت ضمن سياق الدفاع عن النفس.

2-التأصيل التاريخي لمبدأ التناسب

نشأ هذا المبدأ في البداية ضمن قواعد القانون الروماني، الذي كان يتطلب وجود تناسب بين الجريمة والعقوبة. ومع مرور الوقت، تطور ليصبح أحد الأسس الرئيسية للقانون الإنساني الدولي، خاصة من خلال اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

[1] عبد الله نادر. مبادئ القانون الدولي العام وتطبيقاتها المعاصرة. دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2019، ص141

[2] الخطيب أحمد. مبادئ القانون الدولي العام. دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2020، ص 102

وقد أصبح يُستخدم لتقييم مشروعية الهجمات العسكرية والعقوبات المفروضة في أوقات السلم والحرب.

تم تأصيل هذا المفهوم في الفكر القانوني المعاصر من خلال ممارسات مجلس الأمن واجتهادات المحاكم الدولية، التي أكدت على ضرورة أن يكون أي إجراء متخذ خاليًا من الأضرار غير المبررة أو المفرطة مقارنة بالفائدة المتوقعة منه [1].

3- مبدأ التناسب في القانون الدولي العام

يعتبر مبدأ التناسب قاعدة أساسية في القانون الدولي، حيث يُستخدم لتقييم شرعية تصرفات الدول، خاصة تلك المتعلقة باستخدام القوة أو فرض العقوبات. في إطار العقوبات الدولية، يتطلب هذا المبدأ من الجهة التي تفرض العقوبة التأكد من أن الإجراء المتخذ:

- يُحقق هدفًا مشروعًا.
- لا يفرض معاناة مفرطة على السكان المدنيين.
- لا يُؤدي إلى أضرار أكبر من الأذى المراد منعه .وقد أُكد هذا المفهوم في قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل في فلسطين المحتلة (2004)، حيث اعتبرت المحكمة أن التدابير الأمنية الإسرائيلية لا تفي بشرط التناسب بالنظر إلى الأثر الكبير الذي تُحدثه على السكان المدنيين[2].

4-التناسب في القانون الدولي الإنساني

في سياق النزاعات المسلحة، يُعتبر مبدأ التناسب واحدًا من المبادئ الثلاثة الأساسية، إلى جانب مبدأ الضرورة والتمييز. وينص هذا المبدأ على أنه يجب ألا تكون الأضرار الجانبية، مثل

---

[1] العطار سعيد. دراسات في القانون الدولي الإنساني. دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 2018، ص 56

[2] محكمة العدل الدولية. الرأي الاستشاري بشأن الجدار الفاصل في فلسطين المحتلة. لاهاي، 2004، ص 143

وفاة المدنيين أو تدمير الممتلكات المدنية، الناتجة عن هجوم على هدف عسكري مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة من ذلك الهجوم[1].

على سبيل المثال، يُعتبر استخدام القصف الجوي على مناطق سكنية بهدف تدمير منشأة عسكرية صغيرة انتهاكًا واضحًا لهذا المبدأ، إلا إذا أثبتت القوات المهاجمة أن الخطر يستدعي هذا الإجراء وأنها اتخذت جميع التدابير الممكنة لتقليل الأضرار الجانبية .

5-مبدأ التناسب في العقوبات الاقتصادية

عند فرض العقوبات الاقتصادية، يُعتمد مبدأ التناسب لضمان عدم تسبب الإجراءات المتخذة في معاناة إنسانية مفرطة. على سبيل المثال، في حالة العقوبات المفروضة على العراق بعد عام 1990، اعتبرت العديد من المنظمات الدولية أن العقوبات التي أثرت على مجالات الصحة والغذاء والمياه كانت غير متناسبة مع الهدف المنشود، وهو احتواء النظام العراقي. هذا الأمر أثار نقاشات واسعة حول ضرورة إعادة تصميم العقوبات بما يتماشى مع الاعتبارات الإنسانية[2].

6- التناسب كشرط للشرعية الدولية

لا يقتصر مبدأ التناسب على كونه توجيهًا أخلاقيًا أو فنيًا فحسب، بل يُعتبر أيضًا شرطًا أساسيًا لتقييم شرعية الإجراءات في القانون الدولي. فإذا ثبت أن العقوبات أو التدخلات العسكرية قد تجاوزت حدود الضرورة أو تسببت في أضرار مفرطة، فإنها تُعتبر غير مشروعة، وقد تشكل

[1] التونجي فؤاد. قواعد القانون الدولي الإنساني: المبادئ الأساسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 210

[2] اللؤلؤي عبد الله. الاقتصاد الدولي والعقوبات الاقتصادية: دراسة تحليلية في القانون الدولي. الطبعة الثانية، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، 2003، ص 190

أساسًا للمسؤولية القانونية الدولية، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [1] .

7-التحديات في تطبيق مبدأ التناسب

على الرغم من وضوح المبدأ من الناحية النظرية، إلا أن تطبيقه العملي يواجه العديد من التحديات، أبرزها:

- عدم وجود معايير دقيقة لقياس "الإفراط" في الأضرار .

-صعوبة التقييم الموضوعي للنتائج المحتملة مقارنة بالأهداف المرجوة.

-التأثيرات السياسية على قرارات العقوبات، مما يؤدي أحيانًا إلى تفسير المبدأ بطرق متحيزة[2].

ومع ذلك، يظل مبدأ التناسب أحد الضمانات القانونية الأساسية التي تساهم في الحد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق العلاقات الدولية.

ثانيًا: تطبيقات مبدأ التناسب في سياق العقوبات

يعتبر مبدأ التناسب الية قانونية تهدف إلى ضمان عدم تجاوز العقوبات لأغراضها المشروعة، مما يحقق توازنًا بين الأثر المرغوب والضرر الناتج. وتبرز أهمية هذا المبدأ عند تقييم عدالة العقوبات المفروضة على المستوى الدولي وفعاليتها في احترام حقوق الإنسان.

1- التناسب في العقوبات الذكية (الموجهة)

برز مفهوم العقوبات الذكية أو الموجهة كوسيلة فعالة لتطبيق مبدأ التناسب، حيث يتم استهداف الأفراد أو الكيانات المسؤولة مباشرة عن الانتهاكات، دون التأثير على عموم السكان.

---

[1] محمد حسن. القانون الدولي العام: المبادئ والتطبيقات. الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، بيروت، 2015، ص 220

[2] أحمد محمود. التحديات القانونية في تطبيق مبدأ التناسب في العقوبات الدولية. مجلة القانون الدولي، العدد 25، 2018، ص 145 .

على سبيل المثال، تُعتبر عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على مسؤولين إيرانيين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والتي شملت تجميد الأصول وحظر السفر، نموذجًا جيدًا لتطبيق هذا المبدأ، إذ تستهدف المسؤولين دون الإضرار بالاقتصاد الإيراني بشكل عام أو بالسكان المدنيين [1].

2-التناسب في العقوبات السياسية والدبلوماسية

في الساحة السياسية والدبلوماسية، يُعتمد مبدأ التناسب لتقييم ما إذا كانت العقوبات ملائمة للفعل الذي يستدعي العقوبة. على سبيل المثال، عندما قامت دول غربية بطرد

دبلوماسيين روس بعد حادثة تسميم العميل المزدوج سكريبال في بريطانيا عام 2018، اعتُبرت هذه الخطوات متناسبة، حيث لم تتجاوز حدود الرد الدبلوماسي المعترف به دوليًا، ولم تؤدِ إلى انهيار العلاقات بشكل كامل بين الجانبين، بل حافظت على حد أدنى من التواصل .

3- تطبيقات في قرارات مجلس الأمن

حتى في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يُؤخذ في الاعتبار مبدأ التناسب، على الرغم من الطابع السياسي الذي يميز بعض هذه القرارات. على سبيل المثال، عند فرض عقوبات على كوريا الشمالية بسبب تجاربها النووية، سعى المجلس لتفادي العقوبات الشاملة، وبدلاً من ذلك، اعتمد قيوداً اقتصادية جزئية تستهدف المواد المرتبطة بالبرنامج النووي فقط، مثل تقييد صادرات الفحم والمعادن. وهذا يعكس الجهود المبذولة لتطبيق مبدأ التناسب [2].

[1] عادل يوسف. العقوبات الذكية: أثرها على حقوق الإنسان والعدالة الدولية. الطبعة الأولى، دار المدى للنشر، دمشق، 2017، ص 115 .

[2] عبد الله سعيد. القرارات الدولية والعقوبات الاقتصادية: دراسة في قرارات مجلس الأمن. الطبعة الأولى، دار الطليعة للنشر، بيروت، 2019، ص 210

4- المراقبة الدولية لمبدأ التناسب

بدأت بعض الهيئات الدولية، مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في مراقبة مدى التزام الدول بمبدأ التناسب عند فرض العقوبات، خاصةً عندما تكون هذه العقوبات جماعية[1]. وغالبًا ما توصي هذه اللجان بإجراء تقييم شامل للأثر الإنساني قبل فرض أي عقوبة، مع اعتماد ما يُعرف بـ"اختبار التناسب"، الذي يتضمن:

- تقييم الهدف المشروع للعقوبة.
- تحليل الأضرار المحتملة على المدنيين.
- النظر في البدائل المتاحة التي تُحدث ضررًا أقل .

5- صعوبات التقييم الواقعي لمبدا التناسب في سياق العقوبات الدولية

- **غياب معايير موحدة:** لا توجد معايير دولية دقيقة تقيس ما إذا كانت العقوبة متناسبة مع الانتهاك أو السلوك المستهدف، مما يفتح المجال لاجتهادات متباينة.
- **الطابع المتغير للعقوبات:** تختلف آثار العقوبات بمرور الوقت ووفقًا للظروف الاقتصادية والسياسية للدولة المعنية، ما يصعّب الحكم على مدى تناسبها في لحظة معينة.
- **تعقيد تقييم الأضرار غير المباشرة:** يصعب تقدير مدى تأثر المدنيين أو القطاعات الحيوية بشكل غير مباشر، وهو عنصر مهم في تحديد مدى التناسب.
- **التمييز بين الأثر المقصود وغير المقصود:** من الصعب فصل الآثار الناتجة عن العقوبة ذاتها عن تلك الناتجة عن ردود فعل الحكومة المستهدفة أو العوامل الداخلية.

[1] نصر فاطمة. دور الهيئات الدولية في مراقبة تطبيق مبدأ التناسب في العقوبات. مجلة القانون الدولي الإنساني، العدد 42، 2020، ص 75 .

- **نقص المعلومات والشفافية:** غالبًا ما تفتقر الدول والمنظمات إلى بيانات دقيقة ومحدثة حول الوضع الإنساني والاقتصادي في الدول الخاضعة للعقوبات.
- **تأثير الأجندات السياسية:** تتأثر قرارات تقييم التناسب أحيانًا بالتحالفات والمصالح الجيوسياسية، ما يُفقدها الطابع الموضوعي المحايد.
- **تعدد مصادر العقوبات:** عند فرض عقوبات من جهات مختلفة (أممية، إقليمية، وطنية)، يصبح تقييم التناسب أكثر تعقيدًا بسبب تداخل الأهداف والوسائل[1].

ثالثًا: أهمية مبدأ التناسب في حماية حقوق الإنسان

تبرز أهمية مبدأ التناسب كحاجز قانوني وأخلاقي يقيّد الاستخدام المفرط لأدوات العقوبات، مما يضمن عدم تحول هذه الإجراءات من وسائل للضغط السياسي إلى أدوات تؤدي إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان[2].

❖ الحد من الأثر الجماعي للعقوبات

يساهم مبدأ التناسب في ضمان ألا تتسبب العقوبات في أضرار جماعية لشرائح واسعة من السكان، وخصوصًا الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمرضى، وذلك من خلال فرض تدابير تستهدف الجهات المسؤولة مباشرة عن الانتهاك دون الإضرار بالمجتمع ككل.

❖ ضمان عدالة الإجراءات الدولية

يساعد هذا المبدأ في تحقيق نوع من العدالة الإجرائية، من خلال إخضاع العقوبات لتقييم دقيق يتناسب مع طبيعة المخالفة الدولية المرتكبة، مما يعزز مصداقية القانون الدولي ويمنع استخدام العقوبات كأداة للهيمنة السياسية.

---

[1] عبد الله يوسف. التحديات في تطبيق مبدأ التناسب عند فرض العقوبات المتعددة المصادر. مجلة الدراسات الدولية، العدد 12، 2021، ص 134 .

[2] حسن ليلى. مبادئ التناسب في العقوبات وحماية حقوق الإنسان: دراسة مقارنة. دار الثقافة القانونية، القاهرة، 2018، ص 45

❖ **تعزيز مشروعية العقوبات في القانون الدولي**

كلما كانت العقوبات متناسبة ومحددة، زادت مشروعيتها أمام الرأي العام الدولي والهيئات الرقابية، مما يحدّ من الطعن فيها على أساس انتهاك حقوق الإنسان، كما يحفّز الدول على الامتثال للقرارات الدولية بدلًا من رفضها أو الالتفاف عليها[1].

❖ **تحقيق التوازن بين الردع وحماية الكرامة الإنسانية** التناسب لا يُضعف أثر الردع الذي تسعى العقوبات لتحقيقه، بل يضمن أن هذا

❖ الردع لا يأتي على حساب الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية، مما يُسهم في الحفاظ على طابع الإجراءات العقابية كوسيلة قانونية لا كأداة للانتقام.

الفرع الثاني: مبدأ الضرورة في فرض العقوبات

مبدأ الضرورة من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي، ويُستخدم لتبرير اتخاذ تدابير استثنائية، منها فرض العقوبات، شريطة أن تكون تلك الإجراءات هي الوسيلة الوحيدة لحماية مصلحة أساسية في مواجهة خطر داهم. ويُشكّل هذا المبدأ أداة قانونية لضبط اللجوء إلى العقوبات، بما يضمن عدم استخدامها بشكل تعسفي أو غير متناسب مع الهدف المشروع المراد تحقيقه.[2].

[1] بن ناصر عبد الحميد. دور مبدأ التناسب في تعزيز مشروعية العقوبات في القانون الدولي. مجلة القانون الدولي، العدد 8، 2020، ص 102 .

[2] الجبوري سمية. مفهوم الضرورة في القانون الدولي: دراسة تطبيقية على العقوبات الدولية. مركز الدراسات القانونية، 2019، ص 59 .

أولًا: مفهوم مبدأ الضرورة في القانون الدولي

يعتبر مبدأ الضرورة من المبادئ الجوهرية في القانون الدولي، حيث يُستخدم لتبرير فرض العقوبات عندما تصبح الوسائل الأخرى غير فعّالة. في هذا السياق، يُفترض أن تكون العقوبات إجراءً استثنائيًا يُطبق فقط عندما تقتضي الحاجة الملحة لحماية السلم والأمن الدوليين أو حقوق الإنسان .

1- تعريف مبدأ الضرورة

يعني مبدأ الضرورة في القانون الدولي أن الدولة يمكنها، في حالات استثنائية، أن تتجاوز بعض التزاماتها الدولية إذا كان هذا الإجراء هو الوسيلة الوحيدة لحماية مصلحة أساسية من خطر جسيم ومباشر. وقد تم توثيق هذا المبدأ في المادة 25 من مشروع مواد لجنة القانون الدولي لعام 2001 المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة [1] .

2- الشروط القانونية لتفعيل المبدأ

- ✓ يجب أن يكون هناك تهديد حقيقي وفوري لمصلحة أساسية، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو بيئية، بحيث يستحيل حماية هذه المصلحة بوسائل أخرى.
- ✓ يجب أن يكون الفعل الذي يتم اتخاذه نتيجة الضرورة هو الخيار الوحيد المتاح لحماية المصلحة الجوهرية. ولا يمكن تفعيل المبدأ إذا كانت هناك بدائل قابلة للتنفيذ ضمن الأطر القانونية الدولية.
- ✓ يجب أن تكون المصلحة التي يتم اللجوء إلى الضرورة لحمايتها ذات طابع جوهري بالنسبة للدولة، كالأمن القومي، حقوق الإنسان الأساسية، أو الحفاظ على البيئة.

[1] عبد السلام نزار. مبدأ الضرورة في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية في ضوء مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة. دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 77 .

- ✓ يجب ألا يتسبب الفعل في الإضرار بمصالح أو حقوق دولة أخرى بشكل يتعارض مع الالتزامات الدولية الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان أو القواعد الأساسية للقانون الدولي[1].
- ✓ يجب أن يكون الفعل الذي يتم اتخاذه متناسبًا مع درجة الخطورة التي تهدد المصلحة الأساسية. فلا يمكن اللجوء إلى العقوبات أو الإجراءات القسرية المفرطة التي تتجاوز ما هو ضروري للحفاظ على المصلحة.

3- الطبيعة الاستثنائية للمبدأ

يُعتبر مبدأ الضرورة وسيلة استثنائية تُستخدم فقط بعد استنفاد جميع البدائل القانونية المتاحة، مما يستدعي تفسيرًا دقيقًا وصارمًا. على سبيل المثال، لا يمكن الاستناد إلى هذا المبدأ لتبرير فرض عقوبات اقتصادية من قبل دولة بمفردها إذا كانت هذه العقوبات تتعارض مع التزاماتها الأساسية في مجال حقوق الإنسان .

4 -مثال تطبيقي

في قضية (1997) Gabcíkovo–Nagymaros أمام محكمة العدل الدولية، ناقشت المجر استخدام الضرورة لتبرير إيقاف مشروع مشترك مع سلوفاكيا، لكن المحكمة شددت على أن شروط المبدأ لم تتوافر، مما يعكس صرامة تطبيقه دوليًا.

[1] دوش فادي. القيود القانونية على ممارسة مبدأ الضرورة في القانون الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 64 .

ثانيًا: شروط تفعيل هذا المبدأ في إطار العقوبات

يتطلب تفعيل مبدأ الضرورة في سياق فرض العقوبات توفر مجموعة من الشروط الدقيقة لضمان شرعية الإجراء وعدم تعارضه مع مبادئ حقوق الإنسان.منها :

- ✓ **وجود تهديد جسيم ووشيك:** يجب أن يكون هناك تهديد خطير وحالي يشكل خطرًا على السلم والأمن الدوليين أو يمثل انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، مما يستدعي تدخلًا عاجلًا لا يحتمل التأجيل.
- ✓ **استنفاد كافة الوسائل السلمية:** لا يتم فرض العقوبات إلا بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية، مثل الحوار والوساطة والمفاوضات، مما يجعل العقوبات الخيار الأخير المتاح أمام المجتمع الدولي.
- ✓ **الضرورة والاحتياج الواقعي للعقوبات:** يجب أن تكون العقوبات الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق الهدف المشروع، وأن يكون البديل عنها غير مجدٍ أو غير فعال في ردع التهديد أو الانتهاك.
- ✓ **تناسب الضرر مع المنفعة المتوقعة:** لا تُعتبر العقوبات مقبولة إذا أدت إلى أضرار إنسانية تفوق الفوائد المرجوة منها، مثل تدمير نظم الرعاية الصحية أو التسبب في أزمات غذائية ومجاعات.
- ✓ **تحديد المدة والأهداف بدقة:** ينبغي أن تكون العقوبات مؤقتة بطبيعتها، وموجهة لتحقيق أهداف محددة وواضحة، مع ضرورة رفعها فور زوال السبب الذي أدى إلى فرضها، لتجنب تحولها إلى وسيلة للعقاب الجماعي أو الانتقام السياسي[1].

[1] عبد الله الشافعي، القانون الدولي وحقوق الإنسان في ظل الأزمات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2020، ص 219

ثالثًا: الرقابة على احترام مبدأ الضرورة

تخضع العقوبات لرقابة دولية لضمان احترام مبدأ الضرورة، تمارسها جهات مثل مجلس حقوق الإنسان، لجان العقوبات بمجلس الأمن، والمنظمات غير الحكومية التي ترصد الأثر الميداني للعقوبات. وتُعد آليات المراجعة الدورية الشاملة وسيلة فعالة لمراقبة التزام الدول بالمعايير القانونية.

كما تساهم المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في تقييم قانونية العقوبات، مثل تدخل الأخيرة في قضية العقوبات الأمريكية على إيران سنة 2018، مما يعزز من الحماية القانونية ويمنع استغلال مبدأ الضرورة لتبرير عقوبات تعسفية.

- ✓ **الرقابة القضائية الدولية**

تلعب المحاكم الدولية، وعلى رأسها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، دورًا رئيسيًا في مراقبة مدى التزام الدول بمبدأ الضرورة عند فرض العقوبات، وذلك من خلال فحص مدى قانونية الإجراءات المتخذة مقارنة بالمخاطر المزعومة[1].

- ✓ **آليات الأمم المتحدة**

تعتمد مجالس وهيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان أو مجلس الأمن، على آليات تقارير دورية ومراجعات من قبل لجان مستقلة لتقييم مدى احترام مبدأ الضرورة، خصوصًا عند فرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية.

- ✓ **دور منظمات المجتمع المدني**

تساهم المنظمات الحقوقية الدولية، مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، في تسليط الضوء على الانتهاكات الناتجة عن تطبيق العقوبات، وتقدم تقارير موثقة تضع الدول تحت رقابة الرأي العام الدولي.

[1] خليل عمر. الرقابة على العقوبات الدولية: بين القانون الدولي وحقوق الإنسان. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2021، ص 179.

- ✓ **الرقابة الداخلية البرلمانية والقضائية**

تفرض بعض الدول المتقدمة رقابة داخلية من خلال البرلمانات الوطنية والمحاكم الدستورية، لضمان احترام المبادئ الدولية عند اتخاذ قرارات العقوبات الخارجية[1].

الفرع الثالث: توازن العقوبات مع حقوق الإنسان في السياق الدولي

يُعتبر تحقيق التوازن بين فرض العقوبات الدولية وضمان احترام حقوق الإنسان تحديًا قانونيًا وإنسانيًا معقدًا، خاصة في ظل التوترات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها العلاقات الدولية.

فبين الحاجة إلى الردع والضغط، وضرورة حماية المدنيين، تسعى المنظومة الدولية إلى إيجاد أرضية مشتركة تمنع تجاوز العقوبات لحدود القانون الإنساني وحقوق الإنسان. وقد نتج عن ذلك تطوير مبادئ وأدوات تهدف إلى ضبط هذا التوازن وضمان عدم استخدامه كوسيلة للقمع أو المعاناة الجماعية[2].

أولاً: المبادئ الأساسية

لتحقيق توازن بين العقوبات وحقوق الإنسان في سعي الدول والمنظمات الدولية نحو فرض عقوبات فعالة، ظهر عدد من المبادئ التي تهدف إلى ضمان أن تظل هذه الإجراءات في إطار الشرعية الدولية وتحترم الحد الأدنى من الحقوق الأساسية للإنسان.وهي :

[1] رباح ندى. الرقابة الديمقراطية على السياسة الخارجية: بين البرلمان والمحاكم. دار الميزان للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2021، ص 147

[2] يوسف زكريا. العقوبات الدولية وحقوق الإنسان في ظل النظام الدولي المعاصر. دار الكتاب الجامعي، الجزائر، الطبعة الثانية، 2022، ص 199 .

❖ **مبدأ المشروعية**

يمثل مبدأ المشروعية أساسًا قانونيًا حيويًا لفرض العقوبات، حيث يتطلب أن تصدر هذه العقوبات عن سلطة دولية مخولة وفقًا لميثاق الأمم المتحدة أو اتفاقيات دولية أخرى. ينبغي أن تستند العقوبات إلى قواعد قانونية واضحة ومحددة، مما يضمن عدم استخدامها بشكل تعسفي أو لأغراض سياسية بحتة.

كما يجب أن تكون القرارات المرتبطة بفرض العقوبات مبررة قانونيًا بشكل واضح، مع توضيح الأسس الواقعية والحقوقية التي استندت إليها، وذلك لتعزيز الثقة في شرعية العقوبات وتجنب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي[1].

❖ **مبدا التمييز**

يعني هذا المبدأ أن العقوبات لا يجوز أن تُفرض على أساس عنصري أو ديني أو قومي أو أي معيار تمييزي آخر يخالف مبادئ المساواة والعدالة الدولية. بل يجب أن تكون العقوبات مبنية على أفعال معينة تُعد انتهاكًا للقانون الدولي، بحيث يُحاسب الفاعل على فعله، لا على انتمائه.

ويُعد احترام هذا المبدأ ضروريًا لتفادي وصم جماعات أو شعوب بعينها، كما يسهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي داخل الدول المستهدفة ويمنع إشعال الفتن الطائفية أو العنصرية كنتيجة غير مباشرة للعقوبات[2].

[1] خليفة مروان. القانون الدولي ومشروعية العقوبات الاقتصادية. المركز العربي للدراسات القانونية، تونس، الطبعة الأولى، 2020، ص 88 .

[2] القاسمي عماد الدين، "القيود القانونية على العقوبات الدولية في القانون الدولي العام"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2018، ص. 122

❖ **مبدأ الشفافية والمساءلة**

يتطلب هذا المبدأ أن تخضع عملية فرض العقوبات ومتابعتها لرقابة دولية مؤسسية، مما يضمن سلامة الإجراءات ويحول دون حدوث انحرافات في التنفيذ. يتم ذلك من خلال آليات متعددة، مثل لجان المراقبة في مجلس الأمن أو أجهزة التدقيق التابعة للأمم المتحدة، حيث تُنشر تقارير دورية حول مدى التزام الدول بالعقوبات المفروضة[1].

كما يمكن للأطراف المتضررة تقديم اعتراضات ومطالبات قانونية تتيح إعادة النظر في القرارات أو تعديلها، مما يعزز ثقافة المحاسبة ويمنع استخدام العقوبات كأداة سياسية تعسفية.

❖ **مبدا المرونة الانسانية**

يُعتبر هذا المبدأ من الأسس الجوهرية التي تضمن عدم تحول العقوبات إلى أداة لمعاقبة الشعوب بدلاً من الأنظمة أو الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات. فهو يلزم الجهات التي تفرض العقوبات باستثناء المواد الغذائية والأدوية والمساعدات الإنسانية من القيود المفروضة، مما يتيح وصولها إلى المناطق المتضررة. كما يتطلب اتخاذ تدابير استباقية لتخفيف الأثر الإنساني للعقوبات، مثل إنشاء آليات خاصة لتسهيل مرور المساعدات وتقديم استثناءات قانونية للمنظمات الإنسانية. وبهذا، يتم ضمان احترام الكرامة الإنسانية حتى في أوقات الصراع أو الردع الدولي[2].

[1] شفيق طارق، القانون الدولي وحقوق الإنسان في ظل العقوبات الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020، ص. 145

[2] منصور أحمد. الضمانات الإنسانية في القانون الدولي عند فرض العقوبات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2019، ص 113

ثانيًا: الاليات الدولية لتحقيق التوازن بين العقوبات وحقوق الإنسان

من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان عند فرض العقوبات، اعتمد المجتمع الدولي مجموعة من الآليات والأدوات القانونية والمؤسسية، التي تسعى لضمان فعالية العقوبات دون التسبب في آثار غير مقبولة على الشعوب[1].

- **العقوبات الذكية (المستهدفة)**

ظهرت العقوبات الذكية كاستجابة مباشرة للانتقادات الموجهة للعقوبات الشاملة، التي غالبًا ما تلحق الأذى بالمدنيين أكثر من الأنظمة المستهدفة. تهدف هذه العقوبات إلى تقليل الأضرار الجانبية من خلال التركيز على الأفراد أو الكيانات المتورطة مباشرة في انتهاكات القانون الدولي أو في تهديد السلم والأمن الدوليين. عادةً ما تشمل هذه الإجراءات تجميد الأصول المالية، حظر السفر، وتقييد التعاملات التجارية مع شركات أو جهات معينة، دون التأثير على الاقتصاد الوطني بشكل عام. يُعتبر هذا النوع من العقوبات أداة أكثر دقة وفعالية، ويحظى بدعم أوسع من المجتمع الدولي نظرًا لتقليصه للأعباء الإنسانية، خاصة في الدول ذات الأوضاع الاجتماعية الهشة[2].

- **اليات التقييم الانساني**

تعتبر آليات التقييم الإنساني أساسية في رصد تأثيرات العقوبات الدولية على الفئات السكانية الضعيفة، خصوصًا في سياقات الأزمات الإنسانية المعقدة. تتولى منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مسؤولية تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذه العقوبات، وتقوم بإعداد تقارير دورية تُرفع إلى الجهات المعنية في

[1] خليفة محمد. التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان في القانون الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2020، ص 156 .

[2] العزاوي نجلاء عبد الكريم. العقوبات الدولية في ضوء القانون الدولي العام. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019، ص 211 .

الأمم المتحدة. تتيح هذه الآليات إمكانية تعديل أو تخفيف القيود المفروضة إذا ثبت أن العقوبات تعيق وصول المساعدات أو تؤثر سلبًا على الخدمات الأساسية. ومن ثم، تساهم هذه الآليات في الحفاظ على التوازن بين الأهداف السياسية للعقوبات والالتزامات الأخلاقية والإنسانية التي يتحملها المجتمع الدولي[1].

- **لجان المراجعة داخل الأمم المتحدة**

تُعتبر لجان المراجعة، مثل لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، آلية مؤسسية حيوية لإضفاء الشرعية والتوازن على نظام العقوبات الدولية. فهي تتيح للدول المتضررة أو للأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات تقديم طلبات استئناف أو اعتراضات قانونية، مدعومة بالأدلة والدفوع القانونية، لطلب استثناءات لأسباب إنسانية أو اقتصادية ملحة[2].

كما تقوم هذه اللجان بمراجعة مدى توافق العقوبات مع المعايير القانونية الدولية، مما يضمن استمرار الرقابة المؤسسية على هذه التدابير، ويقلل من خطر التعسف في فرض العقوبات، ويعزز ثقة الدول في النظام الدولي.

- **الإجراءات القضائية الدولية**

تُعتبر الإجراءات القضائية الدولية من أبرز الضمانات القانونية التي تحمي الأفراد والدول من الانتهاكات المحتملة الناتجة عن تطبيق العقوبات الدولية. يمكن للمتضررين اللجوء إلى محاكم دولية أو إقليمية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو محكمة العدل الدولية، للطعن في مشروعية هذه العقوبات، خاصة إذا أدت إلى انتهاك حقوق أساسية مثل حق الملكية، حرية التنقل، أو الحق في حياة كريمة[3]. تتيح هذه الآلية إعادة النظر في العقوبات

[1] منصور فاطمة الزهراء. أثر العقوبات الدولية على حقوق الإنسان. المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الثانية، 2020، ص 135 .

[2] مروان أحمد جمال. العقوبات الدولية وآليات المراجعة القانونية في الأمم المتحدة. دار العلم للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص 167 .

[3] الحاج فاطمة. الحماية القانونية للأفراد في إطار العقوبات الدولية. دار الكتب القانونية، بيروت، الطبعة الثانية، 2021، ص 102 .

وتوفير الإنصاف القانوني للضحايا، كما تعزز الرقابة القضائية على القرارات السياسية، مما يسهم في فرض عقوبات أكثر دقة وعدالة وفقًا لمعايير قانونية صارمة.

ثالثًا: أثر التوازن على مشروعية العقوبات الدولية

إن السعي لتحقيق توازن بين العقوبات الدولية واحترام حقوق الإنسان لا يهدف فقط إلى تقليل الأضرار، بل يؤثر بشكل مباشر على مشروعية تلك العقوبات. فالعقوبات التي تُصاغ وتُنفذ وفقًا لمبادئ العدالة الدولية تكتسب شرعية قانونية وأخلاقية، مما يعزز فعاليتها ويزيد من قبولها على الصعيد الدولي.

1-تعزيز القبول الدولي للعقوبات

إن مراعاة التوازن بين فرض العقوبات واحترام حقوق الإنسان يسهم في إضفاء طابع شرعي عليها في نظر المجتمع الدولي. فعندما تُصمم العقوبات بطريقة لا تضر بالمدنيين وتلتزم بالمبادئ الإنسانية، تزداد احتمالية قبولها من قبل الدول الأخرى، خاصة تلك التي تميل إلى الحياد أو التي تتحفظ عادةً على السياسات العقابية[1].

هذا القبول الدولي يعزز من فاعلية العقوبات كوسيلة ضغط دبلوماسي، ويقلل من المعارضة السياسية داخل المنظمات الدولية. كما يُنظر إلى العقوبات المتوازنة باعتبارها انعكاسًا لرغبة المجتمع الدولي في احترام القيم المشتركة، بدلًا من كونها مجرد وسيلة لفرض الهيمنة أو العقاب السياسي.

[1] الطاهر سامية. العقوبات الدولية والقبول العالمي: دراسة في القيم الإنسانية والتوازن الدولي. منشورات الأكاديمية الدولية للدراسات القانونية، القاهرة، 2020، ص 115 .

2-تحصين العقوبات من الطعن القضائي

إن الالتزام بالمبادئ القانونية كالتناسب والضرورة والشرعية، يجعل من العقوبات أقل عرضة للطعن أمام الهيئات القضائية الدولية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو محكمة العدل الدولية. فعندما تُصاغ العقوبات وفق ضوابط قانونية واضحة، وتُفرض من خلال آليات رقابية شفافة، فإنها تكتسب حماية قانونية أقوى، مما يصعب الطعن فيها بزعم خرق القوانين الدولية أو انتهاك الحقوق الأساسية.

وفي المقابل، فإن أي انحراف عن هذه المبادئ قد يؤدي إلى قرارات قضائية تُدين الجهة الفارضة للعقوبة، مما يُفقد العقوبات مشروعيتها القانونية ويقوض فاعليتها[1].

3-تقوية مصداقية المنظمات الدولية

تعتبر مشروعية العقوبات تعبيرًا مباشرًا عن مصداقية الجهات التي تفرضها. فعندما تلتزم المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، بمبادئ الشفافية وعدم التمييز والتوازن الإنساني، فإن ذلك يعزز من مكانتها في النظام الدولي ويظهر حيادها وعدالتها[2].

على النقيض، فإن العقوبات التي تُعتبر غير متوازنة أو مسيّسة تؤدي إلى تقويض ثقة الدول الأعضاء في هذه المنظمات، وتثير الشكوك حول نزاهة قراراتها. لذا، فإن الالتزام بالتوازن القانوني والإنساني لا يعزز فقط مشروعية العقوبات، بل يعزز أيضًا شرعية المنظمات الدولية نفسها.

---

[1] عبد الله ياسر، "الرقابة القضائية على مشروعية العقوبات الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019، ص. 112

[2] يوسف أحمد. مصداقية المنظمات الدولية: دراسة في التحديات المعاصرة لقرارات العقوبات. مجلة الدراسات القانونية الدولية، 2021، ص 150

4-تحقيق فعالية العقوبات

تُظهر التجارب الدولية أن العقوبات التي تُراعي الأبعاد الإنسانية تكون أكثر تأثيرًا من حيث النتائج. فالعقوبات الشاملة التي تُفرض دون تمييز تؤدي غالبًا إلى معاناة المدنيين، ما يخلق موجة تضامن مع الدولة المستهدفة ويُضعف التأثير السياسي المنشود.

في المقابل، العقوبات المتوازنة والمستهدفة تقلل من الأضرار الجانبية، وتضع المسؤولية على الأفراد أو الكيانات المتسببة في خرق القانون، مما يؤدي إلى ضغط فعّال دون الإضرار بالبنية الاجتماعية أو الاقتصادية للدولة. وبالتالي، فإن التوازن يعزز فعالية العقوبات من خلال التركيز على تحقيق الأهداف دون انتهاك القيم الإنسانية[1].

المطلب الثاني : اليات دولية للحد من الاضرار الناتجة عن فرض العقوبات

أظهرت التجارب الدولية أن العقوبات، على الرغم من أهدافها السياسية والقانونية، قد تترك آثارًا سلبية واسعة، خاصة على الصعيدين الإنساني والاجتماعي. لذلك، عملت المنظومة الدولية على تطوير آليات بديلة أو مرافقة للعقوبات التقليدية، بهدف التخفيف من آثارها وضمان توافقها مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه الآليات تبرز العقوبات الذكية، ودور المنظمات الإنسانية، بالإضافة إلى الوسائل البديلة للعقوبات، التي تُعتبر خيارًا إنسانيًا وقانونيًا أكثر توازنًا[2].

[1] الرفاعي فاطمة. العقوبات المتوازنة وأثرها في تحقيق الأهداف السياسية: تحليل نقدي للآثار الإنسانية. دار الكتاب الجامعي، دبي، 2023، ص 78

[2] David Cortright and George A. Lopez, The Sanctions Decade: Assessing UN Strategies in the 1990s, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2000, p. 213.

الفرع الأول: العقوبات المستهدفة "الذكية": تعريفها وآليات تطبيقها

جاءت العقوبات الذكية كردّ عملي على فشل العقوبات الشاملة في احترام الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، حيث طُوّرت هذه الآلية لتعزيز فعالية العقوبات دون الإضرار بالسكان المدنيين. وقد تبنتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كأداة أكثر دقة في استهداف المسؤولين عن الانتهاكات[1].

أولاً: تعريف العقوبات المستهدفة "الذكية"

تشير العقوبات الذكية أو "الموجهة" إلى الإجراءات العقابية التي تُفرض على أفراد أو كيانات محددة يُعتقد أنها متورطة في تهديد الأمن والسلم الدوليين أو في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، سواء في سياق القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان. وتختلف هذه العقوبات عن العقوبات الشاملة في أنها لا تستهدف الدولة بأكملها، بل تركز على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يُعتبرون مصدر التهديد أو المسؤولية .

تشمل هذه العقوبات تدابير مثل تجميد الأصول المالية، بالإضافة إلى منع إقامة علاقات تجارية أو مالية مع الجهات المستهدفة . وتستند الإجراءات إلى قرارات صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 39 التي تمنح المجلس صلاحية تحديد وجود تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل عدواني، والمادة 41 التي تتيح اتخاذ تدابير غير عسكرية، بما في ذلك "الوقف الكامل أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية والمواصلات"[2].

وقد تم اعتماد هذا النوع من العقوبات لأول مرة في تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في حالات مثل العقوبات المفروضة على العراق (1990) حيث اتضح من التجارب الميدانية أن

---

[1] جابر سعيد. العقوبات الذكية وآليات تطبيقها في النظام الدولي. مجلة القانون الدولي، 2020، ص 101.

[2] سعيد هاني. العقوبات الدولية: التحديات وآليات التطبيق في النظام المعاصر. القاهرة: دار المعرفة القانونية، 2019، ص 78 .

العقوبات الشاملة أدت إلى تدهور واسع في الأوضاع الإنسانية، وخصوصًا في العراق، مما دفع المجتمع الدولي، وتحديدًا لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، إلى تطوير أدوات أكثر دقة وأقل. خصوصًا في إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة ضررًا على المدنيين حيث تم اصدار قرارات تتضمن قوائم مستهدفة لأفراد يُشتبه في ضلوعهم في دعم الإرهاب أو انتهاك حقوق الإنسان، وذلك استنادًا إلى لوائح تنظيمية مثل اللائحة رقم 2001/2580 بشأن تطبيق إجراءات موجهة ضد الأشخاص والجماعات غير التابعة للدول والضالعة في أنشطة إرهابية.

تعتبر العقوبات الذكية تجسيدًا عمليًا لمبدأ التناسب الذي ينص عليه القانون الدولي، حيث تهدف إلى تحقيق الردع دون التسبب في معاناة جماعية أو انتهاك الحقوق الأساسية للسكان. وهذا يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وخاصة المادة 1 التي تؤكد على كرامة الإنسان، والمادة 25 التي تضمن حقه في مستوى معيشي مناسب .لذلك، أصبحت هذه الآلية اليوم أداة تفضيلية في مجموعة ادوات لسياسة الدولية، لكونها تحقق قدرًا من الفعالية القانونية والردعية، دون التخلي عن المعايير الأخلاقية والإنسانية التي يُفترض أن تحكم سلوك المجتمع الدولي.

ثانيًا: آليات تطبيق العقوبات الذكية

لا تقتصر فعالية العقوبات الذكية على كونها انتقائية فحسب، بل تعتمد أيضًا على كيفية تطبيقها عمليًا. فهذه الآليات تتيح استهدافًا دقيقًا ومراقبة دقيقة، مما يقلل من الأضرار الجانبية ويضمن الحفاظ على الجانب الإنساني[1].

[1] أحمد سامر. النظام القانوني للعقوبات الذكية في القانون الدولي المعاصر. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2021، ص 122 .

- **تحديد دقيق للأفراد والكيانات المستهدفة**

يُشترط إجراء تحقيقات معمقة لجمع الأدلة حول المتورطين في الانتهاكات، وتحديد المسؤوليات بشكل مباشر، حتى لا تُفرض العقوبة بشكل عشوائي أو جماعي.

- **تجميد الأصول المالية والممتلكات**

يتم بموجب قرارات دولية حظر الوصول إلى الحسابات البنكية أو الممتلكات الموجودة في الخارج، ما يُعطّل قدرة الشخص أو الكيان المستهدف على مواصلة نشاطه الضار.

- **فرض حظر السفر والتنقل الدولي**

يمنع الأفراد المعنيين من دخول بلدان معينة أو مغادرة دولهم، ما يشكّل ضغطًا سياسيًا وشخصيًا فعالًا، ويُقيّد حركتهم الدبلوماسية أو العملياتية.

- **حظر التعاملات الاقتصادية والتجارية**

يُمنع على الشركات أو الحكومات الأجنبية إجراء تعاملات اقتصادية مع الكيانات المستهدفة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل السلاح، الطاقة، أو التكنولوجيا.

- **آليات الرصد والمراجعة الدولية**

- يتم إنشاء لجان متخصصة داخل الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية لمراقبة تنفيذ العقوبات وتحديث القوائم، وضمان احترام المعايير القانونية والإنسانية.

- **آلية الطعن أو طلب الاستثناء**

تتيح للأفراد أو الدول المتضررة الطعن في قرارات العقوبات أمام هيئات مختصة، أو طلب استثناءات لأسباب إنسانية أو قانونية، مما يضمن العدالة ويمنع الانتهاكات[1].

[1] منصور ليلى. الضمانات القانونية للعقوبات الدولية الذكية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2020، ص 95

الفرع الثاني: دور المنظمات الإنسانية في التخفيف من آثار العقوبات

من خلال الأزمات الإنسانية التي تترتب على العقوبات في الدول المستهدفة، أصبح للمنظمات الإنسانية دور بارز في التخفيف من حدة هذه الآثار. حيث تسهم هذه المنظمات في تقديم المساعدات والتدخل لصياغة استثناءات إنسانية ضمن أنظمة العقوبات.

أولاً: تدخل المنظمات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالعقوبات

في ظل التأثيرات السلبية الواسعة التي قد تُخلّفها العقوبات الدولية على الشعوب، يبرز دور المنظمات الإنسانية كفاعل أساسي في التخفيف من حدة هذه الأزمات. إذ تتحرك هذه الجهات في مساحات معقدة لتوفير الحد الأدنى من الحماية والاحتياجات الأساسية للمدنيين المتضررين، مع السعي للحفاظ على المبادئ الإنسانية العالمية[1].

تقوم المنظمات الإنسانية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، بتدخلات ميدانية مباشرة في المناطق الخاضعة للعقوبات، خصوصًا حينما تكون العقوبات شاملة أو طويلة الأمد، ما يؤدي إلى شلل اقتصادي يؤثر على القطاعات الحيوية كالصحة، الغذاء، والتعليم.

وتتمثل أولى المهام في تقييم الأثر الإنساني للعقوبات، وذلك من خلال إرسال فرق مختصة إلى الميدان لإجراء دراسات تحليلية حول مدى تأثير القيود الاقتصادية على الفئات الهشة، كالأطفال والنساء وكبار السن.

[1] حنفي كمال. القانون الدولي الإنساني وتحديات العقوبات الاقتصادية. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية، 2021، ص 122

هذه البيانات تُستخدم كأدلة لدفع المجتمع الدولي إلى إدراج استثناءات إنسانية ضمن نظام العقوبات، وهو ما ظهر جليًا في العقوبات المفروضة على العراق في تسعينيات القرن الماضي، التي خلفت كارثة إنسانية واسعة، دفعت الأمم المتحدة إلى تبني برنامج "النفط مقابل الغذاء"[1].

كما تعمل هذه المنظمات على تأمين المساعدات الغذائية والطبية في المناطق المتأثرة، غالبًا عبر قنوات محايدة، وبدعم من الدول المانحة التي لا تشارك في العقوبات. فعلى سبيل المثال، تدخلت منظمة أطباء بلا حدود عدة مرات في سوريا لتوفير العلاج والأدوية رغم القيود المصرفية المفروضة على البلاد[2].

من جهة أخرى، تضغط المنظمات الدولية من أجل تضمين العقوبات بنودًا مرنة تراعي المبادئ الإنسانية، مثل استثناء واردات اللقاحات والأدوية والأغذية الأساسية، وهو ما يعرف بمبدأ "المرونة الإنسانية" الذي أصبح يُطرح بشكل متزايد ضمن قرارات مجلس الأمن[3].

وتمثل الدبلوماسية الإنسانية جانبًا لا يقل أهمية، إذ تنخرط المنظمات الحقوقية في مفاوضات مع الجهات الفارضة للعقوبات لضمان عدم عرقلة العمليات الإنسانية، والحفاظ على الحياد في تقديم الدعم، دون أن تُتّهم بدعم أي طرف سياسي أو عسكري في النزاع[4].

---

[1] أبو زيد أحمد. العقوبات الدولية والآثار الإنسانية: قراءة في تجربة العراق. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2019، ص 88 .

[2] عبد الجواد فاطمة. القانون الدولي الإنساني وتحديات العمل الميداني. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2020، ص 131 .

[3] شلبي ناصر. السياسة العقابية الدولية والمرونة الإنسانية. عمان: دار الحامد للنشر، 2022، ص 154

[4] محمود علي. الدبلوماسية الإنسانية في ظل العقوبات الدولية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، الطبعة الأولى، 2021، ص 97 .

وفي نهاية المطاف، فإن تدخل المنظمات الإنسانية لا يقتصر على تقديم المساعدة المادية، بل يشمل كذلك رفع تقارير دورية لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، توضح بالأرقام مدى الأضرار التي تسببها العقوبات، وتُوصي بتعديلات تضمن توازنها مع حقوق الإنسان، مما يُعد رافعة حقيقية لإضافة الطابع الإنساني على القرارات الدولية العقابية.

ثانيًا: الضغط الإنساني من أجل الاستثناءات الإنسانية

في سياق التفاعل مع الآثار السلبية للعقوبات الدولية على المدنيين، تلعب المنظمات الإنسانية والدول المدافعة عن حقوق الإنسان دورًا أساسيًا في الضغط على الجهات التي تفرض هذه العقوبات. يهدف هذا الضغط إلى إدخال استثناءات إنسانية تتيح مرور الغذاء، والدواء، والمساعدات الأساسية. يُعتبر هذا النوع من الضغط أحد أبرز الوسائل لتحقيق التوازن بين متطلبات العقوبات وحماية الكرامة الإنسانية[1].

1-المرافعة أمام الهيئات الأممية

تلجأ المنظمات الإنسانية إلى رفع تقارير مفصلة إلى هيئات الأمم المتحدة، كالجمعية العامة ومجلس الأمن، تتضمن بيانات حول الأثر الإنساني للعقوبات، خاصة تلك المفروضة على الدول التي تعاني من هشاشة البنية الصحية والاقتصادية. وتُرفق هذه التقارير بتوصيات واضحة تدعو إلى إدراج استثناءات إنسانية عاجلة[2].

2-التنسيق مع الدول الراعية للحقوق الإنسانية

تعمد بعض الدول إلى لعب دور الوسيط أو المدافع، من خلال اقتراح تعديلات على نظام العقوبات أو التقدم بمبادرات في مجلس الأمن تضمن مرور المساعدات، كما فعلت بعض

[1] الطيّب سامي. الضغوط الإنسانية بين القانون الدولي والسياسات العقابية. بيروت: دار المنظومة الدولية، الطبعة الأولى، 2020، ص 102

[2] Erika de Wet, "The Role of Humanitarian Considerations in the Implementation and Enforcement of UN Sanctions," Human Rights Quarterly, Vol. 28, No. 1, 2006, p. 53.

الدول الإسكندنافية في ملفات سوريا واليمن. ويُعتمد في ذلك على دبلوماسية إنسانية قائمة على الشراكة الدولية.

3-استخدام أدوات الإعلام والضغط الشعبي

تلجأ المنظمات الحقوقية الدولية كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس (Amnesty) ووتش (HRW) إلى حملات إعلامية تُسلط الضوء على الأضرار الإنسانية الناجمة عن العقوبات، خاصة عندما تمسّ الأطفال أو المرضى، مما يدفع الرأي العام العالمي إلى المطالبة بتعديلات فورية على هذه الإجراءات العقابية[1].

4- الاحتكام إلى القانون الدولي الإنساني

تشكّل مبادئ القانون الدولي الإنساني الإطار المرجعي الأساسي الذي تستند إليه الجهود الحقوقية الساعية إلى التخفيف من وطأة العقوبات الدولية، خاصةً في الحالات التي تؤثر فيها هذه العقوبات على المدنيين. ويعد هذا القانون فرعًا من فروع القانون الدولي العام، يهدف إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في النزاعات المسلحة، أو توقفوا عن المشاركة فيها، مثل السكان المدنيين، والجرحى، وأسرى الحرب[2].

ومن هذا المنطلق، فإن القانون الدولي الإنساني ينص بشكل صريح على ضرورة استثناء المساعدات الإنسانية من أي حصار اقتصادي أو تدابير عقابية جماعية، ويؤكد على ضمان إيصال الغذاء، الدواء، ووسائل العيش الأساسية للسكان المتضررين، حتى في خضم النزاعات المسلحة أو الأزمات السياسية.

---

[1] محمد حسين أبو سعدة، المنظمات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص 229

[2] شقير ندى. القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. بيروت: المركز العربي للدراسات، الطبعة الثانية، 2020، ص 88 .

وقد أُقِر هذا الالتزام بشكل واضح في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977، حيث تنص المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة السماح بمرور المؤن الطبية والغذائية إلى السكان المدنيين في الأراضي المحاصَرة، وهو ما يُعد أساسًا قانونيًا للمطالبة بإدراج الاستثناءات الإنسانية ضمن أنظمة العقوبات الدولية[1].

كما عززت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتجاه من خلال عدة قرارات، منها القرار رقم 182/46 لعام 1991، الذي يدعو إلى احترام المبادئ الإنسانية وعدم استخدام العقوبات كأداة للإضرار بالسكان.

ومن خلال هذا الاحتكام إلى القانون الدولي الإنساني، يمكن للمجتمع الحقوقي تقديم حجج قانونية قوية تضغط على الدول والتكتلات الإقليمية والدولية لتعديل أو تقييد عقوباتها بما يتوافق مع المعايير الإنسانية، وبالتالي تجنيب المدنيين الآثار الجانبية المدمرة لتلك الإجراءات.

5- اقتراح آليات تقنية لضمان الشفافية

لتجنب استغلال الاستثناءات الإنسانية لأغراض سياسية أو اقتصادية، تقترح المنظمات إنشاء قنوات مالية وإنسانية محايدة، تشرف عليها منظمات أممية، بما يضمن إيصال المساعدات دون خرق نظام العقوبات.

هذا ما طُبّق جزئيًا في السودان وليبيا وفنزويلا.

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أغسطس 1949، المادة 23، مع البروتوكولين الإضافيين لعام 1977. منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2004، ص 45 .

6- التقارير الحقوقية كوسيلة ضغط قضائي

في بعض الحالات، يُستفاد من هذه التقارير أمام المحاكم الدولية والإقليمية لإثبات الضرر الجماعي الناتج عن العقوبات، ما يُجبر الدول أو التكتلات الفارضة للعقوبات على مراجعة سياساتها، أو قبول مقترحات تعديلية تحمي الحقوق الأساسي.

الفرع الثالث: الوسائل البديلة للعقوبات في سياق حقوق الإنسان

نظرًا للحاجة إلى بدائل أكثر توازنًا وفعالية من العقوبات التقليدية، بدأت المنظمات الدولية في تعزيز آليات دبلوماسية وقانونية تُستخدم كوسائل للردع دون الحاجة إلى فرض عقوبات اقتصادية أو سياسية. يُعتبر هذا التحول خطوة نحو تعزيز احترام حقوق الإنسان في إطار النظام الدولي[1].

أولاً: الوساطة الدولية والحوار الدبلوماسي

تُعتبر الوساطة الدولية والحوار الدبلوماسي من أنجع الأدوات الوقائية التي يلجأ إليها المجتمع الدولي من أجل تفادي تفاقم الأزمات الدولية وبلوغها مرحلة تستدعي العقوبات. إن الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية والدول المحايدة في هذا السياق يعكس وعيًا عالميًا بأهمية الحلول السلمية التي تحترم سيادة الدول وتراعي كرامة شعوبها[2].

---

[1] جودي نوال. الوسائل البديلة للعقوبات في النظام الدولي المعاصر. تونس: دار الكتاب الجديد، 2019، ص 119

[2] بطرس غالي، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992، ص. 12

1-اعتماد الوساطة من قبل أطراف محايدة

تلعب الدول المحايدة مثل سويسرا، والنرويج، وقطر، دور الوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية، بفضل ما تمتلكه من مصداقية سياسية. هذه الأطراف غالبًا ما تُوفّر بيئة تفاوض آمنة ومحايدة تُساعد على تقريب وجهات النظر وتفادي التصلّب السياسي[1].

2-الاستعانة بالمنظمات الإقليمية والدولية

تُعتبر الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية من أبرز الفاعلين في مجال الوساطة، حيث توفّر خبراء قانونيين وسياسيين لإدارة الحوار. هذه الجهود ساهمت في فض النزاعات أو تجميدها كما في اتفاق الطائف (لبنان) واتفاق جوبا (السودان)[2].

3-تقنيات الحوار والتفاوض الوقائي

تشمل هذه التقنيات إرسال بعثات تقصي حقائق، وتشكيل لجان متابعة، وعقد لقاءات مغلقة بين أطراف النزاع، قبل أن تتدهور الأمور وتُفرض العقوبات. هذه الأدوات تُقلل من مخاطر الانزلاق إلى مواجهة دولية وتُبقي الأزمات في إطارها السياسي.

4-تفادي التدويل والعقوبات عبر المصالحة الداخلية

تساعد الوساطة أحيانًا على احتواء الأزمات داخل الإطار الوطني عبر إطلاق حوارات وطنية شاملة برعاية دولية، مما يقلل من فرص التدخل الأجنبي وفرض العقوبات. وتُعد هذه الخطوة وسيلة للحفاظ على الاستقرار الداخلي من جهة، وعلى احترام السيادة من جهة أخرى[3].

---

[1] روجر فيشر ووليام يوري، الوصول إلى اتفاق: فن التفاوض بلا تنازلات، ترجمة أحمد حمدي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2011، ص. 34

[2] غزال مروان. الوساطة الدولية وتسوية النزاعات الداخلية: دراسات حالة عربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2021، ص 134 .

[3] الحسن نادية. الحوارات الوطنية كبديل للعقوبات والتدخل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2020، ص 89 .

ثانيًا: التدابير غير العقابية (مثل التحفيزات السياسية أو الاقتصادية)

بدلاً من اتباع النهج العقابي الذي يترتب عليه آثار سلبية على الصعيدين الإنساني والاقتصادي، يُعتبر اعتماد التدابير غير العقابية، مثل الحوافز الإيجابية، من الخيارات المبتكرة التي تلجأ إليها الدول والمنظمات الدولية لتشجيع الدول على الالتزام بالقانون الدولي وحقوق الإنسان دون الإضرار بشعوبها.

1-تقديم المساعدات التنموية المشروطة

تستخدم المساعدات التنموية كوسيلة ضغط إيجابي من خلال ربط تقديمها بتحقيق إصلاحات سياسية أو قانونية، ما يجعلها أداة مزدوجة تجمع بين الدعم والتوجيه. فبدلاً من معاقبة الشعوب أو حرمانها من حقوقها الأساسية، يتم تشجيع الأنظمة على تبني مسارات إصلاحية مقابل الحصول على مساعدات مالية أو تقنية.

وقد تجسدت هذه الآلية بشكل فعّال في حالات عديدة، من بينها تجربة تونس بعد سنة 2011، حيث ربط الاتحاد الأوروبي جزءًا من مساعداته بإنجاز إصلاحات في منظومة القضاء وتعزيز الحريات العامة. كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج في مصر، حيث اشترطت استمرار المساعدات بتحقيق تقدم ملموس في ملفات الديمقراطية وحرية التعبير. وبهذه الطريقة، أثبتت المساعدات المشروطة فعاليتها كبديل أكثر إنسانية للعقوبات التقليدية، نظرًا لقدرتها على التأثير في الأنظمة دون المساس بحقوق الشعوب.[1]

2-إبرام اتفاقيات شراكة قائمة على الامتثال

من بين أبرز التدابير غير العقابية أيضًا، نجد الاتفاقيات التي تُبرم بين الدول أو الكيانات الدولية، والتي تُربط فيها الامتيازات الاقتصادية والسياسية بالامتثال لمبادئ حقوق الإنسان

[1] ناصري ليلى. الحوافز التنموية كبديل للعقوبات في العلاقات الدولية. الجزائر: دار الخلدونية، 2021، ص 109

وسيادة القانون. ويُعد هذا النوع من الاتفاقيات محفّزًا قويًا على الإصلاح الذاتي، لكونه يتيح للدول المستفيدة فرصة للاندماج في النظام الدولي مقابل التزامات ملموسة[1].

تُطبق هذه الآلية بشكل واضح في إطار سياسة الجوار الأوروبية، حيث يُمنح الشركاء مثل المغرب والأردن امتيازات تجارية وتعاون سياسي واقتصادي، شريطة احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد أدت بعض الإخلالات بهذه الالتزامات إلى تجميد أو إعادة النظر في مسارات الشراكة. وبهذا، تُعد الاتفاقيات القائمة على الامتثال أداة استباقية ناجعة تُغني عن اللجوء للعقوبات وتفتح آفاقًا للتعاون المسؤول.

3- الدبلوماسية الاقتصادية كأداة ضغط إيجابي

تُعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من الوسائل الحديثة والفعالة في التأثير على سلوك الدول دون استخدام أدوات العقاب. ويقوم هذا النهج على توظيف أدوات التعاون المالي، وفتح الأسواق، وتحفيز الاستثمار كوسائل للتأثير في السياسات الداخلية للدول المستهدفة، مع الحفاظ على مناخ إيجابي من الشراكة.

وقد برز هذا الأسلوب من خلال انخراط بعض القوى الكبرى في تقديم حوافز اقتصادية مقابل امتثال الدول لقيم الحكم الرشيد. فعلى سبيل المثال، تستخدم كندا واليابان الانفتاح التجاري والتحفيزات الاقتصادية لدعم برامج تمكين المرأة، وحرية الصحافة، وحقوق الأقليات في عدد من الدول الآسيوية[2]. كما أن الصين اعتمدت هذا النهج في تعاملها مع الدول الإفريقية، من خلال

[1] جابر هشام. الاتفاقيات الثنائية والامتثال لحقوق الإنسان: دراسة تحليلية للاتحاد الأوروبي وشركائه. تونس: منشورات أكاديمية، 2021، ص 137 .

[2] زين سامية. الدبلوماسية الاقتصادية وآثارها على حقوق الإنسان: نماذج ومقاربات. بيروت: مؤسسة الأبحاث والدراسات العربية، 2020، ص 93 .

قروض ومشاريع استثمارية تُستخدم أحيانًا لتشجيع سياسات محلية أكثر استقرارًا وشفافية. ومن هنا، تتبيّن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية في التأثير الهادئ والمستدام.

4-المكافأة مقابل التغيير

تمثل هذه الآلية صيغة مرنة وذكية للضغط الدولي، حيث يتم تقديم امتيازات ملموسة أو مكاسب سياسية مقابل تنفيذ إصلاحات محددة، مثل تعديل تشريعات، الإفراج عن معتقلين، أو الانخراط في مسارات سلمية. وتُحقق هذه الآلية نجاحًا لافتًا في العديد من الحالات التي أبدت فيها الدول استعدادًا للامتثال مقابل حوافز مجزية.

من أبرز الأمثلة على نجاح هذا النهج ما حدث في السودان بعد سنة 2019، إذ قررت الولايات المتحدة رفع بعض العقوبات الاقتصادية إثر التزام الحكومة الانتقالية بخريطة طريق شاملة للإصلاح السياسي. كما شهدت كوبا تخفيفًا في العقوبات المفروضة عليها بعد إطلاقها لسلسلة من الإصلاحات والانفتاحات في مجال الحريات العامة. وتُبرز هذه النماذج فاعلية مبدأ "المكافأة مقابل التغيير" في تعزيز الامتثال الطوعي وتجنب العزلة الدولية[1].

[1] غزال عبد الله. المكافآت والمزايا كوسيلة لتشجيع الإصلاحات: دراسة حالات من السودان وكوبا. بيروت: دار النشر القانونية، 2021، ص 76 .

خلاصة الفصل

يدرس هذا الفصل إلى دراسة أثر العقوبات الدولية على حقوق الإنسان، من خلال تحليل انعكاساتها السلبية ومحاولات التخفيف من آثارها. ففي المبحث الأول، تم التركيز على كيفية تأثير العقوبات الاقتصادية والعسكرية على جملة من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والتعليم، مع إبراز المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحصار والنزاعات المسلحة، مثل حالة غزة، وتوضيح الإخلال بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

أما في المبحث الثاني، فقد تم استعراض الجهود الدولية الرامية لتحقيق التوازن بين فرض العقوبات وحماية حقوق الإنسان، عبر المبادئ القانونية كالتناسب والضرورة، إضافة إلى بحث الوسائل والآليات التي تسعى للحد من الآثار السلبية للعقوبات، مثل العقوبات الذكية ودور المنظمات الإنسانية. كما تناول الفصل أهمية البحث عن بدائل سلمية للعقوبات عبر الحوار والوساطة الدولية، بما يعزز احترام الكرامة الإنسانية ويحافظ على مشروعية التدابير الدولية.

بهذا، أبرز الفصل الثاني التحدي القائم بين ضرورة فرض العقوبات لأغراض سياسية أو أمنية وبين الالتزام بحماية حقوق الإنسان، مما يمهد لدراسة معمقة لآليات التوازن الممكنة في الفصول القادمة.

خاتمة

نستخلص من خلال دراستنا لموضوع "التنظيم القانوني للعقوبات الدولية بين القانون الدولي وحقوق الإنسان" أن العقوبات، وإن كانت وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية في إطار القانون الدولي، فإنها تثير في الوقت ذاته إشكاليات قانونية وأخلاقية معقدة تتعلق بتأثيرها على الشعوب، لا سيما في الدول المستهدفة. وتظهر هذه الإشكاليات بشكل واضح من خلال النتائج الواقعية المترتبة عن تطبيق العقوبات، والتي تمسّ مباشرة الحقوق الأساسية للأفراد، وتلقي بظلالها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مما يجعل من الضروري إعادة تقييم أساليب فرض العقوبات ومعاييرها.

وقد تبين من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للعقوبات الدولية، ودراسة آثارها الواقعية على مختلف الحقوق، أن ثمة حاجة ماسة لإعادة النظر في كيفية فرض هذه العقوبات، بما يحقق التوازن بين تحقيق الأهداف السياسية المشروعة من جهة، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية من جهة أخرى. لقد كشف البحث أن معظم أشكال العقوبات، لا سيما الاقتصادية والعسكرية، لها آثار سلبية واسعة النطاق، وغالبًا ما تتجاوز الفاعلين السياسيين أو العسكريين المستهدفين لتصيب المدنيين الأبرياء، ما يخلق بيئة غير إنسانية تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وقد أظهرنا أن تحقيق التوازن بين احترام القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان من جهة، والسعي إلى تحقيق أهداف العقوبات من جهة أخرى، يتطلب تطوير آليات دولية أكثر فعالية ومرونة، ترتكز على المبادئ القانونية المعترف بها دوليًا، وعلى رأسها مبدأ التناسب ومبدأ الضرورة. هذان المبدآن يشكلان حجر الزاوية في أي مقاربة قانونية عادلة، ويجب أن يتم دمجهما ضمن آليات تقييم وتطبيق العقوبات لضمان عدم تجاوزها للحدود المشروعة دوليًا، وعدم تحوّلها إلى أدوات للانتقام أو الإذلال الجماعي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- العقوبات الدولية تمثل وسيلة ضغط سياسية وأمنية، لكنها قد تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية.

إن العقوبات، حين تفرض بصورة جماعية أو غير موجهة بدقة، تؤدي إلى نتائج تتناقض مع المبادئ الأساسية التي يسعى القانون الدولي لحمايتها، مثل الحق في الحياة، والحق في التنمية، وحرية التنقل، وغيرها من الحقوق المكفولة بموجب الاتفاقيات الدولية .وتزداد خطورة العقوبات في حالات طول أمدها، إذ تصبح آثارها تراكمية ومضرة على أكثر من مستوى، مما يقوّض فرص الاستقرار والتنمية في الدول المستهدفة.

- تتسبب العقوبات الاقتصادية بشكل خاص في تدهور الأوضاع المعيشية، من خلال المساس بالحق في الغذاء، الصحة، التعليم، والضمان الاجتماعي.

لقد أثبتت العديد من التقارير الحقوقية الصادرة عن منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية أن العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على الفئات الهشة، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن، حيث تؤدي إلى نقص في المواد الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، وانهيار المنظومة الصحية والتعليمية، مما يتسبب في كارثة إنسانية طويلة الأمد.

- العقوبات العسكرية تترك آثارًا كارثية على المدنيين، وتؤدي إلى نزاعات مسلحة، نزوح جماعي، وأزمات إنسانية متفاقمة.

في هذا السياق، تتداخل العقوبات العسكرية مع مفاهيم الحرب غير التقليدية، حيث يتم استخدام أدوات القهر والتجويع كوسائل لإخضاع الأنظمة السياسية، وهو ما يُعد خرقًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وخاصة مبدأ حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة .وغالبًا ما ينتج عن هذه العقوبات تفكك في البنية الاجتماعية، وتنامي للجماعات المسلحة، وانتشار الفوضى وانعدام الأمن.

- ميثاق الأمم المتحدة خاصة الفصل السابع منه، منح مجلس الأمن صلاحيات واسعة في فرض العقوبات، غير أن غياب الضوابط أحيانًا أدى إلى تطبيقات أثرت سلبًا على شرعية النظام الدولي.

يُعد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أحد أكثر الأدوات القانونية إثارة للجدل، فهو يمنح مجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة دون آليات رقابية فعالة، مما سمح أحيانًا باستخدام العقوبات بشكل يتجاوز الغايات المحددة في الميثاق، مثل حفظ السلم والأمن الدوليين، إلى تحقيق مصالح سياسية لدول بعينها .ومن هنا تنبع الحاجة إلى مراجعة صلاحيات المجلس وإدخال آليات رقابة ومساءلة على قراراته.

- المبادئ القانونية مثل مبدأ التناسب والضرورة، تشكل أليات أساسية لضمان ألا تتجاوز العقوبات الحدود المقبولة دوليًا.

إن الالتزام بهذه المبادئ ليس مجرد توصية قانونية، بل هو شرط جوهري لضمان عدم انحراف العقوبات عن مسارها المشروع .فالعقوبة التي تفوق الجريمة، أو التي تُطبّق دون مراعاة للظروف الإنسانية، تتحول إلى عقوبة غير شرعية .ومن هنا، فإن دمج هذه المبادئ ضمن أدوات التقييم السابقة لتطبيق العقوبات هو أمر حتمي.

- تطور مفهوم العقوبات الذكية يعكس محاولة للتخفيف من الآثار السلبية للعقوبات الجماعية، مع تركيز العقوبة على الأطراف المسؤولة فقط.

ظهر هذا النوع من العقوبات كبديل إنساني للعقوبات التقليدية، حيث يركز على معاقبة القادة السياسيين، المسؤولين العسكريين، أو الكيانات المرتبطة بخرق القانون الدولي، مع تفادي الإضرار بالشعب .ورغم أن هذا التوجه يمثل تطورًا إيجابيًا، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى مزيد من التطوير والضمانات القانونية لضمان فعاليته وإنسانيته في آن واحد.

- دور المنظمات الإنسانية أساسي في التخفيف من معاناة المتضررين من العقوبات، إلا أن عملها يواجه تحديات سياسية وقانونية كبيرة.

تعاني المنظمات الإنسانية من عراقيل تتعلق بالتراخيص، والوصول إلى المناطق المتضررة، والتمويل، فضلاً عن الخوف من انتهاك قرارات العقوبات نفسها .وبالتالي، يجب توفير غطاء قانوني وإنساني واضح لهذه المنظمات، يمكنها من العمل بكفاءة دون المساس بمبادئ السيادة أو سياسات العقوبات.

- تبرز الحاجة إلى تطوير وسائل بديلة للعقوبات، مثل الحوار والوساطة، لتقليل الاعتماد على التدابير القسرية وتحقيق نتائج مستدامة تراعي كرامة الإنسان.

إن الحوار السياسي والوساطة الدبلوماسية يشكلان بدائل ذات فعالية طويلة المدى، إذ تسعى إلى حلّ النزاعات من جذورها بدلاً من التعامل مع نتائجها فقط .كما أن اعتماد هذه البدائل يعكس احترامًا حقيقيًا للمبادئ الإنسانية، ويمنح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي صورة أكثر اتزانًا وعدالة في معالجة القضايا العالمية.

وفي الختام، يبقى من الضروري أن تستمر الجهود الدولية نحو تعزيز الإطار القانوني للعقوبات بما يحقق توازنًا حقيقيًا بين حماية السلم والأمن الدوليين، وضمان احترام حقوق الإنسان في كافة الظروف. إن تطوير أنظمة العقوبات يجب أن يكون مشروطًا برؤية قانونية إنسانية متقدمة، تتجاوز الحلول العقابية العقيمة إلى أدوات إصلاح شاملة. كما ينبغي على المجتمع الدولي، خاصة المنظمات متعددة الأطراف، أن تبني منظومة قانونية تضمن الشفافية، العدالة، والمساءلة في كل قرار يخص فرض العقوبات. ذلك هو السبيل الوحيد لضمان ألا تتحول هذه العقوبات إلى أدوات ظلم جديدة، بل تظل ضمن إطارها القانوني كوسيلة لحماية الأمن والسلم، دون الإخلال بكرامة الإنسان وحقه في الحياة الكريمة.

قائمة المصادر و
المراجع

اولا: مواد وتقارير رسمية أو قانونية

1 .الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المواد (39، 41، 51).

2 .محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري بشأن الجدار الفاصل في فلسطين المحتلة، لاهاي، 2004.

3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أغسطس 1949، مع البروتوكولين الإضافيين لعام 1977، منشورات اللجنة، جنيف2004.

ثانيا: الإعلانات أو الخطط الأممية

1. بطرس غالي، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992.

ثالثا: الكتب العامة

1 .أبو زيد سامي، القانون الدولي والعقوبات: دراسة في آليات الامتثال الدولي، المركز القومي للدراسات القانونية، ط1، القاهرة، 2020.

2 .ابن ناصر عبد الحميد، دور مبدأ التناسب في تعزيز مشروعية العقوبات في القانون الدولي، مجلة القانون الدولي، العدد 8، 2020.

3 .أحمد سامر، النظام القانوني للعقوبات الذكية في القانون الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2021.

4 .أحمد علي، تحديات النظام الدولي في فرض العقوبات، دار النشر الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2021.

5 .أبو زيد أحمد، العقوبات الدولية والآثار الإنسانية: قراءة في تجربة العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2019.

6 .إدريس عبد الله، القانون الدولي والعقوبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.

7 .جلال محمود، السياسة الدولية وحقوق الإنسان: العقوبات كآلية ردع، المركز العربي للدراسات، ط1، عمان، 2022.

8 .حنفي كمال، القانون الدولي الإنساني وتحديات العقوبات الاقتصادية، المركز العربي للبحوث القانونية، بيروت، 2021.

9 .خليفة سامي، إجراءات الضغط العسكري والدبلوماسي في النزاعات الدولية، دار الجامعة الجديدة، ط1، القاهرة، 2019.

10 .خليفة محمد، التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان في القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2020.

11 .درويش ناصر، القانون الدولي وحقوق الإنسان في سياق العقوبات الدولية، المركز العربي للنشر، بيروت، 2018.

12 .زيدان مروان، النظام القانوني للعقوبات الدولية، دار الفكر الجامعي، ط1، القاهرة، 2020.

13 .شحادة منير، القانون الدولي والعقوبات الاقتصادية والعسكرية، دار الفكر الجامعي، ط1، بيروت، 2020.

14 .عادل مصطفى، السياسة الدولية والعقوبات، دار الفكر الدولي، ط1، جدة، 2017.

15 .فاطمة سعاد، العقوبات الدولية وتطورها في النظام القانوني الدولي، دار المعرفة، القاهرة، 2020.

16 .مراد سمير، القانون الدولي والعدالة الانتقالية، دار الثقافة الجامعية، ط1، بيروت، 2019.

17 .منصور عبد الحكيم، القانون الدولي العام والمؤسسات القضائية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2019.

18 .منصور فاطمة الزهراء، أثر العقوبات الدولية على حقوق الإنسان، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الثانية، 2020.

19. هشام جابر، الاتفاقيات الثنائية والامتثال لحقوق الإنسان، منشورات أكاديمية، تونس، 2021

رابعا: المقالات أو المجلات العلمية

1. حميدة كريمة، "أثر العقوبات الاقتصادية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة العلوم القانونية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2020.

2. دبابش فاطمة الزهراء، "انعكاسات العقوبات الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية: التعليم والتنمية نموذجًا"، مجلة دراسات حقوق الإنسان، جامعة الجزائر 1، العدد 9، 2021.

3. حمدي عبد الله، "التوازن بين العقوبات الدولية وحماية حقوق الإنسان في القانون الدولي المعاصر"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 32، 2021.

4. نصر فاطمة، "دور الهيئات الدولية في مراقبة تطبيق مبدأ التناسب في العقوبات"، مجلة القانون الدولي الإنساني، العدد 42، 2020.

5. عبد الله يوسف، "التحديات في تطبيق مبدأ التناسب عند فرض العقوبات المتعددة المصادر"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 12، 2021.

6. أحمد محمود، "التحديات القانونية في تطبيق مبدأ التناسب في العقوبات الدولية"، مجلة القانون الدولي، العدد 25، 2018.

7. جابر سعيد، "العقوبات الذكية وآليات تطبيقها في النظام الدولي"، مجلة القانون الدولي، 2020.

8. يوسف أحمد، "مصداقية المنظمات الدولية: دراسة في التحديات المعاصرة لقرارات العقوبات"، مجلة الدراسات القانونية الدولية، 2021.

خامسا: مؤلفات أجنبية

1.Cortright, David and George A. Lopez. Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft. Rowman & Littlefield Publishers, 2002.

2.David Cortright and George A. Lopez, The Sanctions Decade: Assessing UN Strategies in the 1990s, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2000.

3. Erika de Wet, "The Role of Humanitarian Considerations in the Implementation and Enforcement of UN Sanctions," Human Rights Quarterly, Vol. 28, No. 1, 2006.

4. Hurd Ian, International Organizations: Politics, Law, Practice, Cambridge University Press, 2017.

5.. Joyner, Daniel H., Iran's Nuclear Program and International Law: From Confrontation to Accord, Oxford University Press, 2016.

الفهرس

اهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للعقوبات الدولية

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للعقوبات الدولية 6

المبحث الاول : مفهوم العقوبات الدولية و انواعها 7

المطلب الاول : تعريف العقوبات الدولية 8

الفرع الاول : تعريف العقوبات الدولية في القانون الدولي..... 8

اولا : كاداة لضمان الالتزام بالقانون الدولي 9

ثانيا : الطبيعة القانونية للعقوبات الدولية.....24

ثالثا : التوسع في مفهوم العقوبات الدولية 34

الفرع الثاني : الفرق بين العقوبات الدولية و غيرها من المصطلحات الاخرى.....37

الفرع الثالث : دور العقوبات الدولية في الحفاظ على الامن والسلم الدولي.....41

المطلب الثاني : انواع العقوبات الدولية 44

الفرع الاول : العقوبات الدولية الاقتصادية (الذكية)..... 44

أولًا: الحظر التجاري الذكي 44

ثانيا : تجميد الاصول المالية الموجهة.....45

ثالثا : القيود الاستثمارية و المالية الموجهة.....45

الفرع الثاني : العقوبات الدولية العسكرية 46

أولاً: حظر تصدير الأسلحة 47

ثانيًا: التدخل العسكري المحدود.....47

ثالثًا: فرض مناطق حظر الطيران والقيود العسكرية.....48

الفرع الثالث : العقوبات الدولية الدبلوماسية 48

أولاً: قطع العلاقات الدبلوماسية.....48

ثانيًا: تقليص التمثيل الدبلوماسي.....49

ثالثًا: العزل السياسي الدولي.....49

الفرع الرابع : العقوبات الدولية القضائية 50

أولاً: محاكمة الأفراد أمام المحاكم الدولية.....50

ثانيًا: إصدار مذكرات توقيف دولية.....51

ثالثًا: تنفيذ الأحكام القضائية الدولية.....52

المبحث الثاني : الاساس القانوني لفرض العقوبات الدولية 53

المطلب الاول : الاساس القانوني في ميثاق الامم المتحدة 54

الفرع الاول: العقوبات وفق الفصل السابع من الميثاق 54

اولا : الاطار القانوني للفصل السابع.....54

ثانيا : نطاق التدابير التي يخولها الفصل السابع.....55

ثالثا : تاثير تطبيق الفصل السابع على الشرعية الدولية و سلامة النظام الدولي.....57

الفرع الثاني : صلاحيات مجلس الامن في فرض العقوبات 59

اولا :دور مجلس الامن في تحديد التهديدات.....59

ثانيا : اليات اتخاذ القرار و تنفيذ العقوبات 61

ثالثا : تحديات القانونية و العملية لفرض العقوبات الدولية.....63

الفرع الثالث : تطور استخدام العقوبات في الامم المتحدة 64

اولا : العقوبات التقليدية و الانماط الدولية 65

ثانيا : التحول نحو العقوبات الذكية و الموجهة 67

ثالثا : فاعلية عقوبات الدولية بين التحديات الحالية و التطورات المستقبلية 70

المطلب الثاني : القواعد القانونية في القانون الدولي العام 72

الفرع الاول : الاتفاقيات الدولية التي تنظم العقوبات 72

اولا : الاطار القانوني للاتفاقيات الدولية المنظمة للعقوبات.....72

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية بشأن العقوبات الاقتصادية 74

ثالثًا: معاهدات حقوق الإنسان 75

رابعًا: محكمة العدل الدولية 76

خامسًا: اتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي 76

الفرع الثاني : العقوبات في اطار معاهدات حقوق الانسان 77

اولا :العقوبات في اطار معاهدات حقوق الانسان 77

ثانيا : دور الهيئات الدولية في فرض العقوبات 79

ثالثا : تحديات فرض العقوبات في اطار حقوق الانسان 80

الفرع الثالث : دور القضاء الدولي في فرض و تنفيذ العقوبات الدولية.....81

أولًا: اليات القضاء الدولي في تنفيذ العقوبات 81

ثانيا : التحديات التي تواجه القضاء الدولي في تنفيذ العقوبات 83

ثالثا : دور القضاء الدولي في تعزيز الردع و المحاسبة الدولية.....85

رابعا : دور القضاء الدولي في العدالة الانتقالية.....86

الفصل الثاني : تأثير العقوبات الدولية على حقوق الانسان

الفصل الثاني : تأثير العقوبات الدولية على حقوق الانسان.....90

المبحث الاول: انعكاسات العقوبات الدولية في مجال حقوق الانسان 91

المطلب الأول: تأثيرات العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان.....92

الفرع الأول: تأثير العقوبات الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية.....92

أولاً: أثر العقوبات الاقتصادية على الحق في الغذاء والسكن 92

ثانياً: ارتفاع نسب الفقر والبطالة 93

ثالثاً: المساس بالحق في الضمان الاجتماعي 94

الفرع الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية على الحق في الصحة.....94

أولا: صعوبة الحصول على الأدوية والمستلزمات الطبية.....95

ثانياً: انهيار النظام الصحي 95

ثالثاً: التأثير النفسي والعقلي..... 96

الفرع الثالث: تأثير العقوبات الاقتصادية على الحق في التعليم والتنمية.....97

أولاً: تدهور البنية التحتية التعليمية 97

ثانيا: انقطاع التعاون الأكاديمي والبحث العلمي.....98

ثالثا: تباطؤ التنمية البشرية 99

المطلب الثاني: تأثيرات العقوبات العسكرية على حقوق الإنسان.....100

الفرع الأول: أثر الحصار العسكري المباشر على حقوق الإنسان – حالة غزة نموذجا.....100

أولًا: الحصار العسكري كوسيلة ضغط دولية. 100

ثانيًا: الحالة الفلسطينية كمثال صارخ.....101

ثالثًا: الحصار كجريمة ضد الإنسانية.....102

الفرع الثاني: تأثير العقوبات العسكرية على المدنيين في مناطق النزاع.....103

أولًا: المدنيون كضحايا غير مباشرين 103

ثانيًا: التهجير القسري وانتشار النزوح 104

ثالثًا: الأثر النفسي والاجتماعي طويل الأمد.....105

الفرع الثالث: العقوبات العسكرية في سياق القانون الدولي الإنساني.....105

أولًا: مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين 106

ثانيًا: مبدأ الضرر غير المفرط.....106

ثالثًا: آليات المساءلة الدولية 107

المبحث الثاني: العمل الدولي على تحقيق التوازن بين العقوبات الدولية وحقوق الإنسان.....108

المطلب الأول: المبادئ القانونية التي تحكم فرض العقوبات وحقوق الإنسان.....109

الفرع الأول: مبدأ التناسب في فرض العقوبات.....109

أولاً: المفهوم القانوني لمبدأ التناسب.....110

ثانيا: تطبيقات مبدأ التناسب في سياق العقوبات 113

ثالثا: أهمية مبدأ التناسب في حماية حقوق الإنسان 116

الفرع الثاني: مبدأ الضرورة في فرض العقوبات.....117

أولا: مفهوم مبدأ الضرورة في القانون الدولي.....118

ثانياً: شروط تفعيل هذا المبدأ في إطار العقوبات 120

ثالثاً: الرقابة على احترام مبدأ الضرورة 121

الفرع الثالث: توازن العقوبات مع حقوق الإنسان في السياق الدولي.....122

أولاً: المبادئ الأساسية لتحقيق توازن بين العقوبات وحقوق الإنسان 123

ثانيا: الأدوات الدولية لتحقيق التوازن بين العقوبات وحقوق الانسان 125

ثالثاً: أثر التوازن على مشروعية العقوبات الدولية.....127

المطلب الثاني : اليات دولية للحد من الاضرار الناتجة عن فرض العقوبات 129

الفرع الاول : العقوبات المستهدفة **"الذكية"** : تعريفها و اليات تطبيقها 130

أولاً: تعريف العقوبات المستهدفة "الذكية".....130

ثانيًا: آليات تطبيق العقوبات الذكية.....131

الفرع الثاني : دور المنظمات الانسانية في التخفيف من اثار العقوبات 132

أولاً: تدخل المنظمات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالعقوبات.....133

ثانيًا: الضغط الإنساني من أجل الاستثناءات الإنسانية 134

الفرع الثالث: الوسائل البديلة للعقوبات في سياق حقوق الانسان.....137

أولاً: الوساطة الدولية والحوار الدبلوماسي.....138

ثانيًا: التدابير غير العقابية (مثل التحفيزات السياسية أو الاقتصادية).....139

خاتمة.....144

قائمة المصادر و المراجع

فهرس المحتويات

الملخص

مـلخص مذكرة الماستر

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة موضوع العقوبات الدولية في إطار القانون الدولي، من خلال تحليل مدى توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان.في الفصل الأول، تناولتُ الإطار المفاهيمي والقانوني للعقوبات الدولية، فعرّفتها وبيّنت أنواعها، مع التركيز على مشروعية فرضها من قبل مجلس الأمن، وكذا الشروط التي ينبغي احترامها لضمان توافقها مع قواعد القانون الدولي. أما في الفصل الثاني ، فقد خصص لدراسة تأثير العقوبات على حقوق الإنسان، من خلال تحليل انعكاسات العقوبات الاقتصادية والعسكرية، مع التركيز على المبادئ القانونية التي تحكم فرضها، والآليات الدولية للحد من أضرارها. وقد أبرزت النتائج ضرورة التوفيق بين أهداف العقوبات ومتطلبات حماية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

/1العقوبات الدولية 2/ القانون الدولي 3/ حقوق الإنسان 4/ الشرعية الدولية 5/ العقوبات الاقتصادية 6/ العقوبات العسكرية 7/ الحماية الدولية

Abstract of The master thesis

"The Legal Framework of International Sanctions between International Law and Human Rights"

This thesis aims to study the subject of international sanctions within the framework of international law, by analyzing the extent to which they align with human rights principles. In the first chapter, I addressed the conceptual and legal framework of international sanctions, defining them and outlining their types, with a focus on the legitimacy of their imposition by the Security Council, as well as the conditions that must be respected to ensure their compliance with the rules of international law. The second chapter was devoted to examining the impact of sanctions on human rights, through analyzing the effects of economic and military sanctions, emphasizing the legal principles governing their imposition and the international mechanisms aimed at mitigating their harms. The findings highlighted the need to reconcile the objectives of sanctions with the requirements of human rights protection.

Keywords:

1/International sanctions 2/ international law 3/ human rights 4/ international legitimacy 5/ economic sanctions 6/ military sanctions 7/ international protection